المركز الديمقراطي العربي
برلين – ألمانيا

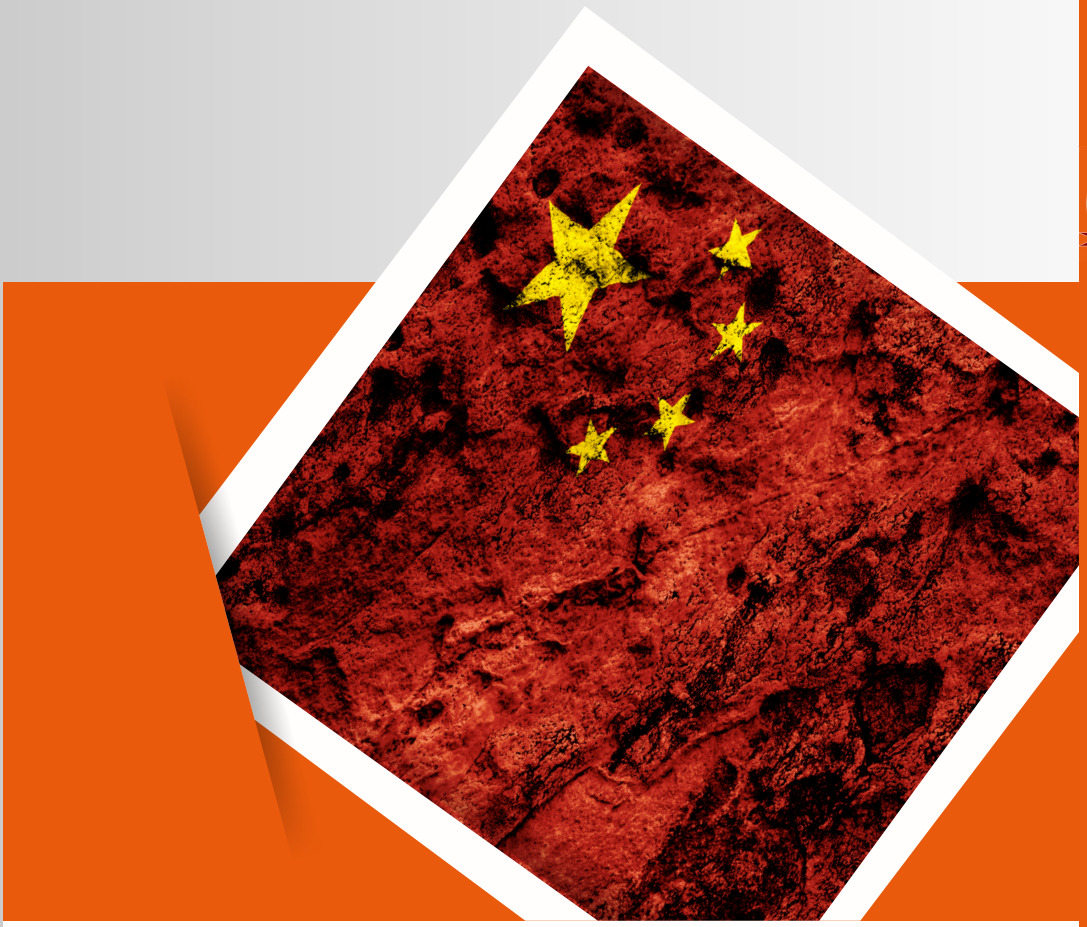

الصين: هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية

تأليف:
د. بن عائشة محمد الأمين

2021

المركز الديمقراطي العربي
برلين – ألمانيا

الصين: هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

China: A Regional Political Architecture for Global Leadership

by:
Dr. Benaicha Mohamed EL Amine

VR . 3383 - 6468. B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة :المركز الديمقراطي العربي برلين -ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.
Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without
Prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

اسم الكتاب: الصين: هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية

إعداد: د. بن عائشة محمد الأمين

ضبط وتدقيق: د. عبد الله بونعاج

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6468. B

الطبعة الأولى

فيفري 2021 م

الصين: هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية

China: A Regional Political Architecture for Global Leadership

Dr.Benaicha Mohamed EL Amine

الدكتوربن عائشة محمد الأمين

مقدمة

جلبت جمهورية الصين الشعبية أنظار العالم إليها بسرعة نموها وانتشار صناعاتها وغزوها للفضاء وتطور ترسانتها العسكرية ،الأمر الذي جعل لها وزنا معتبرا على الساحة الدولية ،فبعد أن كانت بريطانيا و اليابان في القرون الماضية والولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين تجوب أساطيلها المحيط الهندي وتتدخل في سياسات دول جنوب أسيا ،أصبح هناك عملاق ينبغي استشارته أو على أقل تقدير عدم تجاهله خصوصا بعد انهيار الإتحاد السوفييتي.

يعتبر صعود قوة كبرى جديدة على المسرح العالمي واحد من أحداث قليلة يمكن أن تحمل قدرا من الانتظام أو الفوضى في الحياة الدولية، والصين اليوم هي أهم قوة صاعدة على الصعيد الإقليمي والعالمي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وإذا كان وزن الصين الاقتصادي المتزايد يمكن ملاحظته بسهولة، فان معدلات النمو الصينية وتأثيرها على ميزان القوى العالمي هو ما يخيف القوى الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وهو أحد أهم الاهتمامات البحثية المطروحة لدى الأوساط الأكاديمية حاليا.

يندرج موضوع الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، ضمن الدراسات الإقليمية (Regional studies)، التي تعد من الدراسات الحديثة في العلاقات الدولية، حيث ظهرت في الستينيات وتطورت في السبعينيات.

إلا أن جذورها الأولى تعود إلى الجدل الذي كان سائدا بين دعاة الإقليمية (Regionalism) والعالمية (Universalism) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،وإلى مختلف دراسات التكامل ولاسيما الوظيفية الجديدة (New functionalism) التي تركز على التكامل في المستوى الإقليمي.

لكن الدراسات الإقليمية وما تتضمنه من تحليل للنظم الإقليمية عرفت أوج تطورها مع ظهور الدراسة الرائدة للأستاذين "لويس كانتوري" و "ستيفن شبيغل" المعنونة ب "السياسة الدولية في الأقاليم"(International Policy in regions)،و التي أكدت على ضرورة الاهتمام أكثر بتحليل العلاقات الدولية الإقليمية، لأنها من قبل كانت تدرس كجزء من "دراسات المناطق" (Area studies))،دون مقارنة بعضها بالبعض الأخر أو التعمق في تحليل تلك العلاقات باعتبارها تشكل تفاعلات متميزة و ذات خصوصيات تختلف عن تفاعلات النظم الدولي ككل.

وجاءت عدة تحولات بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد ظهور الإقليمية الجديدة (New regionalism)، لتكون سببا في زيادة التركيز على دراسة النظم الإقليمية والتحليل على مستوى النظام الإقليمي.

والموضوع المتناول في هذه المذكرة يحلل الدور الإقليمي الصيني، وما يرتبط به من دراسة لطبيعة وأهداف وأدوات الدور الذي تلعبه القوة الصينية الصاعدة في محيطها الإقليمي، وبالأخص ضمن الدائرة الإقليمية التي تحوي ما يعرف بالنظام الإقليمي لجنوب آسيا، الذي يتميز بتواجد القوتين النوويتين المتصارعتين الهند و باكستان.

وتغطي الدراسة تفاعلات الصين ضمن النظام الإقليمي لجنوب آسيا باعتبارها منطقة حيوية في الإستراتيجية الصينية، و تحتل فيها علاقاتها مع الهند و باكستان مكانة متميزة في أجندة القيادات الصينية المتعاقبة، لاسيما بعد الحرب الباردة، بكل ما انطوت عليه هذه الفترة من تحولات مست النظام الدولي سواء على مستوى هيكل النظام و ما شهده من تحول في توزيع القوى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، و تركه لفراغ استراتيجي و أمني قاتل على حد تعبير

"ونستن تشرشل"*1 في محيطه الإقليمي الذي كان يمثل مجال نفوذ حيوي و تقليدي له في آسيا الوسطى و أوربا الشرقية، و فسح المجال لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى.

أو على مستوى وحدات النظام الدولي أين تتجلى التحولات التي عرفتها هذه الفترة، في تزايد الدول القومية من حيث العدد بسب التفكك ،الذي شمل العديد من الدول المكونة من قوميات متعددة، كالاتحاد السوفييتي ، يوغسلافيا وتشيكسلوفاكيا، يحدث هذا في الوقت الذي ساد في العديد من الأوساط الأكاديمية الحديث عن تراجع دور الدولة أمام تزايد الفواعل غير الدولة من حيث العدد و من حيث مجال النفوذ و التأثير، كالشركات متعددة الجنسيات و المنظمات غير الحكومية و التكتلات الإقليمية، مما جعل " جيمس روزنو"(James.Rousnau) في كتابه "الأمم المتحدة في عالم مضطرب"(The united nations in turbulent world)، يتحدث عن الانتقال من "عالم مركزية الدولة"(State -centric world)، إلى "عالم متعدد المراكز"(Multi- centric world)).

و على مستوى القيم فقد انتهى الصراع الإيديولوجي، لتحل محله فرضيات دور العوامل الثقافية و الحضارية في العلاقات الصراعية الجديدة ،لى جانب التحول في مكانة مجموعة من القضايا، بتزايد عوامل الاعتماد المتبادل وزيادة أهمية المتغير الاقتصادي، أمام تراجع العامل العسكري بأخذ مفهوم الأمن لأبعاد جديدة تحوي الجوانب

الإنسانية و الثقافية والاقتصادية، و أخذ القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، و التحول الديمقراطي، و البيئة، و التنمية المستدامة، والجريمة المنظمة، و الإرهاب، وغيرها لاهتمام بالغ، في ظل الفوضى الدولية والتوجه نحو إعطاء هذه القضايا بعدا عالميا نظرا لأهميتها، وحاجتها لجهود عالمية مشتركة للتعامل معها وهو ما يمكن القول عنه أنه التعاون في ظل الفوضى (Cooperación bajo la anarquia).

هذه المعطيات تمثل واقع البيئة الدولية المتغيرة، التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي لجنوب آسيا، و ما ينجر عنها من تأثير على إعادة تشكيل و تعريف القوى و الأدوار، و إعادة توجيه مسار العلاقات الدولية الإقليمية في جنوب آسيا، بما في ذلك أهداف و توجهات الدور الإقليمي الصيني هناك.

*أهمية الموضوع و أسباب اختياره:

تنبع أهمية دراسة الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، من المكانة المتعاظمة للصين في العلاقات الدولية، التي يرشحها المختصون لاحتلال مركز مؤثر على المستويين الإقليمي و الدولي، و باعتبار هذه الدراسة تهتم بالمكانة الإقليمية للصين، فإنها تتمحور حول تحليل الدور

لإقليمي الصيني بكل ما يرتبط به من مقومات و أهداف و تصورات و إدراك القادة الصينيين لنوعية الدور الذي يمكن أن تضطلع به بلادهم، و نظرا لاتساع العلاقات الإقليمية الصينية لتضم دوائر إقليمية متعددة، كشرق آسيا و جنوب شرق آسيا و آسيا الوسطى، فقد اخترنا النظام الإقليمي لجنوب آسيا لنرصد من خلاله مختلف أبعاد الدور الإقليمي الصيني هناك، من حيث أهمية و تأثيره و مدى ارتباطه بتحقيق الأهداف الحيوية المرتبطة بالمصلحة القومية

*مقولة أطلقها بعد الحرب العالمية الثانية.

الصينية، من حيث الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي الصينية، و تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتعزيز مكانة الصين إقليميا ودوليا. كما تأخذ الدراسة أهميتها من الأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها النظام الإقليمي لجنوب آسيا، الذي يضم ثلاث قوى نووية متجاورة و هي الصين و الهند و باكستان، ولكل من هذه القوى رغبة في لعب أدوار إقليمية مؤثرة، كما أن لها مصالح متضاربة وتاريخ صراعي طويل خاصة بين الهند وباكستان ،و العلاقات النزاعية بين الهند والصين من جهة أخرى ،ناهيك عما يتميز به هذا النظام الإقليمي من موقع استراتيجي جعله منطقة حيوية لمصالح القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، فالإقليم يربط بين غرب و وسط آسيا من ناحية و جنوب شرق آسيا من ناحية أخرى، و كونه ملتقى لثلاث حضارات إنسانية كبرى هي الكنفوشيوسية و الهندية و الإسلامية، ويتوفر على فرص استثمارية هائلة تستقطبها السوق الاستهلاكية الواسعة، بسبب الكثافة السكانية الهائلة، و اليد العاملة الرخيصة و المؤهلة.

أما الأهمية العلمية و الأكاديمية للدراسة فتتمثل في اعتمادها على مقاربات تحليلية تعتمد على نظرية الدور(Role theory)،و توظيفها في تحليل الدور الإقليمي الصيني، و اعتماد الدراسة كذلك على التحليل على المستوى الإقليمي كمستوى تحليل وسطي يمكننا من الكشف عن مميزات العمليات السياسية الإقليمية في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، وحركية التفاعلات، ودور نظام التغلغل في توجيه تلك التفاعلات، و مدى التواصل و الانقطاع بين تفاعلات النظام الإقليمي و تفاعلات النظام الدولي، و تأثير هذه العمليات على الدور الإقليمي الصيني في جنوب آسيا.

و تتمثل أهم الأسباب التي تقف وراء اختيار هذا الموضوع في:

- محاولة دراسة منطقة جنوب آسيا من منطلق كونها تشكل نظاما إقليميا، بالرجوع للأدبيات النظرية في تحليل النظم الإقليمية، حتى يكون لهذه الدراسة بعدا و تأصيلا نظريين، يسمح بإبراز خصوصية تفاعلات هذا النظام، ومدى تأثير و تأثر العلاقات الإقليمية في جنوب آسيا بالتحولات في توجهات القوى الإقليمية المشكلة للنظام، وفي هرم النظام الدولي.
- التأكيد على ضرورة الاهتمام بالدراسات الآسيوية، بالنظر لوجود العديد من المؤشرات التي تدل على انتقال مركز التحولات العالمية مستقبلا إلى قارة آسيا، و وصف هذا القرن بالقرن الآسيوي، فآسيا أكثر قارات العالم سكانا، و أوسعها مساحة، و أغناها مواردا، والمسجلة لأعلى نسب النمو الاقتصادي، و المستحوذة على استثمارات أجنبية معتبرة، والمتوفرة على فرص الاستثمار الأكثر جاذبية و إغراء، و تميزها بخصائص ثقافية وحضارية متنوعة، و المشتملة على قوى اقتصادية كبرى كاليابان و الصين و دول جنوب شرق آسيا، وقوى صاعدة تطمح للعب دور عالمي كالصين و الهند، كما تضم دول نووية(الصين، الهند ،باكستان ،كوريا الشمالية في طور التكوين)،إلى جانب الجار العملاق الشمالي روسيا.

بالإضافة إلى أهمية الموضوع المتمثلة في مستقبل الزعامة الإقليمية و العالمية خاصة بعد الحرب الباردة التي أفرزت تغيرات كثيرة على المستوى الدولي وهو مثلا ما ذهب إليه "برترن بادي"(Bertrand .Badie*1) و(Claude Smith marie)"كلود ميري سميث" في كتابهما "إنقلاب العالم"(le retournement du monde).

* هو أحد المفكرين الفرنسيين له اسهامات كثيرة في علم الإجتماع و علم السياسة خاصة في الدراسة السوسيولوجية للعلاقات الدولية وأصبح منذ 2007 مسيرا لمجلة "Etat du monde".

تتمحور إشكالية الموضوع كالتالي:

بنهاية الحرب الباردة عملت الصين على إعادة رسم إستراتيجيتها تجاه جنوب آسيا، وإعادة تعريف دورها في هذه الإقليم، تماشيا مع المعطيات الجديدة في البيئة الداخلية الصينية، و في البيئة الإقليمية الجنوب آسيوية، و البيئة الدولية.

و لأن العلاقات الصينية-الجنوب آسيوية، متداخلة و ديناميكية، و تتأثر بالخلفيات التاريخية، و بالعوامل الناجمة عن التطورات الجديدة عالميا و إقليميا، فإنها تطرح إشكاليات متعددة، و الإشكالية التي تتناولها هذه الدراسة ، تتمحور حول الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا من حيث عاملي الاستمرار و التغير.

- و هي الإشكالية التي تترتب عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية المساعدة على التحليل:
- ما هي المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية المتحكمة في الدور الصيني في النظام الإقليمي
- لجنوب آسيا؟
- هل الدور الصيني في تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا، يساهم في توجيه تلك التفاعلات نحو الجانب التعاوني أم النزاعي؟
- إلى أي مدى تؤثر تحولات البيئة الدولية (التغير في توزيع القوة، ظهور أجندة قضايا واهتمامات جديدة) على الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، من حيث أهدافه وتوجهاته، و درجة فاعليته، و مدى استمراريته أو تغيره؟
- كيف يمكن تتبع أوجه الاستمرار و التغير في الدور الإقليمي الصيني في جنوب آسيا؟

***المقاربة المنهجية:**

نعتمد في تحليل هذا الموضوع على "منهج تحليل النظم"(Systems analysis approach)، بالدرجة الأولى، بالنظر لطبيعة الموضوع من حيث كونه يحلل العلاقات الإقليمية الدولية في نظام إقليمي، و لمميزات "منهج تحليل النظم" الذي يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس، من خلال التدرج في المستويات الثلاثة في التحليل أي مستوى الوحدات الوطنية، و مستوى النظام الإقليمي و مستوى النظام الدولي، و هذا ما يتناسب مع تحليل تفاعلات النظم الإقليمية التي تحكمها متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات المشكلة للنظام، و متغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة الإقليمية، و متغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي، فتحليل النظم الإقليمية يتطلب تحليل التفاعل بين مختلف المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية، وهي العلاقة التي يمكن الكشف عنها بتوظيف منهج تحليل النظم.

كما أن تحليل الدور الإقليمي الصيني، يتطلب الإلمام بمحددات البيئة الداخلية الصينية، من حيث مستوى القوة والإمكانيات المادية و المجتمعية و القيادية، و التي تشكل مجتمعة ما يعرف بمقومات الدور الإقليمي الصيني.

نستعمل كذلك "المنهج الوظيفي"(Functional approach)،فالدراسة تهتم بتحليل الدور الإقليمي وفقا لنظرية الدور، و الدور مرتبط بوظيفة تؤدى سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الاجتماعي، أو بالنسبة للدول التي تضطلع

بأدوار على المستويين الإقليمي و الدولي على السواء، كما هو الحال بالنسبة للدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

و يتطلب تحليل النظم الإقليمية استعمال المنهج الوظيفي، خاصة لتتبع الهياكل المؤسساتية التي تمثل البنية المؤسساتية لأي نظام إقليمي، و التعرف على تطورها و شرعيتها و أدوارها و تقييم مدى فاعليتها، و مستويات نموها و مخرجاتها المختلفة، و التي تمثل دراستها مدخلا للتعرف على الجانب المتعلق بالتماسك الإقليمي(Regional cohesion)، و هي النقطة التي سيتم تحليلها من خلال دراسة "منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي"(SAARC)،التي تمثل الهيكل المؤسساتي التنظيمي لوحدات النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

كما واجهتنا صعوبات أخرى في تقديم احصائيات دقيقة لا سيما في المجال العسكري و التسلح النووي بالنسبة لكل من الصين والهند وباكستان فكل الاحصاءات متناقضة و مختلفة تتقارب أحيانا و تتباعد في أخرى وذلك حسب مصدر المعلومات.

***شرح الخطة:**

قسمت الدراسة إلى أربعة فصول على النحو التالي:

يمثل الفصل الأول تأصيلا نظريا يحيط بمختلف الأبعاد النظرية للدراسة، بدءا بالتطرق لمفهوم النظام الإقليمي، من حيث تعريف النظم الإقليمية و المعايير و الصفات المعتمدة حديدها، و إبراز أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية و العوامل النظرية و السياسية التي ساعدت على اعتماده كمستوى تحليل وسطي بين مستوى النظام الدولي ومستوى الدول القومية، و أهم الجوانب التحليلية التي تدرس من خلالها النظم الإقليمية، كما يتعرض الإطار النظري إلى نظرية الدور و تحليل الأدوار الإقليمية.

الفصل الثاني يخصص لدراسة محددات الدور الإقليمي الصيني الداخلية والإقليمية، فالمحددات الداخلية، تشمل المقومات المختلفة الطبيعية و الاقتصادية والعسكرية و المجتمعية، و إدراك صناع القرار الصينيين للدور الذي ينبغي أن تضطلع به بلادهم، و أهم المتغيرات الرئيسية في سياسة الصين الإقليمية.

أما المحددات الإقليمية، فنتطرق من خلالها لخصائص و مميزات بيئة النظام الإقليمي لجنوب آسيا، انطلاقا من معالجة إشكالية تعريف هذا النظام (أي ضبط حدوده وعضويته)، و صولا إلى دراسة مستوى القوة و الإمكانيات في الوحدات المشكلة للنظام.

فيما يركز الفصل الثالث على الدور الصيني في تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا، بالتعرض للدور الصيني في القضايا الرئيسية لهذا النظام، و التي قسمناها إلى نمطين من التفاعلات، و هي: التفاعلات النزاعية وكالنزاعات الحدودية وسباق التسلح و الصراع على القيادة الإقليمية و التفاعلات التعاونية، من خلال عمل منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، و دور الصين كفاعل محرك لعجلة التنمية الاقتصادية في جنوب آسيا، بفضل نجاحها

الاقتصادي منذ تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في نهاية السبعينات، ودورها في دفع العلاقات بين دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا نحو التعاون و الوفاق، بتفعيل الحوار الأمني و السياسي بين وحدات النظام.

في حين يتناول الفصل الرابع نظام التغلغل أو تدخل القوى الخارجية في تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا، ونوعية القضايا التي تتدخل باسمها، و أثر هذا التدخل على تفاعلات النظام و على الدور الصيني في الإقليم، و تأثير بعض التحولات التي شهدتها البيئة الدولية خاصة من حيث تغير توزيع القوة في النظام الدولي، و ظهور أجندة قضايا دولية جديدة، على تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا، و من ثم على الدور الصيني هناك.

لقد حاولنا دراسة ومعالجة هذا الموضوع بطريقة علمية موضوعية مبتعدين عن كل ما له علاقة بالذاتية، ولذلك فإن كل الأفكار الموجودة في هذه الدراسة ليست مرتبطة باتجاه معين، حاولنا أن نعالج الموضوع من وجهات نظر متعددة، ولم نقم بتبني أية اتجاه والدليل على ذلك وجود أفكار وتحليلات متناقضة في هذه الدراسة، وذلك نظرا لطبيعة الموضوع الذي يحتمل التحليل من زوايا عديدة ومختلفة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

يكتسي الإطار النظري أهمية بالغة بالنسبة لمختلف الدراسات لأنه يعطي بعدا علميا و منهجيا للموضوع المراد دراسته لذلك جاء هذا الفصل بمثابة تأصيل نظري لتوضيح الأبعاد النظرية و المنهجية لموضوع "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بعد الحرب الباردة "،و يقوم هذا الموضوع على دعامتين نظريتين رئيسيتين :

تتعلق أولهما بالدراسات الإقليمية كحقل معرفي متميز بتوصيفاته و منطلقاته المنهجية، و كذلك فرضياته إشكالاته العلمية و المفاهيمية المتعلقة بجانب المصطلحات المستعملة في وصف أدبيات الدراسات الإقليمية، والتحديد الدقيق لمدلولات العديد من المفاهيم التي تصادف الدارس لأي موضوع له صلة بالإقليمية، كمدلول النظام الإقليمي وتحديد ماهيته و تعيين المعايير المتبعة للإحاطة بمختلف تفرعات هذا المفهوم، و المقاربات النظرية و النماذج المساعدة على تنظيم الكم المعلوماتي و المعطيات المتوفرة عن نظام إقليمي معين، ضمن إطار عمل (Framework) علمي و منهجي.

أما الثانية فتتعلق بنظرية الدور، كمرجعية نظرية توفر أساسا لدراسة الأدوار الإقليمية، بالاعتماد على أدبيات نظرية الدور في علم الاجتماع و علم السياسة وطبعا تأثيرها في العلاقات الدولية، و التأكد من مدى إمكانية الاستفادة منها في ضبط الإطار النظري لدراسة الأدوار الإقليمية، ما دامت دراسة الدور ليست من صلب حقل العلاقات الدولية، بل هي في الأصل نتاج لأبحاث حقول معرفية أخرى ثم تم نقلها فيما بعد الى فرع العلاقات الدولية.

المبحث الأول: تحليل النظم الإقليمية

تتطلب دراسة النظم الإقليمية الإحاطة بأهم أدبيات الدراسات الإقليمية، و على رأسها ماهية النظام الإقليمي ومعايير تحديده، و مناقشة الجدل القائم حول أي المعايير الواجب استعمالها لتعريف النظام الإقليمي، و رسم حدود النظم الإقليمية و يتسع هذا المبحث ليدرس إشكالية مستويات التحليل في العلاقات الدولية، و من ثم موقع النظام الإقليمي كمستوى للتحليل، و الأهمية المكتسبة من التحليل على هذا المستوى.

و مادامت دراسة النظم الإقليمية تتطلب منهجية علمية لتحليل التفاعلات والعمليات السياسية الإقليمية، فإنه من الضروري دراسة أهم مختلف المقاربات التحليلية التي وضعها المختصون في الدراسات الإقليمية، لتوظيفها فيما بعد في تحليل تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

المطلب الأول : تعريف النظام الإقليمي

تثير محاولة تعريف النظام الإقليمي عدة صعوبات انطلاقا من تحديد المصطلحات المستعملة للإشارة إلى هذا المفهوم، و هنا يمكن التمييز بين منظورين للتعامل مع النظام الإقليمي :

المنظور الأول : يستعمل مصطلح النظام الفرعي (Sub-System) أو النظام التابع(Subordinate system) أي أنه يتفرع عن النظام الدولي، معنى ذلك أنه تفكيك للنظام الدولي إلى عدة نظم فرعية والفرضية الأساسية لكون المستوى التحليلي يعد نظاما فرعيا أو تابعا للنظام الدولي، هي أن هناك أقاليم تتميز بقدر واضح من الانقطاع(Discontinuity) عن النظام الدولي.

المنظور الثاني : يستعمل مصطلح النظام الإقليمي (Regional System) على أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، أي تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز، و تشكل مرحلة وسطا بين الدول القومية و النظام الدولي، من منطلق وجود قيود بنيوية و نظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد1.

وتوظف هذه الدراسة المنظور الثاني الذي يستعمل مفهوم "النظام الإقليمي"، و الذي سنصف من خلاله منطقة "جنوب آسيا" باعتبارها تشكل نظاما إقليميا ذو تفاعلات مميزة.

و إذا أتينا لمسألة تعريف النظام الإقليمي، فذلك يعد عملية معقدة، و ذلك بالنظر لاختلاف الصفات المعتمدة لتعريفة، و يوضح "بروس رسيت"(Bruce Russet) ذلك بقوله " أن تعاريف الأقاليم تختلف اختلافا واسعا بناء على الطرق و الصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، و مفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب، و أنه ليس شيئا واحدا بل أشياء متعددة "2.

و هذا ما يبرر بروز عدة اتجاهات في تعريف النظام الإقليمي، و اختلاف الباحثين والأخصائيين في ذلك فقد أورد الأستاذ "هاني الياس الحديثي "،جملة من التعاريف، وجاء في التعريف الأول أن النظام الإقليمي " مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة و الولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، التعاون والتكامل في مجالات الأمن و الاقتصاد، فهو أسلوب للممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد "3.

في تعريفين آخرين لنفس الباحث، يؤكد على ضرورة توفر عاملي الجوار الجغرافي والدخول في تفاعلات على قدر من التنوع و التعقيد بين مجموعة من الدول كشرط لاعتبارها دولا تشكل نظاما إقليميا له خصائصه المميزة مقارنة بالنظام الدولي الذي يتفاعل ضمنه.

فيرى من جهة أن النظام الإقليمي هو " مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا، و التي تتفاعل مع بعضها سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا، و بالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول وفي خياراتها السياسية الخارجية "4.

و يذهب "راي ماغوري "(maghoory Ray) إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة المتداخلة، و التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي للقبول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي و داخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة، فيكون النظام الإقليمي "ذلك الإطار التفاعلي المميز بين

1- محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002) ص 21-22.

2- فواز جرجس، النظام الاقليمي العربي والقوى الخمس الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-الدولية والعربية-العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص 23.

3 - هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص 24.

4 - المرجع نفسه، ص 22.

مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية و كثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء،و بما يؤدي أو يحمل ضمنيا اعترافا داخليا و خارجيا بهذا النظام كنمط مميز "1.

أما " وليام تومبسون "(William Thompson)، فقد عدد العناصر التي اعتبرها أخصائيو النظام الإقليمي تشكل صفاته فوجد (إحدى و عشرين) صفة2.

و قد عرف "تومبسون" بدوره النظام الإقليمي على أنه " نمط منتظم نسبيا و مكثف من التفاعلات، يكون معترف به داخليا و خارجيا بصفته مضمارا متميزا، و يجرى إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر3 "

و بذلك يرى "تومبسون" أن هناك أربعة شروط لقيام نظام إقليمي هي :

1- اتسام أنماط التفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام بدرجة عالية من الحدة و التكرار، بحيث أن أي تغيير في جزء من النظام يؤثر في أجزائه الأخرى.
2- وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام.
3- اعتبار المراقب الداخلي و الخارجي للنظام كمنطقة فريدة، أو كمسرح عمليات متميز عن غيره.
4- يتكون النظام من وحدتين أو أكثر.4

و هنا نلاحظ التقارب الكبير في وجهات النظر بين "تومبسون" و" ماغوري"، حيث ينطلق كل منهما من نفس الافتراضات حول طبيعة النظام الإقليمي و شروط قيامه، بتركيزهما على عوامل التفاعلات الكثيفة و المتكررة والمتميزة عن تفاعلات النظام الدولي، وتفاعلات بقية النظم الاقليمية، و وجود اعتراف داخلي و خارجي بهذا التميز في علاقات تلك الدول التي تشارك كذلك في الجوار الجغرافي.

و يبدو أن " مالين غينارسون "(Malin Gunnarsson) لا يبتعد كثيرا عن طروحات سابقيه، إذ يؤكد على عنصري التفاعل و الجوار الجغرافي كمعالم أساسية لتعريف أي نظام إقليمي، لكنه لا يحصر التفاعلات الإقليمية بين الدول المشكلة للنظام فقط، بل يوسعها لتضم مختلف المؤسسات و التنظيمات المتضمنة في حدود النظام الإقليمي، فهذا الأخير يعرف عند "غينارسو" من منطلق كونه "تفاعل بين فواعل ومؤسسات ضمن منطقة جغرافية محددة "5.

فيما يقدم الباحثان اللذان يعود لهما الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية " كانتوري لويس" (Louis Cantori) و" ستيفن شبيغل " (Steven Spiegel) ،أحد أكثر التعريفات شيوعا و تفصيلا فيما يخص النظام الإقليمي بوصفه "

1- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق، ص 19.

2- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985) ص 58.

3 - فواز جرجس، مرجع سابق، ص 24.

4- ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 58.

5- Malin Gunnarsson, " Regionalism and security-two concepts in the wind of change", In : (www.omu.se/serum/publikationer/pdfs/nsb_1_00_6_1.pdf).

النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة و متفاعلة مع بعضها البعض و لها روابط أثنية ، لغوية، ثقافية، اجتماعية و تاريخية مشتركة، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام "1.

و ما يميز هذا التعريف ناهيك عن احتوائه لعناصر القرب الجغرافي و التفاعل و عدد الوحدات المشكلة للنظام هو انفراده بإدراج عناصر التماثل و التشابه الثقافي و الانسجام الاجتماعي، و وجود قدر من القيم التاريخية والحضارية المشتركة، لقد لفت كل من "كانتوري" و "شبيغل" الاهتمام بالجانب الثقافي الذي كان مغيبا في التعريفات السابقة، و في تصور الباحثين عموما لما يمكن أن يمثله النظام الإقليمي كإطار للتفاعل الثقافي والحضاري والاجتماعي، الذي يتعدى الأبعاد السياسية و الاقتصادية و العسكرية.

وهو ما فسح المجال للاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة النظم الإقليمية، فالعامل الثقافي يساهم في ازدهار شكل جديد من النظم الإقليمية، ألا و هو " الإقليمية الثقافية " (Cultural regionalism) و هي تقوم على تعريف واسع للإقليم الثقافي، و يستطيع مهندسو مثل هذا الإقليم أن يستخدموا معايير مختلفة تلاءم ما يرمون إليه من تحديد نطاق الإقليم، و يستعان بها في وضع التعريف باللغة و العرق و الحضارة، كما يستعان بها في خلق الوعي الإقليمي، و بالتالي الهوية الإقليمية (Regional Identity) 2.

فتعزيز الإقليمية لا يحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي و ازدياد الترابط الاقتصادي ، فهنالك عوامل أخرى لا تقل أهمية في دعم التطور المحتمل لعمليات حل المشاكل الإقليمية ، فالتجارب التاريخية ، وتوزيع القوة و الثروة ضمن وخارج التجمع ،و التقاليد الثقافية و الاجتماعية ، و الأفضليات السياسية والأيديولوجية يمكن أن تكون لها أهمية مركزية لفهم السبب و الكيفية اللذين يجعلان مختلف الفواعل يدركون أن الحلول الإقليمية على قدر من الصواب،حيث يقود مزيج من التقاليد التاريخية و الاجتماعية، إلى إدراك مشترك للانتماء لجماعة معينة 3

و أمام هذا الاختلاف في العناصر المشكلة لتعريف النظام الإقليمي، بين الجغرافية والمؤسساتية والثقافية والسياسية و غيرها، يقترح "جورج هيتن"(Bjorn Hettne) ما يصطلح عليه مستويات الأقلمة (Levels of Regioness) بمعنى درجة الإقليم على توضيح المصالح والفوائد الناجمة عن ظهور الإقليم4.

و يميز "هيتن" بين خمسة مستويات للأقلمة، يعكس كل منها عنصرا أو أكثر من العناصر الواردة في مختلف التعريفات :

المستوى الأول : الإقليم كوحدة جغرافية محددة بحواجز طبيعية أو خصائص بيئية، مثل "أوربا من الأطلسي إلى الأورال"، "إفريقيا من جنوب الصحراء" أو "شبه القارة الهندية" ، ويمكن اعتبار هذا المستوى الأول بمثابة "الشكل الأولي

---

1 - ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 57.

2- ناصيف يوسف حتى،" الإقليمية الجديدة في فترة الحرب الباردة"، في جميل مطر وعلي الدين هلال (محرران)، **الأمم المتحدة، ضرورات الإصلاح في نصف قرن، رؤية عربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 264.

3- فيونا بتلر،"الإقليمية و التكامل"،في جون بيليس وستيف سميث (محرران).عولمة السياسة العالمية،(دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004)،ص.853.

4- Malin Gunnarson, Op. cit.

للإقليم" (proto-Région)، أو ما قبل المنطقة الإقليمية(Pre-regional zone) مدام ليس هناك مجتمع منظم (Organized society)، فهذا الإقليم ينبغي له أن يكون مأهولا بسكان بينهم نوع من العلاقات ، وهذا ما يقودنا إلى البعد الاجتماعي .

المستوى الثاني : الإقليم كنظام اجتماعي ،يقتضي هذا المستوى وجود نوع من "العلاقات عبر محلية" (Trans-local relations) بين الجماعات الإنسانية ، هذه العلاقات تشكل مركب أمني ، أين يكون فيها أمن كل جماعة مرتبط بأمن بقية الجماعات ، ومنه الاستقرار في النظام الإقليمي ككل ، و نكون بذلك أمام ما يطلق عليه "هيتن" إسم "الإقليم البدائي" (Primitive region).

المستوى الثالث : الإقليم كتعاون منظم في الميادين الثقافية ، الاقتصادية، السياسية أو العسكرية ، في هذه الحالة يعرف الإقليم بقائمة الدول التي تعد قائمة الأعضاء المشكلة للتنظيم الإقليمي في مسألة ما ، وهذا الإقليم المنظم يمكن وصفه ب"الإقليم الرسمي"(Formal region)

المستوى الرابع : الإقليم كمجتمع مدني ،يتشكل عندما يسهل إطار العمل التنظيمي ويطور الاتصال الاجتماعي (Social communication) ويقرب القيم عبر الإقليم ،و بالطبع فان الوجود المسبق لتقاليد ثقافية هنا له أهمية حساسة .

المستوى الخامس : الإقليم كموضوع عمل بهوية متميزة، و قدرة على الفعل ، وشرعية ،و هيكل لصنع القرار ، و المسائل الهامة للتدخل الإقليمي هي حل النزاعات ، و خلق الرفاهية ، هذه العملية مشابهة لتشكيل الدولة و"بناء الأمة" (Nation building) ،و أما المخرجات الناجمة عنها فيمكن أن تكون "الدولة الإقليم " (Region-state) التي يمكن أن تقارن من حيث امتداد مجالها بالإمبراطوريات الكلاسيكية ، أما من حيث النظام السياسي فهي تمثل تطورا لوحدات سياسية ذات سيادة قومية سابقا ،إلى مجموعة أمنية فوق قومية أين يضحى بالسيادة لصالح الكل .

و هذه المستويات حسب "هيتن" يمكن أن تعبر عن منطق تطوري معين ،لكنها لا ترقى حسبه إلى درجة النظرية ، بل إنها توفر مجرد إطار عمل مفيد للتحليل المقارن1.

إن هذه الصعوبة الملاحظة في تعريف النظام الإقليمي ،بدليل تعدد التعريفات والصفات و الشروط التي تتضمنها ، تنعكس بشكل كبير على مسألة تحديد عضوية النظم الإقليمية و القيام برسم حدودها ،إلى درجة أن هناك من يذهب إلى أن مسألة عضوية نظام إقليمي ما أو تحديد معالمه تعد من المسائل الذاتية،

إذ يقول "ميشال بانكس " (Michael Banks): "إن الأقاليم هي ما يريده الساسة والشعوب أن تكون "2.

و ما يزيد في تعقيد المسألة أنها تخضع كذلك إلى مختلف المصالح السياسية والإستراتيجية ،و هذا ما يبرز في إشكالية تحديد الشرق الأوسط ، حيث أن هذا المصطلح يعد سياسيا في نشأته و استخدامه ،و لا يستند إلى أسس

1- Bjorn Hettn, " Globalization, The new regionalism and East Asia ", In (Htto://www.Edu/unupress/globalism.Html).in 21/02/2010.at 15:32.

2 - فواز جرجس، مرجع سابق، ص 24.

موضوعية و علمية ، و لا على خصائص المنطقة المميزة ، بل انه انعكاس للتعبير عن مصالح استراتيجية لأطراف وقوى معينة 1.

بالرجوع إلى رأي "تومبسون" ، و من خلال ما تقدم من تعريفات و ما تضمنته من شروط ومعايير ،توصلنا إلى استخلاص (أربعة)معايير أساسية لرسم حدود نظام إقليمي ما ، ترتكز بالدرجة الأولى على ما جاء به "كانتوري" "شبيغل " و هي:

1- وجود جوار و تقارب جغرافي بين وحدات النظام ،أي أنه متعلق بمنطقة جغرافية معينة ،إلا أن هذا لا ينفي وجود تفاعلات مع أطراف خارج النظام .
2- دخول هذه الوحدات في شبكة معقدة من التفاعلات ،تمس مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الأمنية والثقافية، وغيرها، سواء كانت تلك التفاعلات ذات طبيعة عدائية أو تعاونية.
3- وجود قدر من التجانس الثقافي والاجتماعي .
4- تشكل النظام من وحدتين أو أكثر .

لكن هذا لا يحسم الخلاف والتباين و الافتقار للإجماع حول مسألة معايير تعريف وتحديد النظم الإقليمية ، ويعبر عن ذلك الكاتب " إنيس كلود "(Inis Claud) بقوله : **"إن العالم لا ينقسم بسهولة في و اقع الأمر وفق خطوط مرسومة بشكل دقيق ، إنه من الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية الموضوعة على نحو عقلاني ، كما أن الحدود المقررة لخدمة غرض ما ليست بالضرورة مناسبة لأغراض أخرى ، أما الخطوط الفاصلة التي يجري اختيارها بدقة تامة ،فهي ذات طريقة غير مناسبة للتفسير أو لتداخل بعضها ببعض"** 2،و خلص "إيفن نيومان"(Evan Newman) إلى أن: " تعريف الإقليم يتغير بصورة مستمرة، و يعيد أعضاؤه تعريفه من خلال الخطاب المتصل"3.

<u>المطلب الثاني</u> : أهمية النظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية.

تطرح إشكالية مستويات التحليل (level of analysis) بحدة في العلاقات الدولية ، نظرا لخاصية التعقد والديناميكية التي التفاعلات الدولية ، مما يؤدي الى تعدد العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوث الظواهر الملاحظة على المستوى الدولي ،و هو الأمر الذي يفرض تطوير منهجية تحليلية تحيط بمختلف متغيرات التفسير المؤثرة في حدث معين.

و في محاولة لتطوير أساس علمي يبين مختلف "مصادر التفسير" (Sources of explanation) في العلاقات الدولية شهدت فترة الخمسينات و الستينات ثورة عميقة مست مجالات الدراسات المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية، من حيث مناهج البحث و من حيث الموضوعات التي تتناولها، و من حيث الأطر النظرية المتداولة بظهور ما يعرف بالمدرسة السلوكية 4(Behavioural school) .

---

1 - جميل مطر و علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.2 1980) ص 24-26.

2- فواز جرجس، مرجع سابق، ص.23.

3- ناصيف يوسف حتى، **"الاقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة"**، مرجع سابق، ص.257.

4- جميل مطر و علي الدين هلال، مرجع سابق،ص.13.

لقد أدخلت السلوكية مستويات التحليل إلى حقل العلاقات الدولية،و يعد ثلاثة من الكتاب الأمريكيين مسؤولين عن إدخال مستويات التحليل كموضوع للتفكير في هذا الفرع الدراسي، و هم " كينيث وولتز"(Kenneth N.Waltz) ،" مورتن كابلن "(Morton Kaplane) ،" دايفيد سينغر "،(J.David (Singer.

تصور " وولتز " اعتمد على النظام الدولي، و خصوصا طبيعته الفوضوية، كوضع للتفسير له ميزته الخاصة وقد كان ذلك من أكثر الأعمال إسهاما في تطور التفكير حول مستويات التحليل.

أما " مورتن كابلان " من خلال كتابه " النظام و العملية في السياسة الدولية " (System and process in international politics) 1957،الذي يعد فتحا في " نظرية النظم "(Systems theory) فقد أخذ شكل محاولات لبناء أنواع الدولي على أساس نماذج لتوزيع القوة أو تشكيل الأحلاف، ثم وضع فرضيات حول السلوك من خلال تلك النماذج.

و بينما اعتبر " وولتز " مستوى النظام كمصدر التفسير المسيطر، يميل "كابلان" أكثر نحو تفضيل سيطرة مستوى الدولة.

في حين أن "سينغر" من خلال مراجعته لكتاب "وولتز" عام 1960،و مقاله الذي صدر عام 1961 المعنون ب " مشكل مستويات التحليل في العلاقات الدولية "(The level of analysis problem in international relations)) كان مؤثرا في تحريك الإدراك بالمشكل، واستعمال مصطلح مستويات التحليل في صلب الحوار النظري في حقل العلاقات الدولية1.

و إذا كان التفكير في مستويات التحليل قد بدأ مع هؤلاء الكتاب، إلا أنه لا يزال هناك اختلاف حول مسائل هامة تتركز حول طبيعة و عدد مستويات التحليل التي ينبغي أن تكون, وحول المعايير التي تعرف على أساسها المستويات في العلاقات الدولية, و تفرق إحداها عن الأخرى و عموما فان هناك منظوران لتحديد ما يفترض أن تمثله مستويات التحليل.

الأول : انطولوجي ينظر للمستويات باعتبارها تتعلق بوحدات مختلفة للتحليل.

الثاني : ابستومولوجي ينظر لمستويات التحليل باعتبارها أنواع من المتغيرات، التي تفسر سلوك وحدات معينة2.

لقد كان من بين التطور الذي أتت به المدرسة السلوكية، التمييز بين ثلاث مستويات تحليلية هي :

- **مستوى النظام الدولي (International system level) :**أي أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، و التي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل.
- **مستوى النظام الاقليمي (Regional system level)** و يقصد بذلك النظام التفاعلات في منطقة أو إقليم محدد يضم مجموعة من الدول،و التي تحدد على أسس جغرافية أو تفاعلية على الأصعدة الثقافية، الاجتماعية والسياسية.

1- Barry Buzan, " The level of analysis problem in international relations ", In : Ken Booth and Steve Smith (eds). **International relations theory today. (**Pennsylvania state university press, Second edition, 1997), p 201.

2- Ibid, p. 203.

- **مستوى الوحدات الوطنية (National units level)** : و يركز على السلوك الخارجي للدول، أي على سياستها الخارجية1.

الملاحظ من هذه المستويات الثلاثة، أن النظام الإقليمي يحتل مركزا وسطا بين المستويين الدولي والقومي، ويعتبر " باري بوزان " (Barry Buzan) المستوى الإقليمي مكونا منطقيا ضمن أي نظام أنطولوجي للمستويات2.

و يعود استعمال النظام الإقليمي كمستوى لتحليل العلاقات الدولية, يركز على التفاعلات الدولية الإقليمية الى عدة تطورات فكرية و أخرى سياسية.

فعلى المستوى الفكري، الدولة المعرفة بالنسبة للواقعية على أنها التفاعل الرئيسي في السياسة الدولية وأنه يجب عليها تتبع القوة، و أنه من واجب رجال الدولة أن يحسبوا بعقلانية الخطوات المناسبة الواجب اتخاذها للحفاظ على بقائها في بيئة عدوانية 3، لم يعد لها نفس المكانة و نفس القبول كفاعل وحيد وعقلاني، فجاء كل من المفكرين الأمريكيين " روبرت كيوهن " (Robert Keohen) و " جوزيف ناي " (Joseph nye) بمنظور جديد للعلاقات الدولية عرفوا من خلاله باسم " التعدديين " (Pluralists)، ويركز بالأساس على العلاقات عبر القومية (Trans-national relations)، ويتمحور حول فكرة " الاعتماد المتبادل المركب " (Complex interdependence)التي تقوم على ثلاثة فروقات مفتاحية تميزه عن الواقعية و هي :

أولا : يفترض الاعتماد المتبادل المركب أن هناك قنوات متعددة للاقتراب بين المجتمعات، تتضمن فروعا مختلفة من أجهزة الدولة و فواعل غير الدولة(Non-state actors)، و يعترض على افتراض وحدودية الدولة الذي يميز الواقعية.

ثانيا : يفترض الاعتماد المتبادل أنه بالنسبة لأغلب العلاقات على المستوى الدولي، ستكون القوة أقل بروزا كما يعارض الدور المركزي المعطي للقوة في النظرة الواقعية للعالم.

ثالثا : لا توجد تراتيبية (Hierarchy) للقضايا، فأي قضية في مجال (Issue-Area) يمكن أن تكون في قمة الأجندة الدولية في أي وقت، بينما يفترض الواقعيون أن الأمن يكون دائما و في أي مكان القضية الأهم[4].

اذا فالفكر الواقعي القائم على افتراض أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، و أن علاقات الدول الدبلوماسية الإستراتيجية هي صلب العلاقات الدولية، أصبحت تبدو أقل قبولا مع حلول الستينات و السبعينات، أين بينت دراسات صنع القرار في السياسة الخارجية أن الطبيعة الوحدوية للدولة كانت مجرد وهم، بينما تكتلات مثل الأمم المتحدة يمكن النظر إليها كأكثر من مجرد ميدان تنشط ضمنه الدول و المنظمات الدولية الجديدة مثل الاتحاد الأوربي و

1- جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق، ص.14.

2- Barry Buzan, Op. cit, p 204.

3 - Tim Dunne and Barian c. Schmid, " Realism «, In : John Baylis and Steve Smith (eds), **Globalization of word politics : an introduction to international relations**, (New York, Oxford university press, Third edition, 2005), p 162.

4- Chriss Brown, **Understanding international ralations**, (New York: Palegrave publishers, Second edition, 2001,) p 38-39.

الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة لم تعد مجرد أدوات في يد الدول التي أوجدتها وظهر نوع جديد من الشركات (شركات متعددة الجنسية) التي شرعت في الإنتاج على الصعيد العالمي1.

كما ظهرت مدارس فكرية أخرى ساهمت في التأكيد على النظام الإقليمي كمستوى للتحليل ينبغي اعتماده في العلاقات الدولية، و هي الإقليمية (Regionalism) و التكامل (Integration) .

الإقليمية : برزت في إطار الجدل الذي دار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،بين دعاة الإقليمية والعالمية(Universalism) حول أفضل السبل لحفظ السلام العالمي،و إذا كان من الممكن تحقيق ذلك عبر التجمعات الإقليمية أو عبر إقامة حكومة عالمية .

و في إطار المراهنة على النظم الإقليمية و مؤسساتها لتحقيق السلام العالمي ، فقد تحدث "بروس رسيت" عن فكرة "السلام على أجزاء" (Peace by pieces) للدلالة على ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلام من خلال تحقيق "السلام الإقليمي" (Regional peace).

و هي الفكرة التي أيدها "جوزيف ناي " في كتابه (Peace in parts) 1971، لكن "ناي" توسع في إظهار أهمية إقليمية و المنظمات الإقليمية ،فقد أيد وجهة نظر دعاة الإقليمية والسلام وذلك لقدرتها على "خلق جزر سلام " peace (Islands) في النظام الدولي، و خلق مستوى ثالث متوسط بين الدول و قيادة النظام العالمي لإيجاد منظومة علاقات جديدة يكون لها الفضل في تمكين هذا المستوى الجديد (النظام الإقليمي) ،من تغيير منظومة العلاقات التقليدية في السياسة الدولية ، و يضيف أنه بفضل التكامل الإقليمي خاصة الاقتصادي و الفني تكون الدول أقل ميلا لاستخدام قوتها السيادية في صراعات عنيفة .

كما يساعد هذا المستوى حسب "ناي" أيضا في ضبط الصراعات و عزلها خاصة الإقليمية منها ،لقدرته على فهم و تحليل التفاعلات على المستوى الإقليمي،وإسهامه في إحياء "التعددية القطبية" (Multipolarity) مما يساعد في تحقيق السلام و الاستقرار في النظام الدولي (1) .

و يميز"جورج هيتن" بين" الإقليمية القديمة " (Old Regionalism) و الإقليمية الجديدة (New Regionalism) من خلال خمسة نقاط :

- بينما الإقليمية القديمة ظهرت و تشكلت أثناء "الثنائية القطبية" (Bipolarity) أي في فترة الحرب الباردة ، فالجديدة تشكلت حسبه في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب ، فالإقليمية الجديدة و"التعددية القطبية" وجهان لعملة واحدة ،حيث وفرت الفترة التي جاءت ما بعد الحرب الباردة الظروف الملائمة لتطورها ، و التي لم تكن لتظهر في ظل النظام السائد أثناء الحرب الباردة .
- الإقليمية القديمة تأسست "من فوق" (غالبا عبر تدخل القوتين العظيمتين آنذاك) ، أما الإقليمية الجديدة فهي عملية أكثر تلقائية نابعة من داخل الإقليم في حد ذاته ،أين أدركت الدول المؤسسة الحاجة للتعاون من أجل التعامل مع

1 - Ibid, p 37.

التحديات العالمية الجديدة ،فهي إذا نوع من أنواع التكيف مع التكيفات العالمية ، ما دامت كل الدول تفتقد للقدرات و الوسائل لإدارة مثل هذا العمل على المستوى الوطني.

- في حين أن الإقليمية القديمة موجهة داخليا و حمائية بالمفهوم الاقتصادي ، فالجديدة غالبا ما توصف بالإقليمية المفتوحة (Open Regionalism) تماشيا مع الاقتصاد العالمي القائم على الاعتماد التبادل.
- بينما كانت الإقليمية القديمة مهتمة فقط بالعلاقات بين الدول القومية ، فالإقليمية الجديدة تشكل جزءا من التحولات البنيوية أو الهيكلية العالمية (Global structural transformations) بحيث نجد أن "الفواعل غير الدولة" (Non-state actors) (العديد من الشركات و المنظمات و الحركات وحتى الأفراد)، تنشط و تعمل كذلك على مستوى النظام العالمي .
- فالإقليمية الجديدة لها عدة مظاهر سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ،تتجاوز حدود التجارة الحرة ، ويبدو فيها الطموح السياسي لإرساء نظام إقليمي متماسك و هوية إقليمية أمرا يحتل أهمية أولية[1].

إن مجمل هذه التطورات النظرية والسياسية أظهرت ما أسماه الباحث "باري شوتز" (M.schutz Barry) ب"نظرية الإقليم"(Region theory) كما طورها"كرازنر" (Krasner) و"جرفيز"(Jervis) و"أوسلر هامبسون" (Osler Hampson) و غيرهم من الباحثين، الذين وضعوا الأسس النظرية للنظم الإقليمية2.

و بعد استعراض خلفيات التطور التدريجي للاعتراف بالنظام الإقليمي كمستوى للتحليل له القدرة على كشف بعض العلاقات و التفاعلات ، التي يعجز عنها بقية المستويات في العلاقات الدولية ، فيمكن إيجاز أهمية التحليل في هذا المستوى من خلال تحليلات العديد من الخبراء في الدراسات الإقليمية :

فالباحث "أوران يونغ"(Oran Young) يستدل على أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل من خلال تقديمه لنموذج الانقطاع ،للدلالة على مناطق لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى ، و هناك عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة ، خاصة مع حدوث مستجدات في الستينات تمثلت في غياب تمحور على المستوى الدولي (غياب حرب دولية) ، مما سمح لكل منطقة بتطوير خصوصياتها ، و قيام نزاعات لا علاقة للقوتين العظمتين آنذاك بها .

و ازدياد مستوى الوعي السياسي الذي تعدى حدود الدولة الى النطاق العالمي ، مع زيادة عدد الدول المستقلة في إفريقيا و آسيا3.

وأوضح "محمد السعيد إدريس" أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل بناءا على كونه :

- يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدولة القومية من ناحية ، و النظام الدولي من ناحية ، فدراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل دون الرجوع الى البيئة المجاورة Neighboring (environment) التي توجد فيها تلك الدولة ، حيث تؤثر أنشطة كل دولة من الدول الأعضاء النظام الإقليمي ،سواء كانت هذه النشاطات تعاونية أو عدائية في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى أعضاء النظام، و كذلك لا

1- Bjorn Hettn, Op.cit.

2- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص. 41.

3- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ص 55-56.

يمكن فهم السياسة الدولية بشكل كامل إذا كان التركيز منصبا فقط على العلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي ،دون الاهتمام بالسياسات و التفاعلات الإقليمية .

- يكتسب تحليل النظم الإقليمية أهميته بوصفه مستوى تحليليا متوسطا بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدول الإقليمية ،من ناحية كونه يهدف الى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في إقليم معين ،و التعرف على أنماط وخصائص التفاعلات التي تحدث داخل النظام الإقليمي، و العوامل التي تتحكم في تلك التفاعلات ومعرفة الكيفية التي يرتبط بها النظام العالمي.
- إنّ تحليل النظم الإقليمية بهذا المعنى ،يساعد على معرفة المدى الذي تتشابه فيه العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض ،و لماذا تتمايز العلاقات الدولية بين الأقاليم ،و لماذا تتمايز العلاقات الدولية داخل الإقليم الواحد من مرحلة تاريخية الى أخرى ؟
- يفيد في صياغة منهج للعلاقات الدولية الإقليمية.
- يفيد في صياغة منهج للعلاقات الدولية الاقليمية المقارنة ،و يساعد على فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدولي و بالذات العلاقة بين النظام الدولي و أي من الأقاليم الدولية ،و ذلك لفهم حدود الترابط و الاختراق و التبعية ،و أسباب تباين درجة ومستوى اختراق النظام الدولي للأقاليم ،و سبل النهوض بتطوير العلاقات الدولية الإقليمية[1].

و اعتمد الباحثين "لويس كانتوري " و "ستيفن شبيغل " (ستة) أسباب ،تعطي صورة مفصلة لأهمية التحليل في مستوى النظام الإقليمي و هي :

1- يساعد مفهوم النظام الإقليمي في تعميق دراسة العلاقات الدولية، من حيث تقديمه مستوى متوسط للتحليل بين المستوى الدولي و الوحدات الوطنية.
2- يساعد هذا المفهوم في تصحيح رؤية الباحثين و الدارسين ، الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام الدولي بشكل عام ، بحيث يغيبون عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة و خصوصية الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي ، فهناك أحداث كثيرة لا يمكن رد أسبابها الى المستوى الدولي ،بل هي نتاج عوامل إقليمية أو ما دون إقليمية .
3- يساعد هذا المستوى أخصاء المناطق الذين يهتمون بدراسة الدول، أن يوسعوا مجال دراساتهم لشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق معينة ، و أن يوسعوا معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة و سماتها الهامة .
4- يساعد في دراسة التفاعلات بين المستويات المختلفة في العلاقات الدولية ، كالتفاعل مثلا بين النظام الدولي ونظام إقليمي معين ،وفي هذا السياق مثلا اختراق القوى الكبرى لنظام إقليمي و تنافسها حوله.
5- يساعد التحليل في هذا المستوى على القيام بدراسات مقارنة لدراسات الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.
6- تساهم الدراسة على المستوى الإقليمي في دمج النتائج التي يتوصل اليها أخصائيو العلاقات الدولية ، وأخصائيو المناطق في أبحاثهم2.

1- محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ص ص .13-14.

2 - ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص 55-56.

المطلب الثالث : جوانب دراسة وتحليل النظم الإقليمية

يقصد بتحليل تفاعلات النظم الإقليمية تحليل العلاقات و التفاعلات التي تحدث بين الدول أعضاء النظام الإقليمي ،و ضمن إطار هذا النظام و التي تعرف عادة باسم "العلاقات الدولية الإقليمية"، و لقد ظلت جوانب دراسة و تحليل التفاعلات في النظم الإقليمية مثار خلاف في مضمونها و معناها بين الباحثين لفترة طويلة ،نظرا لحداثة استخدام النظم الإقليمية كمنهجية لتحليل العلاقات الدولية، و نظرا كذلك لتباين الرؤى المفاهيمية للنظم الإقليمية بين جمهور الباحثين 1 .

لقد أورد المختصون في الدراسات الإقليمية عدة مقاربات لتحليل مختلف مظاهر العلاقات الإقليمية ، المتسمة عادة بالتعقد و الديناميكية و التشابك مع تفاعلات و تأثيرات النظام الدولي و المصالح القومية الداخلية للدول المشكلة للنظام ، وكما أن للنظام الدولي عناصر و جوانب يدرس من خلالها ،كهيكل للنظام، و وحدات النظام و قيم النظام فان أخصائي الإقليمية حاولوا من جهتهم وضع أسس نظرية يتم من خلالها تحليل مختلف جوانب العلاقات الدولية الإقليمية في نظام إقليمي ما .

و يعرض"مايكل بريتشر"(Michael Brecher) أربعة جوانب تحليلية ضمن ما أسماه بالمعالم الهيكلية للنظام أو الملامح البنيوية (Structural features) للنظام و تشمل :

- تحليل مستوى القوة (Level of power) ما اذا كانت ضعيفة أو قوية .
- توزيع القوة (Distribution of power) أي ما اذا كانت منتشرة أو متركزة .
- أنماط التكامل السياسي و الاقتصادي و التنظيمي من حيث درجتها و مدى انتشارها .
- تحليل طبيعة الارتباط بين النظام الدولي و النظام الإقليمي[2].

يمكن إدراج الجانبين الأولين في نموذج "بريتشر"ضمن دراسة متغير القوة في النظام، الذي يلعب دورا مركزيا في تحديد مكانة النظام الإقليمي، و تحديد طبيعة العلاقات بين دول النظام الإقليمي من جهة، وبين النظام الإقليمي و بنية النظام الدولي من جهة أخرى، فمستوى قوة النظام يؤثر بشكل كبير على المكانة الإستراتيجية للإقليم ضمن تفاعلات النظام الدولي ككل، و لكن"بريتشر" لم يحدد بدقة في نموذجه العوامل المستند إليها لوصف قوة نظام إقليمي ما، فهو لم يحدد طبيعتها أو مدلولها وما إذا كان عسكري، إقتصادي،سياسي أو حضاري أو أنها حاصل مختلف هذه العناصر .

ويمكن إدراك أهمية دراسة مجال توزيع القوة الذي أشار إليه "بريتشر" والمتراوح بين التركز أو الانتشار اذا علمنا أنه يلعب دورا أساسيا في تشكيل هيكلية النظام الإقليمي و أنماط تفاعلاته،فهو الذي يحدد إمكانية وجود أو ظهور قوة مهيمنة من عدمه، و يفسر أنماط التحالفات التي تحدث داخل النظام ومع أطراف خارج النظام، كما يفسر أسباب حدوث حالات الاستقطاب بين أطراف النظام .

1- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص55.

2- محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مرجع سابق، ص 18.

كما يمكن أيضا لشكل توزيع القوة (تكافؤ أو عدم تكافؤ) أن يوضح و يفسر مدى ارتباط طبيعة هذا التوزيع بدرجة الاستقرار السياسي أو اندلاع الصراع داخل النظام الإقليمي، فهناك عدة نظريات في هذا الصدد، إحداها ترى أن التكافؤ في توزيع القوة من شأنها تحقيق نوع من الاستقرار النسبي ، بينما ترى الثانية العكس حيث تعتبر عدم التكافؤ أفضل لأن الدولة الأضعف لن تكون في مستوى يشجعها على شن الحرب ، كما إن الدولة القوية لن تحتاج في هذه الحالة للحرب لتحقيق أهدافها1.

أما "جافن بويد" (Gaven Boyd) و"وارنر فيلد"(Werner J. Feld) فقدما (تسعة) جوانب تحليلية تتمثل في :

- الاجتماع السياسي :و الذي يتضمن الأنماط القومية للمعتقدات الاجتماعية و القيم , و مدى التماسك والانقسام و عمليات التنشئة الاجتماعية.
- علم النفس السياسي : جانب يخص دراسة معتقدات النخبة و القيم و الإجراءات العملية و المهارات السياسية في النظام.
- الثقافة السياسية السائدة في النظام : و مدى تشابهها أو تمايزها, و مدى فعاليتها و أشكالها السلوكية.
- هياكل السلطة و أنماط التأثير التي تغطي العلاقات بين الأحزاب, الحكومات و جماعات المصالح.علاقات الاجتماع المتبادلة داخل الإقليم و خارجه , و التي تؤثر على السياسات و القضايا المختلفة.
- دراسة المؤسسات الإقليمية : و تتضمن تطورها الذاتي و شرعيتها, لمستويات نموها و مخرجاتها المختلفة.
- دراسة التعاون و الصراع الإقليمي : الناتج عن التفاعل بين سلوكيات السياسة الخارجية لأعضاء النظام الإقليمي.
- قضايا التنمية التي تشمل النظام بمعنى النمو و التوسع المؤسساتي[2].

و يجمع المختصون في الدراسات الإقليمية ،على أن أهم إسهام ضمن مقاربات تحليل النظم الإقليمية هي تلك التي قدمها رائدا الدراسات الإقليمية "لويس كانتوري" و " ستيفن شبيغل " اللذان قدما (أربعة) جوانب تحليلية تحيط بأهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية و غير الإقليمية، و تتمثل هذه الجوانب التحليلية في :

الخصائص البنيوية للنظام : يقصد بها سمات النظم الإقليمية السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية وطبيعة النظم السائدة في هذه النواحي من قبل وحدات النظامن و درجة التماسك الاجتماعي أي عوامل اللغة ،الدين،السلالة،و التماسك الاقتصادي أي مدى التكامل بين الأنظمة الاقتصادية،و التماسك الإقليمي أي مدى وجود مؤسسات إقليمية فعالة،و التماسك السياسي أي مدى التجانس بين تلك النظم السياسية السائدة في النظام الإقليمي.

نمط الامكانيات أو مستوى القوة في النظام: أي توزيع القوة بين وحدات النظام, و هل يوجد توازن للقوة بينهما أو أنه يوجد نوع من التراتبية ؟ أو أنه يوجد شكل من أشكال الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام، وتتم دراسة مستوى الإمكانيات لوحدات النظام من خلال :

- العناصر المادية: الموقع الجغرافي, المساحة و السكان, المصادر الطبيعية و البنية الاقتصادية.
- العناصر العسكرية: تعداد القوات العسكرية، و مدى كفاءتها و تدريبها و تسليحها.

1 - إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق، ص ص .65-66.

2- المرجع نفسه، ص ص .55-56.

- **العناصر المعنوية** : أي مدى استعداد الدولة لاستخدام قدراتها المعنوية، كهيبتها الدولية للتأثير في بقية دول النظام.

نمط السياسات و التحالفات: أي طبيعة العلاقة بين أعضاء النظام الإقليمي و السياسات التي تتبعها كل دولة والتحالفات التي تدخلها في إطار النظام، و تثير هذه النقطة مسألة نمط العلاقات و هل هو ذو طبيعة تعاونية أو نزاعية و ماهية قضايا النزاع و ما طبيعتها و أدوات ممارسة هذه السياسات و شكل التحالفات التي تقوم بين الدول في النظام و الأسس التي تستند إليها،و يرتبط هذا النمط بطبيعة نظام الاتصال السائد في النظام الإقليمي سواء على المستوى الشخصي أو الرسمي بين الحكومات و الدول الأعضاء في النظام من خلال المؤتمرات والزيارات.

بيئة النظام: فأي نظام إقليمي لا يتفاعل في فراغ، و لكن في إطار بيئة دولية لها محدداتها، و يجب التميز هنا بين :

- **دول القلب (Core States)**: أي مركز أو قلب النظام و التي تمثل محور التفاعلات السياسية وتشارك بكثافة في الجزء الأكبر من التفاعلات، و تحدد من خلال ذلك طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام.
- **دول الأطراف (Periphery States)**: و هي دول أعضاء في النظام و لكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام, لاعتبارات مختلفة (كمحدودية قدراتها في مختلف عناصر القوة، و بالتالي ضعف درجة تأثيرها في توجيه العلاقات الإقليمية) .
- **نظام التغلغل (Intrusive system)** و يقصد به النفوذ الذي تمارسه الدول الكبرى التي تعد من خارج_النظام الإقليمي على وحدات النظام و الذي قد يأخذ أشكالا سياسية و اقتصادية و عسكرية و ثقافية، يتم من خلال عدة أساليب كالتحالفات العسكرية و الأنشطة الثقافية الموجهة للدعاية، و هذا ما يؤثر في تماسك الإقليم و يحدث علاقات ديناميكية بين الدول القلب و دول الأطراف من جهة و نظام التغلغل من جهة أخرى، اذ قد يحدث تغير في الأدوار الإقليمية، بفعل هذه الديناميكية كأن تتقهقر إحدى دول القلب لتصبح من دول الأطراف في حين تصعد دولة من دول الأطراف إلى دول القلب ([1]).

و قد أورد "ريجنز"(Wriggins) ثلاثة مداخل لتدخل القوى الأجنبية في شؤون النظم الإقليمية هي :

- أن يكون للدول الأجنبية مصالح اقتصادية أو إستراتيجية مباشرة في الإقليم، أو لها علاقات خاصة تربطها مع أحد أعضائه التنافس حول مناطق النفوذ، و هذا خاصة أثناء الحرب الباردة.
- التنافس حول مناطق النفوذ، و هذا خاصة أثناء الحرب الباردة.
- تلبية دعوة إحدى دول النظام الإقليمي للتدخل، من أجل موازنة قوة دولة أخرى في الإقليم ([2]).

و للوصول إلى معرفة مكانة أي نظام إقليمي في المحيط الدولي عموما، و بالمقارنة مع نظم إقليمية أخرى، ننطلق من الإطار النظري لتصنيف النظم الإقليمية الموضوع من قبل "جون هيتن "، و الذي يميز بين (ثلاثة) أنواع بنيوية مختلفة للأقاليم (أقاليم القلب، الأقاليم الوسطية، الأقاليم الطرفية)، فكيف تختلف عن بعضها البعض ؟

أقاليم القلب والأقاليم المركزية (Core Regions): هي أقاليم تتميز بكونها مستقرة سياسيا، ديناميكية اقتصاديا، تنظم بغرض ان تكون في أحسن موقع للمراقبة و التحكم في بقية العالم(العالم الخارج عن نطاق إقليمها)،فهي اذا الأقاليم ذات الكفاءة و القدرة السياسية،و لا يهم ما اذا كانت تلك القدرة معبر عنها على شكل تنظيم سياسي أم لا،لحد

1- ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص 18-19.

2- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص.75.

الآن واحد فقط من بين الأقاليم المحورية الثلاثة،و المسمى أوربا يأمل في بناء مثل هذا التنظيم، أما الإقليمان المتبقيان أمريكا الشمالية وشرق آسيا، فهما قويان اقتصاديا، لكنهما يفتقدان لتنظيم سياسي إقليمي .

الأقاليم الوسطية (Intermediate region) : هي أقرب للارتباط بأقاليم القلب، و تتجه للاندماج معها، عندما تستوفي معايير التنمية الاقتصادية و الاستقرار السياسي ،مثل أمريكا اللاتينية، والوسطى في طور التحول إلى نطاق أمريكا الشمالية .

الأقاليم الطرفية أو الهامشية (Peripheral regions) : على عكس أقاليم القلب فهي مضطربة في المجال السياسي و راكدة إقتصاديا و ترتيباتها الإقليمية هشة وغير فعالة ،و وضعيتها هذه تجعل الأمن الإقليمي التنمية الإقليمية أهم من خلق نظم للتجارة الحرة مثل المنطقة المنبثقة عن فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي التي تعد أغلب أجزائها في مسار إعادة الاندماج في شكل رابطة (كومنوالث) للدول المستقلة (قد تكون أرضية لنظام إقليمي محوري مستقبلا) 1.

المبحث الثاني : تحليل الأدوار الإقليمية

مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي، عرف علم السياسة عموما و فرع العلاقات الدولية خصوصا تطورات ملحوظة، خاصة في الجوانب المنهجية بالعمل على الاستفادة من التطورات المنهجية والتحليلية في بقية العلوم الطبيعية منها و الاجتماعية، فنتج عن ذلك استعارة العديد من المناهج و المفاهيم من العلوم الأخرى و تطبيقها في الدراسات السياسية و من هذه المفاهيم المستعارة من فروع علمية أخرى و المطبقة في فرع العلاقات الدولية مفهوم الدور، الذي شهد بداياته الأولى في ظل دراسات علماء الاجتماع و علماء النفس و الأنثروبولوجيا و عرف طريقه إلى فرع العلاقات الدولية بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة الخارجية، أثناء محاولاتهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول القومية و استعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول.

و سنحاول في هذا المبحث استغلال نظرية الدور كإطار معرفي يوفر لنا مرجعية نظرية و منهجية، يمكن الاستفادة منها في تحليلنا للأدوار الإقليمية عموما و الدور الإقليمي الصيني خصوصا.

و لكن قبل ذلك لابد من توضيح الأصول النفسية و الاجتماعية لمفهوم الدور، و منطلقات نظرية

الدور و أهم المفاهيم1 المرتبطة بها، و ذلك بعرض الأدبيات المتعلقة بهذه النظرية، كخلفية مهمة تساعد على استيعاب المرجعيات الفكرية لهذه النظرية، قبل الوصول إلى توظيفها في تحليل الأدوار الإقليمية.

المطلب الأول : نشأة و تطور نظرية الدور

يلاحظ في كل الجماعات تمييز في الوظائف بين الأطراف الفاعلة يرتبط بتقسيم العمل الاجتماعي، ولكل وظيفة نجد أدوار معينة ترتبط بها، و تتيح تطبيقها و تطابق توقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى، و نميز تقليديا بين الأدوار

الفطرية و تلك الأدوار المكتسبة، فالأولى هي أدوار طبيعية مرتبطة بالعائلة و الجنس مثل رجل وامرأة أو أب، بينما تكون الثانية مكتسبة يكتسبها الفاعلون خلال حياتهما الاجتماعية، المهنية والسياسية1.

و لكن مفهوم الدور ظل غامضا متصلا بالدراسات النفسية و الاجتماعية, و عرف أيضا تباينا في الرؤى المفاهيمية، شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، بدليل تعدد التعاريف لهذا المفهوم.

و يمكن تصنيف مختلف التعريفات المقدمة لمفهوم الدور، في مجموعتين رئيسيتين :

المجموعة الأولى: تضم التعريفات المرتكزة على العلاقة التفاعلية بين الفرد و الدور، و من أهم التعريفات المندرجة ضمن هذه المجموعة ما يلي :

تعريف "ساربين" (Sarbin) الذي يعتبر الدور " نموذج ناتج عن أعمال تعلم،أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية"2.

تؤكد هذه التعريفات أن كل الجوانب التفاعلية بين الدور و الفرد تدخل في إطار اجتماعي أو وظيفة معينة يقوم بها الفرد في آن واحد، و من خلل الدمج و التفاعل بين مختلف العناصر التي تتعلق بطبيعة الدور من جهة، وأداء الفرد من جهة ثانية و متطلبات البيئة الاجتماعية من جهة ثالثة.

المجموعة الثانية: تضم التعريفات المرتكزة على البعدين الاجتماعي و الأنثربولوجي، و المعالجة لإشكالية العلاقة بين الدور و المكانة، و من أهم الممثلين لهذا الاتجاه نجد:

بيدل (Biddel) الذي يرى في الدور " قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير، التوصيفات، القيم و التصورات المحددة لسلوكات شخص أو مكانة اجتماعية "3.

ينطلق تعريف "بيدل" للدور من بعد أنثربولوجي، يقوم على النظر إلى منظومة الأفكار و مجموع قيم المجتمع، ومختلف المعايير التي تميز الهيكل الاجتماعي، كأساس لتحديد الدور الذي يقوم به كل فرد في المجتمع، والوظائف و المهام التي تتطلبها كل مكانة اجتماعية، فامرأة مثلا في بعض القبائل البدائية تقوم بالأدوار التي من المفترض أن يقوم بها الرجل في مجتمعات أخرى، كالصيد و الزراعة، و يعود الاختلاف في طبيعة الأدوار التي تقوم بها المرأة في هذه المجتمعات الى طبيعة المنظومة القيمية والمعايير المميزة لهذه الشعوب، لهذا حرص "بيدل" على ضرورة أخذ مختلف العوامل الثقافية و القيمية و الفكرية في الاعتبار عند دراسة طبيعة الأدوار ومتطلبات كل مكانة اجتماعية، لأنها أمور نسبية تختلف من مجتمع لآخر و من زمن لآخر.

1- غي هيرمه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، تر. هيثم اللمع (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, 2005) ص 203.

2- Steve J.Campbell, "Role theory, foreign policy advisors, and U.S.foreign policymaking "International studies association, 40th annual convention, Washington, D.C February 16-20, 1999. In (ttp://www.ciaonet.org/isa/cas01/).pdf.

3- Loc.cit.

و يعطي المعجم الحديث للتحليل السياسي تعريفا للدور " كأنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، و يميز (الدور) غالبا عن الوضع بحيث أن الثاني يصف المواقف الاجتماعية النسبية، في حين يصف (الدور) أنواع الأعمال التي تؤدي ضمن كل موقف، و يكسب الأفراد معرفة الأدوار و القدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية " (1).

و نظرية الدور توصف بأنها "تنبؤية" (Prédictive) لأنها قائمة على الافتراض القائل ، أنه اذا كان لنل معلومات حول توقعات الدور لمكانة محددة, فيمكن التنبؤ بسلوك الأشخاص المحتلين لتلك المكانة.

وتقوم هذه النظرية على افتراضات أساسية يمكن إجمالها فيمي يلي :

- يمضي الناس قسطا كبيرا من حياتهم في المشاركة كأعضاء ضمن مجموعات وتنظيمات.
- يحتل الناس ضمن هذه المجموعات و التنظيمات مكانة متميزة.
- كل مكانة تقتضي دورا يعتبر "كمنظومة من الوظائف"(Set of fonction) يقوم بها الفرد ضمن الجماعة.
- تشكل المجموعات و تحدد غالبا توقعات الدور، كمعايير تحدد أي المكافآت الناتجة عن الأداء الناجح للأدوار و أي العقوبات المنجزة عن الفشل في أداء الأدوار.

يتقبل الأفراد أدوارهم و يؤدونها وفقا لمعايير محددة، فنظرية الدور تفترض أن الأشخاص يعملون على مطابقة أدائهم مع المعايير المرتبطة بأدوارهم(233).

و الواقع أن نظرية الدور و بالنظر إلى تنوع تطبيقاتها و الغموض الذي يكتنف المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها، و تعدد المداخل المعرفية التي تشكلها من نفسية و اجتماعية وأنثربولوجية،فإنها تنقسم الى عدة مداخل فكرية تختلف في معالجتها للقضايا المرتبطة بدراسة الدور،و قد حدد "بروس بيدل"(Bruce Biddel) مداخل رئيسية ضمن نظرية الدور و هي تتمثل فيما يلي :

نظرية الدور البنيوية (Structural Role theory) : في هذه النظرية يولي اهتمام قليل المعايير أو التوقعات الأخرى للسلوك ،كما لا يعطي كذلك اهتمام كبير لمدى قدرة الفرد على التحرر من القيود التي تفرضها منظومة القيم و المعايير الثقافية، بل يتركز الاهتمام هنا حول البنى الاجتماعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك (الأدوار).

فالمقترب البنيوي (Structure Role theory) لا يهتم بتحليل الأدوار الفردية, بل يهتم بعملية تحليل أدوار مختلف المجموعات الاجتماعية، فهو يفترض أن كل مجموعة اجتماعية تتشكل من أدوار يجب أن تؤدى لتمكينها من البقاء و التطور.

1- جيوفرت روبرت و اليستري ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999) ص 399.

2- **Role theory**. Retrieved from wiki books, the open-content textbooks collection, 3/1/2007. In: "http:// en. Wikibooks.org/wiki/Sociological_ theory/Role_ theory".

نظرية الدور التنظيمية (Organizational Role theory) تهتم هذه النظرية بدراسة الأدوار في التنظيمات الرسمية و ساهمت في تطوير نمط جديد من التفكير في نظرية الدور، يركز على النظم الاجتماعية، فالأدوار في مثل هذه التنظيمات محددة بالوضعيات الاجتماعية (المكانة)،و تكون موجهة بالتوقعات المعيارية (Normative Expectations) و لكن المعايير تختلف بين الأفراد و يمكن أن تكون انعكاسا لكل من مطالب التنظيمات الرسمية وضغوطات المجموعات غير الرسمية([1]).

و تطرح نظرية الدور مصطلحات يمكن أن تكون مفيدة في دراسة و تحليل الأدوار الإقليمية، و من أهمها نجد :

صراع الأدوار (Roles conflict) يعرف على أنه التنافس الظاهر لاثنين أو أكثر من التوقعات لسلوك الفرد، في مثل هذه الحالة يعرف الفرد و النظام اضطرابا، و يعمل الفرد في هذه الحالة على حل المشكل بتكييف بعض أشكال السلوك، و يعد صراع الأدوار من بين العديد من الظروف البنيوية التي تسبب المشاكل في النظام الاجتماعي.

تطور الدور (Role Evolution) مرتبط بتصورات الفواعل لأدوارهم، و أدوار بقية الفواعل، كما يكون لتغيير ادراكات الفواعل لأدوارهم اثر كبير في تطورها.

تغيير الدور (Role change) يكون له دلالة من خلال الضوابط و التعديلات التي يدخلها الفاعلون لتحقيق أدوار جديدة، فالأفراد بحكم امتلاكهم لخبرات سابقة و خلفيات ومهارات،يمكنهم أن يوظفوها لتدعيم توقعات لأدوارهم المحددة سلفا ([2]).

تهتمّ نظرية الدور بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدوارا سياسية"، تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدوليّ، وتوجّهها صور متشكّلة في ذهنيّة النخب وصنّاع القرار، كما أنّ تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحدّدات الموجّهة لهذه النخب، وعلى رأسها، العوامل التالية: (هويّة هذه المجتمعات، والقيم السائدة لدى أفرادها، وخصائصها القوميّة من الأيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجيّ)، لأنّ الدور هو بالأساس:

"موقف واتجاه سياسيّ، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة المحدّدات الأساسيّة:هويّة المجتمع ووضعه السياسي والاجتماعيّ، وبنيته والقيم السائدة فيه ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسيّ للمجتمع والدولة".

لذلك تختلف أدوار الدول في المسرح السياسيّ العالميّ، وتتمايز عن بعضها البعض تبعا لمنظار كل واحدة منها للظواهر والحوادث السياسية المختلفة، إذ يعتبر "منظار الدور" The Role Perspective، الموجّه الأساسيّ لتشكيل مواقف الدول وأدوارها، وتحديد الاتّجاهات التي تتبعها النخب السياسيّة المسؤولة عن صناعة القرار السياسيّ فيها، عبر وضع إطار عام محدّد لهذا السلوك. كما أنّ "أداء الدور"The Role Performance، يتشكّل نتيجة لرؤية سياسيّة واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفّره إمكاناتها والمحدّدات التي هي بحوزتها. كما يعتبر تشكيل "جوهر

1- Steve J. Campbell. Op.cit.

2- Ibidem.

الدور" The Role Essence العامل المحدّد لمدى قدرة النخب في الدولة على توظيف قدراتها لتشكيل الدور وبناء إطاره وهيكله، وتعبّر عن مدى نجاحهم في إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الإمكانات1.

المطلب الثاني : نظرية الدور في تحليل الأدوار الإقليمية

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي سيكولوجي بالدرجة الأولى، و هو أمر يتعلق بالفرد ، لذلك فان دخول هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة ك "وحدة" بين مجموعة دول "وحدات" يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، وحيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة و نموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فانه ينطوي على صفة الإلزام حيث أن كل دور و كل وضع له بوضع وأدوار أخرى 2، ويتطلب تعامل الوحدة و وحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها و للآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، و الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكنها أن تؤديها في اطاره بشكل مستمر،و ماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة،و هو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي،بهذا المعنى فان كل وحدة دولية دورا في النسق الدولي، يصبح أحد علامات سياستها الخارجية3.

فبالنسبة للدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي فانه يتضمن معنى : "إدراك صناعة السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي"؟،و السعي لتحديد القرارات و مختلف الالتزامات و الأحكام وكل الأنشطة المناسبة لدولهم، و للأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية.

و لذلك فان تعريف و تحديد الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية :

- مرحلة استكشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية .
- مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة التغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية للدولة صانع القرار، و يعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.

اذا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي فان كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية و دولية قياسا على الأمم الأخرى, و بالتالي فان الدور القومي سيحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا و دوليا.

1- Steven J.Campbell, "Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making" (USA: Departement of Government in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999), 12/03/2010 at 20:18. In (http://www.ciaonet.org/isa/cas01/).html. pp.01-25

2- صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي، أسسه و أبعاده**، (بغداد: منشورات جامعة بغداد، 2001) ص 81.

3 - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (بيروت: دار الجبلن ،ط.2،2011) ص 48.

و من خلال هذه المراحل نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حلولا للعلاقة بين تفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العلمية و تفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، اذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين1.

و يتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بالسلوكيات القومية و بالخصائص التالية :

- لا ينصرف مفهوم الدور الى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور،و لكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية،فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي،بينما لا يفعل شيئا لترجمته الى سياسة محددة.
- إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، و لكنه يشمل بالإضافة الى ذلك تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، و خاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.
- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، و هذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي، و دورا آخر على المستوى الإقليمي2.

و قد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية باهتمام بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، وبروز أحداث عل الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، و انفرادها في التحكم بالتفاعلات و العلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها، مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجة عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية، دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة.

و الواقع كما يقول "ديفيد مايرز" (David J.Meyers) أن " الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول كوكب الأرض، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات للهيمنة ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيوسياسية محلية ".

إن توزيع القوة في النظام العالمي الذي يتشكل الآن و الاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب زاد من التنافس على زيادة النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية القائمة و المحتملة، و سعي كل قطب إلى إنشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به،و إحدى الجوانب هذه المحاولة رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الإقليمية، بل إن هناك إتجاها عاما بين القوى الإقليمية الكبرى لاعتبار منطقتها كمجال نفوذ لها، و هي تضفي المشروعية على تلك المحاولات بالحديث عن عدة أسباب تتراوح بين الثقافية والتاريخية أو تلك المتعلقة بالمكاسب الاقتصادية المتوقعة.

و هكذا فان دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد، فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير، و نتيجة هذه المحاولات هي زيادة درجة إقليمية دور تلك الدول.

1- هاني الياس الحديثي، مرجع سابق، ص 43.

2- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص. 49-50.

و سواء لعبت الدول المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورا تجميعيا أو تفريقيا، فإنها سوف تبعث دائما ديناميكية جديدة في عمليات التوجه الإقليمي حيثما ظهرت1.

و يصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها ب "السياسة الإقليمية" (Regional policy) و يمكن أن تعرف على أنها " السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، و التي تعبر عموما عن أهداف و مصالح محددة ضمن اطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات و المحددات الإقليمية و ضمن إطار التفاعل الإقليمي ".

و يختلف نمط السياسات الاقليمية، حيث أن طبيعة السياسات الإقليمية لبعض الدول إزاء بعضها قد تأخذ منحى تصارعيا بدلا من أن تأخذ منحى تعاونيا، و ذلك يعود الى طبيعة القضايا التي يثار الخوف حولها، بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية.

و في ضوء استقرار المصالح و القضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم،و الأسس التي تسند اليها،و مدى الاستقرار الذي يستند أصلا الى طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة،و بين دول الإقليم والمحيط السياسي الدولي من جهة أخرى.

و من خلال ذلك يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين :

المستوى الأول : هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم إزاء مواقف ما سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم، الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي.

المستوى الثاني : هو سياسة الجزء تجاه الكل، أو بعبارة أخرى سياسة دولة ما إزاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول و مبادئها وأهدافها، و طبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ و الأهداف، فضلا عن اختلاف الإرادات و القدرات[2].

و حيث أن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح و الأهداف واختلافها في التكوين والقدرات المادية و المجتمعية، و من بين ذلك الموقع الجيوبولتيكي, فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي, بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك3.

و تنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها، أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، و التي تمتلك عناصر القوة التي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي، والمشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه و تصنف هذه الدول ضمن دور القطاع المركزي في النظام الإقليمي، أي الدول الرئيسية التي تؤثر طبيعة العلاقات القائمة بينها، و طبيعة السياسة الإقليمية لكل منها، و مستوى إمكانياتها و شكل تحالفاتها الداخلية و الخارجية على طبيعة المناخ السائد في النظام على مختلف الأصعدة السياسية و

1- ناصيق يوسف حتي، "الاقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص ص 262-263.

2 -هاني الياس الحديثي، مرجع سابق، ص 21.

3 -صادق الأسود، مرجع سابق، ص 83.

الاقتصادية و كذا الإستراتيجية، فضلا عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات النظام الإقليمي، أي ما إذا كانت تعاونية أو صراعية.

و حسب نموذج "ديفيد مايرز" لدراسة الهيمنة الإقليمية، فانه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الفواعل داخل "القطاع المركزي" (Core sector) و ذلك تبعا للاختلاف في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها كل دولة في القطاع و في النظام الإقليمي ككل،و التي تعد انعكاسا لاختلاف طبيعة السياسة الإقليمية التي تتبعها كل دولة من دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي،و يصنف "مايرز" أدوار تلك الفواعل على النحو التالي :

المهيمن الاقليمي Regional Hegemonos أوالمتطلع الى الهيمنة Aspiring Hegemonos و هو دولة تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي ([1]).

و قبل الدخول في أي تقديرات حول الأهداف الإستراتيجية و الأمنية للصين في جنوب آسيا، فمن الضروري تقديم تعريف عملي للهيمنة (Hegemony) فالدولة تأخذ دور المهيمن عندما تكون القوة الكبرى الوحيدة في إقليمها، وعندما يضم الإقليم أكثر من قوة كبرى واحدة، لا يمكن اعتبار تلك الدولة مهيمنة، الهيمنة هي تحكم و تسيير وتأثير دون سيطرة.

المهيمن المحتمل Potential hegemon :هو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على إقليم مستقبلا،و ذلك بالتغلب على جيرانها من القوى الإقليمية الكبرى،ورغم ذلك و مثلما يلاحظ "جون ميرشايمر" (John Mearsheumer) "فالهيمنة نادرة" (Hegemony is rare) بالنظر لكون "تكلفة التوسع غالبا ما تتعدى المكاسب و الفوائد قبل تحقق السيطرة (Domination) عندما تكون التكاليف المتوقعة منخفضة ([2]).

و يفترض "هولستي" (K.J Holsti) من خلال تحليله لنظرية الدور أن الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية.

المساوم Bargainer:هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمة المعرضة للهيمنة، و المساومون هم دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفعالية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، و يكون في مقدرة كل واحدة منها جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدي القوة المادية و العسكرية و المعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

لكن المساومين لا يكونون على درجة واحدة في حالة وجود أكثر من مساوم داخل النظام، اذ هناك "مساوم أول" (Primary) و هناك "مساوم ثان" (Secondeary) و التوافق في مناوأة المهيمن لا يعني بالضرورة وجود تنسيق بين المساومين، لكن في حالة وجود مثل ذلك التوافق ستكون الأوضاع أكثر صعوبة بالنسبة للمهيمن أو المتطلع للهيمنة أين ستكون نفقات الهيمنة مرشحة للارتفاع.

1- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الاقليمية**، مرجع سابق، ص 58.

2- Paul H.B Godwin, " China as regional hegemon?" , 2010/03/12 at 20:26 In (http://commnity.edu/-scs/docs/godwin,%20china%20as%20regional%20hegemon.pdf.)

الموازن Balancer قد يكون دولة أو عددا من الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، قد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة، لكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، فهي في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة والدولة أو الدول المساومة من جهة أخرى، فهي قوة موازنة بين الطرفين، و غالبا ما يعهد لها بمهام الوساطة في النظام، كما أنها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف، و يتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة، و مدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة([1]).

و لكن النظام الإقليمي لا يقتصر على دراسة القطاع المركزي، بل أن هناك القطاع الطرفي أين تثأر حول المسألة تعيينه و تحديده نفس العناصر التي تثأر بخصوص تعيين حدود النظام، و الفصل بينه و بين النظم الأخرى المجاورة و ففي حين يعطي كل من "كانتوري" و "شبيغل" الأولوية لعامل التجانس للفصل بين مركز النظام وأطرافه ،ويعتبران الدول الطرفية أقل تجانسا من دول القلب، وأن العامل الذي يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده فإن "ديفيد مايرز" يعطي الأولوية لبنية القوة وإذ يرى أن الدول الطرفية هي أقل من المساومين والموازنين فقوتهم أقل من أن تدفعهم لتحدي القوة المهيمنة ،ويضيف أيضا عامل التجانس الثقافي الاجتماعي ويرى أن الدول الطرفية مميزة ثقافيا ،ولغويا عن دول القلب أو محور النظام .

ويحدد "بيرسون "(f.pearson) ثلاث مستويات للتفاعل داخل النظام الإقليم يمكن من خلالها فرز دول القلب عن دول النظام، وهذه المستويات هي :

النزاع (conflict) بمعنى مدى تجاوب الدولة مع النزاع الرئيسي المثار داخل النظام.

المشاركة (participation) بمعنى مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع أعضاء النظام.

المساعدة (help) أي مدى تجاوب الدولة مع القضايا المثارة، و تقديم المساعدة اللازمة في وقت الحاجة، أي مدى تحمل الدولة لمسؤولية النظام و قضاياه.

هذه المستويات أو المعايير الثلاثة، تفسر الكثير من عمليات الحراك أو التغير في المواقع الي تحدث داخل النظم الإقليمية، من خلال تحول موقع الدول من القلب إلى الأطراف والعكس، و هذه العمليات تعتبر من أهم أنماط التفاعلات التي تحدث داخل هذه النظم (2).

و بالنظر لإمكانية التحول في مواقع الدول من مركز النظام الى هامشه أو العكس، فانه من الطبيعي الذهاب إلى أن حركة تبادل الأدوار الممكنة، حيث تنتقل القوى في أداء أدوارها من مرتبة الى أخرى تبعا لاختلاف عناصر القوة في الزمن، و تأثيرها في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية(3).

و لكن ما هي المتغيرات أو العناصر التي تشكل قوام الدور الذي يمكن أن تلعبه أي دولة؟

1- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الاقليمية، مرجع سابق، ص ص 58-59.

2- المرجع نفسه، ص 61.

3- هاني الياس الحديثي، مرجع سابق، ص 48.

ان الدور الذي تلعبه الدولة إقليميا و دوليا يعتمد على تفاعل مجموعة من المتغيرات بعضها مادي وبعضها الآخر غير مادي، و تمثل في مجملها عناصر القوة القومية للدولة التي تساهم من جهتها في تشكيل المقومات الأساسية للدور، التي تعكس قوة الدولة و تعطي إمكانية توقع الدور الذي تسعى للعبه كل وحدة وفقا لمستوى قوتها وإمكانياتها.

لقد انحصر تعريف القوة تقليديا و بمعنى ضيق في ميدان الإستراتيجية العسكرية، إنها تتصرف بهذا المعنى الى القدرة على أن تحظى بما تريد إما بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا.

و لكن "إدوارد هاري كار" (E.H.Carr) أدخل بما يشبه التطعيم أبعادا اقتصادية و إيديولوجية ضمن صلب المعادلة التقليدية التي يطرحها الواقعيون، و التي يرون من خلالها أن تدخلات الدولة يساوي حجم قوتها العسكرية.

و قد سعى الواقعيون البنيويون المعاصرون في السنوات الأخيرة إلى إضفاء المزيد من الإيضاح في مجال المفاهيم لإلقاء الضوء على معنى مفهوم القوة في السياق الواقعي، و قد حاول "كينيث وولتز" (K.Waltz) التغلب على هذا الاشكال بتحويل التركيز على القوة نحو التركيز على القدرات، وهو يرى أنه يمكن تصنيف القدرات حسب مدى قوتها و رسوخها في الميادين التالية :

حجم السكان و المساحة و الموارد و الطاقة الاقتصادية و القوة العسكرية و درجة الاستقرار السياسي و الكفاءة وغيرها، و الفهم الأكثر تعمقا لمعنى القوة و أبعادها يركز على قدرة الدولة على السيطرة على محيطها أو التأثير فيه، في أوضاع ليست تصارعية بالضرورة (1).

و يمكن تتبع مقومات و عناصر قوة الدولة التي تؤثر في طبيعة الدور الذي تلعبه على المستويين الإقليمي والدولي من خلال المتغيرات التالية :

المتغيرات الجغرافية فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة التي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، و التي تشكل المجال الحيوي الذي قامت عليه نظريات "ماكندر" (Makinder) و "سبايكمان" (Spykman) و غيرهما، هذا فضلا عن العناصر الأخرى كالمساحة و التضاريس و مواقع المرور ...الخ وتأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة.

الموارد الاقتصادية و الطبيعية و البشرية التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدراتها العسكرية التي تتضمن تدريب القوات وتحديثها، و قدرتها على دخول سباق التسلح أو الحرب.

المتغيرات المجتمعية و ما يصل بها من قيم ثقافية و تقاليد اجتماعية و تجارب تاريخية، تؤثر في تكوين الرأي العام و الجماعات الضاغطة، و الإطار الاجتماعي للنظام السياسي، و كل ما يتعلق به من أحزاب إيديولوجيات و إرادات (2).

1- Tum Dunne " Realism ", In John Baylis and Steven Smith : Op.cit, p p 240-241.

2- هاني الياس الحديثي،مرجع سابق،ص.44

و باعتبار هذا المتغير كثيرا ما يرتبط بعوامل الثقافة و القيم و الحضارة و التاريخ، فانه يمثل ما للدولة من جاذبية تنبعث من تلك العوامل ذات الطبيعة الغير مادية، فهي من مصادر القوة الغير ملموسة كالثقافة و العقيدة والمؤسسات ذات الجاذبية و الإغراء، و هذا النوع من القوة ينشأ إلى حد بعيد من القيم ، و يطلق عليه " جوزيف ناي" ( ) Joseph Nyeإسم " القوة الناعمة" (soft (power.

" ناي" يشرح لنا المقصود من القوة الناعمة " ان القوة العسكرية و القوة الاقتصادية تشكلان معا مثالان على القوة الصلبة " (hard power) الآمرة، التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم ، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى محاولات الإقناع و إلى التهديدات، غير أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، فقد يحصل بلد ما على النتائج التي يريده في السياسة العالمية لأن بلدانا أخرى تريد أن تتبعها، معجبة بقيمه فتحذو حذوه و تقتدي بمثاله ، متطلعة إلى مستواه من الازدهار و الانفتاح ، و بهذا المعنى فان القيام بوضع جدول أعمال في السياسة العالمية واجتذاب الآخرين اليه له أهمية تعادل تماما أهمية إجباره على التغيير باستخدام التهديد أو باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية ، و هذا الجانب من القوة – أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت- أسميه القوة الناعمة فهي تختار الناس بدلا من إجبارهم (1).

و لكن القوة الناعمة ليست مجرد انعكاس للقوة الصلبة ، فالفاتيكان لم يفقد قوته الناعمة الطرية عندما فقد ولاياته البابوية في ايطاليا في القرن التاسع عشر (2)،و ربما كانت الدول المعنية تتمتع بالنفوذ، لكنها لا تتمتع بقوة حقيقية (مادية)، و هذا هو الشعور الذي جسده "ستالين" بتساؤله ذي الدلالة الواضحة "كم فرقة عسكرية تحت إمرة البابا؟"(3)

<u>إدراك و تصورات صناع القرار:</u> إن مجرد امتلاك مقومات القوة سواء كانت ذات الطبيعة المادية أو غير المادية، لا يعني بالضرورة تمكن تلك الدولة من لعب دور إقليمي فاعل،أو احتلال مكانة الدولة القائد في الإقليم .

فحتى تستطيع أن تؤدي هذا الدور يجب أن تمتلك الدولة القائد إرادة القيادة ، فقد يكون لدى دولة ما يؤهلها من قدرات و كفاءات للقيادة، لكنها تفتقد لإرادة القيادة و عندها لن تكون أمامها فرصة حقيقية من أجل القيام بالدور المطلوب لقيادة هذا النظام (4).

إن امتلاك الدولة لمثل تلك الإرادة في القيادة و لعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم أو في حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص ، يرتبط كما يرى " هولستي " (K.Holstie) بادراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية ، و يكون ذلك الإدراك

1- جوزيف .س.ناي، **<u>مفارقة القوة الأمريكية</u>**, ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة الكبيعان، 2003)،ص 83.

2- Tum Dunne, Op. cit, p 240.

3- ibid.p.240..

4- محمد السعيد إدريس،**<u>تحليل النظم الاقليمية</u>**،مرجع سابق،ص.30.

انعكاسا لتصورات و ادراكات صناع القرار لما تتوافر عليه وحدتهم من عناصر القوة و طبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر، ونوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة وكنتيجة لذلك يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاث أبعاد رئيسية هي :

- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي: و يقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بالنفوذ، و درجة النفوذ الذي تتمتع بها الوحدة فقد يتصور صانع السياسة الخارجية ان المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي ، و في كل مستوى يقدم تصورا لدرجة النفوذ المتوقعة.
- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسية الخارجية للوحدة الدولية ،وتتفاوت تلك الدوافع بين تعاونية و (من ذلك دور الوساطة الدولية)،أو الدوافع الصراعية و(من ذلك المعادي للاستعمار)
- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وضيفة ما في النسق ،فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي ،وأدوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن ([1])

وبالنظر الى ماتقدم ،فان هناك علاقة تفاعل بين مقومات الدولة المدية و المجتمعية و دورها على الصعيد الخارجي عبر مستوى القوة الذي تكتسبه ،غير أن ذلك يرتبط ويتحدد بدرجة كبيرة بالكيفية التي يدرك بها صانع القرار السياسي تلك العلاقة بين مصادر القوة المادية وغير المادية، و توظيفه لقدرات دولته آخذا في عين الاعتبار المتغيرات الخارجية.

فالدور الذي تمارسه قوة إقليمية ما يختلف في تأثيره تبعا لعاملين رئيسيين :

- القدرات الذاتية المادية و المجتمعية التي يرتكز عليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوة، و هو الأمر الذي يحدد أداءها على الصعيدين الدولي و الإقليمي، و تبعا لذلك يتحدد فعلها و مدى تأثيرها في القوى الإقليمية الأخرى بحسب طبيعة القدرات التي تمتلكها.
- العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما و القوى الدولية التي تستند إليها و فقا للمصالح المشتركة، وفي مثل هذه الحالة فان القوة الإقليمية و هي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة مضافا اليها ثقل القوة الدولية التي تستند اليها القوة الإقليمية الأولى الأمر الذي يدفع بهذه القوة الى الاعتماد على دعم قوة خارجية لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي (2).

و من المعلوم أن الدور الإقليمي لدولة ما أو سياستها الإقليمية ترتبط بأهداف و توجهات السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، فالدور الإقليمي يعبر عن تصور صانع السياسة الخارجية لمكانة وحدته في محيطها الإقليمي، وطبيعة علاقتها بالدول و القوى الإقليمية المجاورة، و من خلالها تتحدد طبيعة السياسة الإقليمية المتبعة، كما أن دراسة السياسة الخارجية لأ ي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل من دون الرجوع إلى البيئة

1- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 48-49.

2 - هاني الياس الحديثي، مرجع سابق، ص 48.

المجاورة(Neighboring Environment) التي توجد فيها تلك الدولة، حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي،سواء كانت هذه النشاطات تعاونية أو عدائية في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى أعضاء النظام(1)

و نظرا للارتباط الوثيق بين السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، و سياستها الإقليمية المعبرة عن تطلعات الوحدة للعب دور معين في محيطها الإقليمي، فان دراسة الدور الإقليمي تطرح جملة و عددا من المواضيع، ومن أهمها موضوع طبيعة الدور الذي تضطلع به الوحدة القومية في علاقاتها بالنظم الإقليمية المجاورة (و قد أشرنا سابقا إلى طبيعة الأدوار التي يمكن أن تلعبها القوى الإقليمية في بيئتها المجاورة، و من خلال تصنيف "ديفيد مايرز" لأنواع الفواعل في النظم الإقليمية، وفقا للتنوع في طبيعة الأدوار التي تلعبها أو تطمح الى لعبها).

و من المواضيع الهامة الأخرى و المعقدة التي تفرضها دراسة الأدوار الإقليمية، نجد دراسة مسألة الاستمرار والتغير في طبيعة الأدوار المنوطة بالقوى الإقليمية، فقد تتغير بتلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغير في قيم النظام السياسي و ادراك القائد السياسي للبيئة الخارجية و لقدرات وجدته وقدرة الوحدات الإقليمية المنافسة، أو بسبب عوامل تأثير خارجية، تتعلق بتغير موازين القوى دوليا، و ما ينجز عنها من تغير في هيكلة النظام الدولي، و مدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية مع قوى كبرى خارج النظام الإقليمي.

و سنستعين بنموذج قدمه "تشارلز هرمان" (Charles Herman) لدراسة أشكال التغير التي تحدث في السياسة الخارجية و نوظفه لرصد و معرفة عناصر الاستمرار و التغير في الدور الصيني في تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا، حيث ميز "تشارلز هيرمان" في هذا الصدد بين أربعة أشكال من التغير وهي :

التغير التكيفي و يقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه الى قضية معينة، مع الاستمرار في بقاء أهداف السياسة و ادواتها كما هي.

التغير البرنامجي و ينصرف الى تغير في أدوات السياسة الخارجية، و من ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض و ليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف.

التغير في الأهداف و يشير الى تغير أهداف السياسة الخارجية، و ليس مجرد تغير الأدوات.

التغير في توجهات السياسة الخارجية و هو أكثر أشكال التغير تطرفا، إذ ينصرف إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغير الأدوات و الاستراتيجيات و الأهداف.

و يعتبر "هيرمان" أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغيرا في السياسة و أن الأشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية (2).

و بناءا على ما سبق يمكن القول أن الدور كان و لازال من بين أهم المواضيع المدروسة في العلاقات الدولية و لا سيما في مجال تتبع تصرفات الدول في الساحة الدولية لمعرفة التغيرات التي طرأت أو قد تطرأ على دولة من الدول خاصة

1- محمد السعيد إدريس،النظام الإقليمي للخليج العربي،مرجع سابق،ص.13.

2- بدر عبد العاطي، "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول"، دراسة حالة السياسة اليبانية تجاه إسرائيل 1973-2003" ، السياسة الدولية, عدد 153، جويلية 2003، ص 11.

الدول الكبرى المحركة للعلاقات الدولية، و لكن في الآونة الأخيرة ازداد الاهتمام بمفهوم الدور على المستوى الإقليمي نظرا للتطورات التي حصلت و توجه العالم نحو التكتل الإقليمي في إطار الإقليمية الجديدة التي تعتبر أحد افرازات العولمة و عصر الاعتماد المتبادل، ولا أحد ينكر أن العالم قد أصبح عبارة عن جزر إقليمية بسبب كثرة التجمعات و التكتلات الإقليمية التي أخذت تتنامى بوتيرة سريعة.

الفصل الثاني

المحددات الداخلية والإقليمية المتحكمة في الدور الإقليمي الصيني

المبحث الأول ; المقومات الإقتصادية

النمو الاقتصادي الصيني1979-2009 :منذ إطلاق مبادرة الاصلاحات الاقتصادية في المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي في نوفمبر 1978 طرح برنامج التحديثات الأربعة، حيث أصبحت الصين أحد أسرع اقتصاديات العالم وخلال الخمسة والعشرين سنة الاخيرة كان الناتج الداخلي الصيني ينمو بمعدل سنوي يقارب ال10%و يتوقع العديد من الاقتصاديين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة و تعميق الاصلاحات الاقتصادية و الابقاء على معدلات النمو العالية اذ نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة و إصلاح نظامها البنكي(1) .

بداية من عام 1979 ، أقرت الصين إصلاحات اقتصادية عديدة، أطلقت الحكومة بموجبها حوافز الأسعار والملكية للفلاحين، ومكنتهم من بيع قسم من محاصيلهم في سوق حرة، والى جانب ذلك أسست الحكومة أربع مناطق اقتصادية خاصة على طول الساحل في خطوة ذكية لجلب الاستثمارات الصينية واستيراد المنتوجات ذات التكنولوجيات العالية إلى الصين .

ومنذ 1979 تبنت الصين إصلاحات إضافية في مراحل مختلفة سعت لتبني اللامركزية في صناعة القرار السياسي في القطاعات الهامة خصوصا التجارة، وتم التخلي عن المراقبة الاقتصادية لأغلب المؤسسات إلى السلطات المحلية والقروية، التي سمح لها بالتفاعل والتنافس وفق مبادئ السوق الحرة، وتم في نطاق واسع من المنتوجات الإقصاء التدريجي لمراقبة الأسعار من قبل الدولة(2).

عموما، ينسب الاقتصاديون النمو السريع للاقتصاد الصيني إلى عاملين رئيسيين؛ معدلات الاستثمار العالية (وتقف وراءها الادخارات الداخلية والاستثمارات الأجنبية) والنمو السريع في حجم الإنتاج، وهما عاملين مرتبطين الواحد بالآخر، حيث قاد الإصلاح الاقتصادي إلى فعالية هامة في القطاع دفعت إلى تسريع ومضاعفة مصادر الاستثمارات، حيث بقي الاقتصاد الصيني قويا حتى في وجه الأزمة الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات شرق وجنوب شرق أسيا خلال سنتي1997-1998،وحسب تقديرات البنك العالمي كانت الصين عام 1999 سابع اكبر اقتصاد عالمي وراء الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، وإيطاليا، وهي اليوم ثالث أكبر إقتصاد عالمي(3).

- وقال باحث في مركز حكومي صيني في تصريحات نشرت يوم الخميس أن الاقتصاد الصيني سينمو على الأرجح بأكثر من عشرة بالمئة في عام 2010 بفضل تعافي الصادرات وزيادة الاستهلاك.

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي 8.7 بالمئة في 2009. ومن شأن نمو الاقتصاد الصيني بنسبة عشرة بالمئة هذا العام أن يجعل الصين تتجاوز اليابان وتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقال تشن دونجي نائب رئيس مركز بحوث الاقتصاد الكلي التابع للجنة الوطنية للتنمية والاصلاح أعلى هيئة للتخطيط الاقتصادي أن نمو الناتج الصناعي هذا

1 - Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research Service ~ The Library of Congress, January 12, 2006, p pre 01

2- ibid, p 02

1- Joseph Grieco, "China and America in the New World Polarity", In Carolyn W. Pumphrey, The Rise of China in Asia, Strategic Studies Institute (SSI), 2002, p 22

العام سيبلغ 18 بالمئة أو أكثر، وقال تشن للنسخة الدولية من صحيفة الشعب اليومية أنه يمكن السيطرة على التضخم ضمن حدود مريحة بفضل الامدادات الوفيرة من الحبوب الغذائية والسلع المعمرة بالرغم من أن خطر التضخم سيتزايد خلال السنة أو السنتين المقبلتين، وحذر من أن إرتفاع تكاليف واردات المواد الخام والضرائب على الموارد سيرفع نفقات الشركات مما سيدفع أسعار المنتجين إلى الارتفاع خلال الفصول المقبلة، وقلل "تشن" من القلق من حدوث فقاعة في مجال العقارات، وقال للصحيفة "الاجراءات المشددة التي فرضت في الأشهر الأخيرة ستحد تدريجيا من الارتفاع المتسارع في أسعار العقارات(1)

يمكن القول أن النمو الاقتصادي المذهل للصين كان له تأثير حيوي على المستوى الجيوبوليتيكي الاقليمي، لأن النمو الاقتصادي الصيني جعل أسيا أكثر تنافسية إقتصاديا وسياسيا، والانفتاح الصيني على التجارة والاستثمارات جعل الفوائد الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي في المنطقة تتراجع، مقارنة عما كانت عليه لما كانت اليابان تسيطر على الاقتصاد في المنطقة(2)

ولكن هذا لا يعني أن النمو الاقتصادي المذهل للصين أدى الى علاقات متوترة بين دول المنطقة بل على العكس ادى الى حدوث نوع من التقارب الاقتصادي بين الصين والهند مثلا وهذا ما يدل عليه الجدول التالي:

الصين والهند: الصادرات(Exports)،الانتاج الوطني الخام(GNP)،الاستثمارات الخارجية المباشرة(Foreign Direct Investment) والادخار الخارجي(Foreign Reserves) في 2006 ب(بليون دولار)..

و أمام هذا الأداء الاقتصادي المتميز أصبح من الضروري إندماج الصين أكثر في عجلة الاقتصاد العالمي وهذا ما تحقق ميدانيا بانضمامها "لمنظمة التجارة العالمية" في11 ديسمبر 2001 .

و يضمن انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة عدة إيجابيات، فستمنحها العضوية فرصة أفضل لدخول الأسواق الأجنبية بشكل مقنن و مستقر، و ستتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى الأسواق الأكثر نموا و استقرارا، و بالنسبة لأي خلافات قد تحدث بين الصين وشركائها الأجانب التجاريين، فأطر المنظمة العالمية للتجارة ستشكل قاعدة مقبولة للتحكيم وفض مثل هذه النزاعات.

و من المعروف أيضا أن برامج الإصلاح الاقتصادي تواجه مشاكل داخلية و قوى معارضة بأية دولة مما يؤدي إلى تعطيل هذه الجهود، و الصين ليست استثناءا من هذه القاعدة، و عليه فإنه بإجراء الإصلاحات تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، ستنخفض حدة الرفض الداخلي، نظرا لأن الإصلاح المطلوب يصبح ضرورة حتمية، وبفتح الأسواق ستحدث إعادة هيكلة للشركات الصينية حتى تتمكن من المنافسة، كما منحت الولايات المتحدة للصين بعد انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وضع الدولة الأولى بالرعاية بشكل دائم، بعد أن كان هذا الوضع يخضع للتجديد من "الكونغرس "سنويا(3)

1- http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE6370CX20100408 in 05 april 2010 at 19:15.

2- William H. Overholt, Asia, America, and the Transformation of Geopolitics,(New York: Cambridge university press, 2008)p..122

3- نيرمين السعدني،"الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية ..التحديات و الاثار".السياسة الدولية:عدد149،جويلية2002.ص.220.

و بهذا تتدعم عملية الإصلاحات الاقتصادية الصينية، التي جعلت الصين تشهد منذ 1978 تحولات في خريطتها الاجتماعية و واقعها الاقتصادي، فبفضل هذه السياسة انتقل ما يقارب من 150 إلى 200مليون صيني وهو ما يعادل نصف سكان أوربا الغربية، من دائرة الفقر المطلق، و تضاعف متوسط الدخل الفردي لما يقارب ثلاثة أرباع سكان البلاد، و ازداد دخل سكان المدن بوجه خاص، إذ تعتبر الصين واحدة من أكبر الاقتصاديات العالمية(1)

مشكلة الطاقة في الاقتصاد الصيني: كانت الصين تصدر حوالي 25% من إنتاجها النفطي عام 1985 إلا أنها منذ1990 تحولت إلى دولة مستوردة لحوالي 600 ألف برميل يوميا و طبقا لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا-المحيط الهادي سترفع احتياجات الصين إلى أكثر من مليون برميل يوميا ابتداءا من سنة 2000 وإلى ثلاثة ملايين برميل يوميا في عام 2010 و هو ما يساوي 19%من استيراد أسيا إلى جانب ما تحتاجه هونغ كونغ و تايوان الذي يصل إلى 09% من استيرادات أسيا مما يجعل إجمالي إستيراد الصين الكبرى إلى حوالي 28% من استيرادات أسيا ،و يتوقع أن تستورد الصين ما يعادل سبعة ملايين برميل يوميا بحلول 2015،ويتوقع أن تقوم الصين باستيراد أكثر من 200 مليون طن بحلول 2020([2]).

وتدل المراجع المتخصصة على أن منطقة أسيا الباسيفيكية تحتوي على04%من إجمالي الإحتياطات المؤكدة من النفط في العالم وأن الإحتياطات الصينية المؤكدة تكفي لمدة 21 عاما ابتداءا من عام 1997 أي أنها تنتهي عام 2018.

غير أنه من الضروري التنبيه لمسألة مهمة في هذا الجانب وهي إعتماد الصين على الفحم الحجري إذ يوفر الفحم الحجري 75%من حاجة البلاد إلى الطاقة،و تعتبر الصين أكبر منتج في العالم للفحم الحجري،وتبلغ قيمة احتياطاتها حوالي 15% من الإحتياطات العالمية فقد أنتجت عام 1995 ما مجموعه 1.28مليار طن،استهلكت منها حوالي 900 مليون طن،غيرأن احتياجاتها سترتفع إلى حوالي 105 مليار طن،و تكفي الإحتياطات المؤكدة لمدة 800 عام ويتركز معظمها في المناطق الغربية و الوسطى(3)

و يعود التزايد في استهلاك النفط في الصين للتزايد الكبير في عدد السكان التزايد في مستويات النمو الاقتصادي في البلاد، و هذا رغم كون الصين المنتج العالمي الأول للفحم بإنتاج قدره 1.100مليارطن ولكن هذا لا يكفي بالنظر لمحدودية انتاجها من مصادر الطاقة الأخرى[4]والاتفاع في المؤشرات الاقتصادية قد يكون حافزا أمام تطوير القطاع العسكري.

يحتفظ تاريخيا بدور دفاعي و الوقاية من النزاعات "وعلى الرغم من أن "جيش التحرير الشعبي الإقليمية، إلا أن مسار التحول بعيد المدى الذي باشرته الصين يجعل منه قوة عصرية أكثر حداثة قادرة على شن حروب سريعة وعلى درجة عالية من الشدة ضد خصوم ذو تكنولوجيا عالية، ويبدوا حاليا أن الترسانة العسكرية الصينية موجهة للتحضير

1- السيد امين شلبي،التسعينيات اسئلة ما بعد الحرب الباردة،(القاهرة:عالم الكتاب،2001).ص.113 2-

2- توازن القوى في جنوب أسيا ،مركز الإمارت للدرسات و البحوث الإستراتجية ،(أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية،2001).ص.107.

3- وليد عبد الحي،مرجع سابق،ص ص80-81.

4-خديجة عرفة محمد،"الصين وأمن الطاقة ..رؤية مستقبلية".السياسة الدولية:عدد164،أفريل 2006،ص.56.

لأي طارئ، بما في ذلك إمكانية تدخل الولايات المتحدة في المنطقة[1]،وأغلب الملاحظين للسياسات الدولية الآسيوية يتفقون على أن التوجه الاستراتيجي والواقع العسكري لجمهورية الصين الشعبية سيكون متغيرا رئيسيا في تحديد الاستقرار والأمن الإقليمي في القرن الواحد و العشرين[2]

منذ التسعينيات باشرت الصين إصلاحات شاملة للمؤسسات العسكرية، مركزة على تحسين معايير التدريب، واكتساب نظم تسلحية جديدة داخلية وخارجية (خصوصا الروسية)، العديد من مظاهر التطور العسكري الصيني فاجأت المحللين الغربيين، خصوصا سرعة وفرص تحديث قواتها الاستراتجية و التي مكنت الصين من بسط تهديدات واقعية للجيوش العاملة في الاقليم(3).

و تعد الصين أول قوة نووية آسيوية، حيث أعلنت في 16 أكتوبر 1964 عن نجاح تفجير أول قنبلة ذرية، كانت تلك القنبلة من اليورانيوم المركز، بخلاف الدول النووية الكبرى التي كانت قنابلها التي فجرتها من البلوتونيوم، كما فجرت القنبلة الدرية الثانية في 14 ماي 1965 وكان قد قدر انها سوف تظل طويلا في المراحل البدائية الأولى في التكنولوجيا النووية ،ولكنها تقدمت على فرنسا هيدروجينيا بسرعة ،و شهدت حقبة الستنيات –الحقبة الذرية- العديد من الانجازات الدرية و النووية الصينية و التي يمكن رصدها فيما يلي :

1- أجرت الصين تجربتها النووية الثالثة في 9 ماي 1966 ،و صلت طاقتها التدميرية 200 كيلوطن .
2- أعلنت الصين إجراء اختبارها النووي الرابع في 27 أكتوبر 1966 ، و استخدمت في ذلك صاروخا باليستيا وصلت طاقته التدميرية 20كيلوطن.
3- قامت الصين بالتفجير النووي الخامس في 28 ديسمبر 31966.
4- الصين تفجر أول قنبلة هيدروجينية في 17 جوان 41967.
5- في 23 ديسمبر 1969 ، تمكنت الصين من إ جراء أولى تجاربها النووية تحت الأرض، كما اجرت التجربة الثانية في 27 اكتوبر 1975.

و رغم أن التقديرات الغربية ترى أن الترسانة النووية الصينية، لا تزيد نسبتها عن 10/1 من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، وتمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالي 300 رأس نووي و 2400 قنبلة نووية.

" كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق"(Delivery systems)، متطورة و عالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF-4) الذي يصل مداه إلى 7 آلاف كم، وصاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، و هي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، و بالتالي إصابة أهداف في دول كاليابان و روسيا و الهند، بالإضافة إلى

2- Office of the Secretary of Defense, Annual Report To Congress: Military Power of the People's Republic China 2006, Departement of Defense, p 02

3- David Shambaugh," China's Military Views the World, Ambivalent Security", International Security, Vol. 24, No. 3 (Winter 1999/2000),p 52

4 - Office of the Secretary of Defense,Op, Cit, p 04.

الصواريخ متوسطة المدى مثل: (دونج فانج 15 و 21)، و صواريخ (Julang 1) و(Julang 2)،و كذلك القاذفات الاستراتيجية (H-6)،و الغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية"(1).1

وتشير تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(sipri)،إلى امتلاك الصين لحوالي 400 سلاح نووي، صالح للإطلاق بواسطة طائرات حربية و صواريخ باليستية ذات قواعد برية ومنصات متحركة ، وصواريخ باليستية بحرية، و أيضا بواسطة أنظمة غير إستراتيجية بما يها المدفعية (2).

الإنفاق العسكري الصيني تنامى بأرقام معتبرة في السنوات الأخيرة ،الميزانية العسكرية الصينية المصرح بها رسميا تضاعفت أربع مرات تقريبا من حوالي 64 مليار يوان عام 1995 إلى 248 مليار يوان عام 2005 ،وفي عام 2005 زادت الميزانية العسكرية الصينية بنسبة 17 %،وحسب المعطيات الرسمية أنفقت الصين 29.9 مليار دولار على قطاعها العسكري ،و إلى جانب ذلك بما أن جزء هام من ميزانيات عدد من الوزارات تتضمن نفقات ذات صلة بالقطاع العسكري، يقدر الخبراء الغربيون المهتمون بالنمو العسكري الصيني حجم الإنفاق العسكري الصيني بين 35 مليا ردولار و 90 مليار دولار ، ورغم أن هذه المعطيات تكشف الفجوة الواسعة التي تفصل الصين عن الولايات المتحدة التي أنفقت 501.7 مليار دولار على قطاعها العسكري عام 2006،أي ما يعادل تقريبا نصف النفقات العسكرية كل دول العالم مجتمعة (3)،إلا أن هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل هذه الأرقام مسالة نسبية فقط أهمها توفر الصين على عمالة رخيصة وعدم التدخل في المسائل العسكرية خارج أراضيها *.

المطلب الأول :المقومات المجتمعية

تعد الصين دولة متعددة القوميات، بضمها لعدد كبير من المجموعات الإثنية واللغوية و الدينية المتباينة ،المقدرة ب 56 قومية، يتقدمهم "الهان"(THE HAN)،أكبر المجموعات العرقية و الكتلة المسيطرة من الشعب الصيني، حيث يشكلون نسبة 93% من مجموع السكان، ولا يشكلون أقلية في أي من المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي الصينية ،باستثناء حالة إقليمي "كسينكيانغ" (XINKIANG)،و"التبت"(TIBET).

ومن أهم الأقليات المشكلة للتركيبة البشرية و الثقافية الصينية هم "المانشوس" (manchus)، و"الهوي"(hui)،تنحدر هذه الجماعة الأخيرة من المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام عند وصوله للصين في القرن السابع الميلادي ،يتركز بعض منهم في إقليم"كسينجيانغ"،ومنطقة "تسينغاي"(tsinghai)،بينما ينحدر "المانشوس" من فئة المحاربين الذين غزو البلاد في القرن 17 م،وأسسوا حكم سلالة "تشينغ"(tching)،الذي إمتد من 1644 إلى 1912، و قد انصهر "المانشوس" بشكل كبير في ثقافة "الهان"، و يتركزون في الشمال و الشمال الشرقي للبلاد .

1- عبد العزيز حمدي عبد العزيز،،"قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في أسيا".السياسة الدولية:عدد145،جويلية 2001،ص ص 78-79.

2- شانون ن كايل وهانس م.كريستنسن."القوى النووية العالمية 2005".في التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي .الكتاب السنوي 2005,تقرير معهد ستوكهولم الدولي لابحاث السلام .تر.حسن حسن و اخرون,(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،نوفمبر 2005)ص.842.

1- Marcin Zaborowski, Facing China's Rise, Guidelines for an EU Strategy, EU Institute for Security Studies, 2006, p 40

*نمت النفقات العسكرية الصينية في الفترة الممتدة من 1990-2005بنسبة سنوية قاربت 15%وارتفعت بنسبة 17.8%سنة2007,وبالنظر الى المعطيات التي ترجح تضاعف الاقتصاد الصيني ثلاث مرات بحلول 2025 من المتوقع ان يقفز حجم النفقات العسكرية الصينية الى مابين 185و400 مليار دولار. أنظر.marchin zaborowski.op.cit.

أما "التبتيون" (tebetans)،فيتوزعون على كامل هضبة التبت،في حين أن "الويغور"(uighur)المسلمين يمثلون أكبر أقلية ذات أصول تركية أصول تركية، يتركزون في حوض "تاريم" و حوض "دزانغارين" في "كسينجيانغ"، كما توجد أقليات أخرى، مثل "الكوريين" و "المنغوليين" و "الشوانغ"،و أقليات أخرى بأصول ترتبط بقوميات في دول مجاورة خاصة جمهوريات آسيا الوسطى مثل "الكازاخ" و الكيرغيس" المعتنقين كذلك للدين الاسلامي1.

إن التنوع الملحوظ في تركيبة الصين العرقية و الثقافية، لا يعني بالضرورة غياب كبير للانسجام داخل الأمة الصينية، لأن الروح القومية هي العامل الذي يتفق عليه الصينيون، والذين تجمعهم كذلك عناصر التاريخ والجغرافيا و المصير المشترك، و انصهار مختلف الثقافات بمرور الزمن في إطار ثقافي مميز ،فمن الغريب أن الصينيين يكتبون اللغة بطريقة واحدة على الرغم من اختلاف النطق في اللهجات، حيث أن لمختلف اللغات المو جودة في الصين نظام كتابة واحد، و لكن اللغة الأكثر انتشارا في الصين هي اللغة التي يتحدث بها الصينيون "الهان" والمعروفة بلغة "الماندرين"(mandarine)،أو"بوتونغوا" (P'u-T'ung hua)اللغة المشتركة(common language) و تعتبر اللغة الأكثر انتشارا في العالم من حيث المستعملين2

و مع ذلك فالصين زاخرة بالنزاعات الإقليمية، و التناقضات الثقافية من جميع الأنواع، فحتى وإن كانت مناطق الأقليات التي تضم "التبت" و "كسينجيانغ" تسكنها أعداد صغيرة، غير أنها يمكن أن تشكل تحديات مثيرة للقلق على المدى الطويل بالنسبة لتطور سياسات الصين، ولقضية الوحدة القومية.

و تنفرد الصين بخصائص اجتماعية و حضارية و تاريخية فريدة من نوعها، إذ تمتاز بارتكاز البنى القيمية السائدة على التقاليد الكنفوشيوسية العريقة، التي وضعها المعلم "كونفوشيوس"، والواقع أنها لا تمثل دينا بالمعنى المتعارف عليه،إنما هي نظام أخلاقي و"رؤية للعالم" (world view) ،أكدت على مبادئ عامة مثل التزام الحكام بإطار أخلاقي، ثم طاعة الشعب لهم، واحترام الوالدين و الأكبر سنا، و الالتزام الأسري، وتجنب الصراع و التأكيد على ثقافة الاتفاق، و سعي كل إنسان لاستكشاف دوره و العمل من خلال هذا الدور، و الولاء والانتماء للجماعة، وشيوع قيم النظام، و التأكيد أيضا على أهمية التعليم، و التفكير الميتافيزيقي، ثم جاءت كنفوشيوسية "الهان" التي كان من أهم المبادئ التي قامت عليها أهمية الاخلاق مع عدم التقليل من أهمية القانون(33).

و للصينيين اعتزاز كبير بإرثهم الحضاري و تاريخهم العريق، حيث يسمون بلدهم إسم "تسونغوا" و تعني البلد الأوسط، وتعود هذه التسمية لاعتقاد أهل الصين قديما أن بلادهم تتوسط الكرة الأرضية، وأنهم الشعب الوحيد الذي يمتلك حضارة، و يعود تاريخ الحضارة الصينية لأكثر من 3500 سنة، وهي أعرق الحضارات في العالم، ويتحيز الصينيون لحضارتهم بشكل كبير، إذ يعتبرون أنفسهم أول من طور البوصلة وورق الكتابة و الخزف والملابس الحريرية(4)

1 - Encyclopedia Britannica. Volume 16. op.cit. p.50.

2- دانييل بورشتاين و أرنيه دي كيزا،مرجع سابق،ص.264.

3- نصر عارف."البعد الثقافي في التجارب الاسيوية للتنمية:دراسة في اشكالية الخصوصية و العالمية".في محمد السيد سليم ونيفين مسعد(محرران)،مرجع سابق،ص.57.

4- الموسوعة العربية العالمية.الجزء15،مرجع سابق،ص.265.

و عبارة "المملكة الوسطى" هي الترجمة الحرفية للخصائص الصينية التي تعني الصين، و لم يكن معنى الوسطى عند الأقدمين أن الصين مجرد أمة محصورة وسط مملكة و أخرى، و إنما العكس تماما إنها تعني و لا تزال إلى حد ما حتى الآن في عقول الصينيين، أن الصين هي مركز العالم، و أرقى الحضارات (1) .

و للصينيين نظرتهم الخاصة لعملية التطور التاريخي، و هنا نجد أن الصيرورة التاريخية الصينية تختلف كثيرا عن الرؤية الأوروبية، التي تقوم على الخطية و التطور الدائم في مسار واحد، أما الرؤية الصينية فتقترب من الرؤية الإسلامية كما عبر عنها المفكرون من ابن خلدون إلى مالك بن نبي، التي تقوم على الحلزونية في شكل دوائر تمثل اللاحقة منها خطوة متقدمة عن السابقة، و تكمل هذه النظرة في التاريخ الصيني القيم التي أرستها الكنفوشيوسية، و التي كانت تؤمن بحكم الأفضل، و أن الأفضل يوجد القوة، حيث أن القوة تابعة للقيم و ليس العكس، كما هو معروف في النسق الأوروبي، الذي يقوم على أسبقية القوة و محوريتها، و الأفضلية هنا تنصرف إلى المستوى الأخلاقي،و يتحقق هذ ا النوع من الحكم إذا عرف المواطنون أدوارهم، و استطاعوا قيادة أنفسهم طبقا لهذه الأدوار، أيا كان موقعهم،و أيا كانت طبيعة العلاقة التي تجمعهم، سواء كانت علاقة حاكم و محكوم، أو أب وابن، أو أزواج أو جار و صديقه...الخ(2).

و الملاحظ على هذه الرؤية الصينية للصيرورة التاريخية، أنها مثلت المنبع الأساسي للأطر الثقافية الآسيوية خاصة في شرقها، كما أنها تبين أن الجذور الأولى لنظرية الدور، تتجسد في تقاليد المجتمع الصيني، أين صاغ الصينيون مفاهيمهم الخاصة لمعنى الدور وتوزيع الأدوار بين أعضاء المجتمع،و ضرورة مطابقة الأفراد لسلوكاتهم مع متطلبات مواقعهم و مكانتهم الاجتماعية.

إن التطرق للمقومات المجتمعية الصينية هو ليس من باب الترف الفكري و الحشو المعلوماتي وإنما هو من أجل توضيح أن الصينيين يتمتعون بقوة اجتماعية كبيرة توازي قوتها المعنوية قوة الدبابة الصينية.

المطلب الثاني :المقومات القيادية

لعبت القيادات الصينية المتعاقبة منذ انتصار الشيوعية عام 1949 دورا بارزا في رسم سياسات و توجهات الصين الداخلية و الخارجية، لا سيما و أن النظام السياسي الصيني مصنف ضمن "النظم الشمولية المغلقة" التي تلعب فيها الزعامات الفردية أدوارا محورية، لكن بغض النظر عن هذه الخاصية فإن ما يهمنا هنا هو إبراز مميزات القيادات الصينية، و عملية الانتقال السلمي للسلطة من جيل لآخر، و أثرها في وضع السياسات واتخاذ القرارات في ظل التحولات التي تشهدها دائرة صنع القرار في الصين الآخذة في الاتساع، و مع تنوع الأهداف المسطرة في توجهات السياسة الخارجية الصينية، و تأثيرها على أهداف سياستها الإقليمية، التي تنعكس في طبيعة الأدوار الإقليمية التي تقوم بها الصين، أو تطمح للقيام بها مستقبلا.

يعد "ماو تسي تونغ" الأب الروحي للصين الحديثة، و الذي قاد الشيوعيين للانتصار على الوطنيين، وتاسيس جمهورية الصين الشعبية، و استطاع "ماو" في أوج قوة الفكر الماركسي اللينيني أن يقدم فكرا مختلفا، إذ أعطى لمفهوم

1- دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا،مرجع سابق،ص.267.

2- نصر عارف ،مرجع سابق،ص.51.

الثورة الدائمة مدلولا يختلف عن المدلول السوفييتي، و أسند للفلاحين دورا مركزيا في الثورة، على خلاف الدور المركزي للعمال والطبقة العاملة في الفكر الماركسي (1).

و إذا كانت حقبة "ماو" قد تميزت بسيطرة الإيديولوجيا على طبيعة السياسات المنتهجة، فإن عهد "دنغ كسياو بنج" شهد نقلة نوعية، فقد عاد "دنج" الذي كان الضحية الأولى لعملية التطهير التي قادتها الثورة الثقافية إلى السلطة عام 1978، و بدأ قيادته للصين في مسارها الجديد، المعاكس للمسار القديم، ليخالف سياسات الماضي اللاعقلانية، و يعمل على تطبيق نظام اقتصادي رشيد يهدف لتحديث الصين، فقد تميز "دنج" بنزعته العملية البراغماتية الصريحة، وحماسه لإجراء إصلاح اقتصادي(2).

إذا أردنا تصوير الاستراتجية الصينية و تحديد اتجاهاتها خلال الفترة 1949 -1997 فاننا نلاحظ اتجاها يعزز التوجه القومي خلال ثلاث فترات فرعية وهي:

1. 1949-1971: نطلق عليها مرحلة الطموح الى القيام بدور القوة الكبرى على المسرح العالمي،حيث سعت الصين إلى دور عالمي قائم على تأجيج الثورة ضدى القوى الامبريالية، لكنها شعرت أن الاتحاد السوفييتي قد تبوا هذا المكان و أراد لها دورا تابعا مما خلق التصدع في الجبهة الاشتراكية وفشلت الصين في التوازي مع الأقطاب الأخرى وهو الأمر الذي يبدو أنه دفع القيادة الصينية إلى التحول نحوالتفكير في إستراتجية جديدة.
2. 1971-1978: بعد فشل الطموح لدور القوة العالمية اتجهت الصين الى ممارسة دور قوة التوازن العالمية،بمعنى أن ادراكها لمحدودية قدراتها جعلها تتخلى عن الطموح العالمي،ولكنها اعتقدت أنها تستطيع أن تسكل القوة الموازنة بين القطبين المركزيين أوهو ما أدى الى دفع القوى الاخرى للتقرب منها الا أن انهيار الاتحاد السوفييتي و تراجع مكانة المنظور الماركسي افقد هذه الاستراتجية و ظيفتها.
3. 1978-1997: التحول من إستراتجية القوة الموازنة الى القوة الاقليمية، ولكن في منطقة ذات أهمية استراتجية بالغة الحساسية، إذ أنها تسعى الى أن تكون مركز الثقل في منطقة حوض المحيط الهادي.

إن الاتجاه العام يدل تراجع المكانة الصينية في المجال الدولي لكنه يدل في الوقت نفسه على تزايد المكانة على المستوى الاقليمي الأمر الذي يبدو أنه سيبقى خلال العقد القادم على أقل تقدير(3).

و مع المتغيرات الدولية التي شهدها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،برزت توقعات تشير إلى إمكان تأثير ذلك على الاستقرار في سياسات الصين، بتزامنها مع التحضير لانسحاب "جيانغ زيمين " من السلطة و تسليمها لجيل جديد من القيادات الشابة التي لم تشارك في الثورة الشيوعية، أو في عملية تأسيس الدولة الاشتراكية، ولكن عملية إنتقال السلطة في 2002-2003 تمت بسلاسة وهدوء ،وبدا أن كل من "هو جنتاو" الرئيس الجديد للبلاد و الأمين العام الجديد للحزب الشيوعي،ورئيس وزراءه "ون جياباو"(wen jiabao)،يظهران الكثير من الاعتدال والثقة و الكفاءة لقيادة الصين

1- محمد نعمان جلال."تسليم الراية في القيادة الصينية:الابعاد واالدلالات".السياسة الدولية:عدد152،افريل2003،ص.26.

2- دانييل بورشتاين و ارنيه دي كيزا،مرجع سابق،ص ص.65-67.

3- وليد عبد الحي،مرجع سابق،ص ص.22-23.

4- Wang Jisi. "China's changing role in Asia". The Atlantic council of the United States: Asia programs. January 2004. In: "http://en.internationalpolitik.de/archive/2003/fall2003/china---s-changing-role-in-Asia.html".

في مطلع القرن الحادي والعشرين وبدا واضحا كذلك أنه سيكون هناك قدر كبير من الاستمرارية، بدلا من التغير في سياسات الصين الداخلية منها والخارجية (2).

إن ما يميز عملية انتقال السلطة من جيل لآخر في الصين، هو الطابع السلمي من جهة، والحفاظ على التواصل بين الأجيال من جهة أخرى .

ففلسفة النظام و الثقافة و الذهنية الصينية فريدة من نوعها، ف "ماو تسي تونغ" عندما بلغ به الكبر ترك كثيرا من الأمور للقائد الصيني المتواضع و البالغ الكفاءة "شوان لاي"، و لم يمانع أيضا في إعادة الاعتبار لقائد صيني آخر هو "دنج كسياو بنج"، و هذا الأخير أيضا عندما بلغ به الكبر ترك القيادة ل"جيانغ زيمين" واكتفى بمنصب شرفي و هو رئيس اللجنة العليا للرياضة، و لكنه بقي بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة، و عندما واجه " جيانغ" نفس الاختيار، اكتفى فقط برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، و ترك القيادة الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين في بداية القرن الحادي و العشرين.

إن القيادات الصينية السابقة تحرص على البقاء في ركن من أركان الصورة لتراقب و توجه من بعيد، فالجيل الجديد من القادة يعمل باستقلالية و حرية،و لكن تحت عين راعية من الجيل السابق(11).

و نظرا لإدراك القيادة الصينية لضرورة التجديد، و تكوين أجيال جديدة قادرة على قيادة الصين لكسب الرهانات التي تفرضها البيئة المتغيرة للنظام الدولي، عملت الدولة على إتاحة الفرصة لتجنيد عناصر شابة في النظام، و هذه العناصر تمثل قوى ليبرالية في مواجهة الجيل القديم من القادة،و تتسم بالتسامح الإيديولوجي، والسعي لإيجاد آلية لعملية الخلافة السياسية تتسم بالتنظيم والطابع السلمي(2).2

و بالنسبة للقيادة الجديدة فقد جرى إعدادها مسبقا للعب أدوار مستقبلية، فقد تولى" هو جنتاو" منصب نائب الرئيس لمدة خمس سنوات،و ذلك بعد أن تم تصعيده من العمل العسكري والحزبي، و نفس الشيء بالنسبة لرئيس مجلس الدولة "ون جياباو"، الذي كان بدوره نائبا لرئيس الوزراء على مدى خمس سنوات، و هنا تتجلى العبقرية الصينية حيث أن قائدا المسيرة الجديدة متمرسان على الحكم و الإدارة ، عندما سئل" جيانغ زيمين" عن مستقبل الصين قال أنه يحس بالاطمئنان لأنه يعرف أن شابا مثل" هو جنتاو" هو نائب الرئيس، و أن مقاليد أمور الصين بين يديه، و بذلك عبر "جيانغ" عن الحكمة البالغة التي تراكمت عبر السنين في حضارة عريقة وديناميكية (3).3

و قد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين، مع تعاقب مختلف القيادات، ففي عهد"ماو" كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون في قصة الأب الإله المعروفة بالانجليزية ب "الأب اله "،(god father) فقد كان "ماو" بمثابة "الأب الإله" ثم جاء بعد ذلك حكم "دينج" ليفتح أفاقا جديدة حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة.

1- محمد نعمان جلال،مرجع سابق،ص.28.

2- نجلاء الرفاعي البيومي،مرجع سابق،ص.143

3-محمد نعمان جلال،مرجع سابق،28-29.

ومن أحد محاور التغير في الصين إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية، والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة"، كما قامت بكين فى أواخر عام 2000 بتأسيس "مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي"، كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، وأيضاً فإنه من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب (1). 1

و النتيجة من كل ذلك أن اتسعت دائرة صنع القرار في الصين، فلم تعد محصورة في المؤسسات و الجهات التقليدية المعروفة كالرئيس، رئيس الوزراء، المجلس الوطني لنواب الشعب، و الحزب الشيوعي وجيش التحرير الشعبي(*).

عملت الصين أيضا على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو خارجها، وعلى سبيل المثال فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية، يلعب الآن دورا بارزا كأحد مصادر التحليل السياسي الداخلية و من ناحية أخرى فقد شرعت الحكومة في تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية، مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة و الدفاع الصاروخي، هذا و يساهم بصورة منتظمة عدد كبير من الدارسين و المحللين السياسيين الصينيين، في مجموعات الدر اسات الداخلية، و كتابة التقارير، و يلفتون أنظار الزعماء الصينيين الى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها في قالب من الخيارات السياسية2، وهناك أيضاً عامل آخر كانت له بصمة واضحة فى تطوير عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية للصين وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشئون العالمية، فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الأسلحة أو الدفاع الصاروخي فى خلال العشر سنوات الماضية، ولكن فى الوقت الراهن يستطيع النقاد أن يتناولوا كل تلك القضايا بالدراسة فى آرائهم ولقاءاتهم التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بفرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية (1)3.

و دخلت عناصر جديدة بمصالحها و أهدافها المتباينة، كعوامل مؤثرة ضمن عملية صنع القرار في الصين، ونقصد بذلك السلطات المحلية و سلطات الأقاليم، التي تخوض صراعا مع الحكومة المركزية في بكين، بشأن تخصيص الموارد و السيطرة على النشاط الاقتصادي، و لم تعد "شنغهاي" أو "جوانغ زهاو" مثلا تلتزمان بالقرارات المركزية الصادرة

1- شيماء عاطف الحلواني. دبلوماسية الصين الجديدة". في: Read http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1

*ينتخب الرئيس و نائبه بطريقة غير مباشرة من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب ،وتعد هذه الاخيرة الهيئة العليا وتمارس السلطة التشريعية في الدولة و البت في القضايا الهامة التي تمس الجوانب السياسية ،كتعديل الدستور و القوانين وانتخاب او عزل الرئيس أو نائب الرئيس وتعيين رئيس مجلي الدولة و نوابه ،والمصادقة على جميع المسائل الهامة للدولة ,ويتكون هدا المجلس من النواب الذين تنتخبهم المقاطعات ومناطق الحكم الداتي و البلديات المدارة مركزيا ،ويضم النواب الممثلين لمختلف الاحزاب و المنظمات الشعبية ومختلف القوميات و الطبقات و الفئات ومدته خمس سنوات. امالحزب الشيوعي فهو اكبر حزب في العالم من حيث المنتسبين اليه ،ويتراسه رائيس الجمهورية كأمين عام للحزب ويعتبر جهة موحدة ،حيث توجد ثمانية أحزاب صغيرة تسترك في المؤتمر الاستشاري للشعب الصيني بصفتها أعضاء في الجهة المتحدة الوطنية بقيادة الحزب الشيوعي وهذه الأحزاب هي :اللجنة الثورية لحزب الكومنتانج الوطني ،الرابطة الديمقراطية الصينية ،الجمعية الديمقراطية الصينية لابناء الوطن،الجمعية الصينية لتنمية الديمقراطية ،الحزب الديمقراطي للفلاحين و العمال في الصين،حزب تشيقو نغدانغ,جمعية جيوسان و رابطة الحكم الداتي الديمقراطي في تايوان.لمزيد من التفاصيل حول هذه الهيئات انظر:نجلاء الرفاعي البيومي ،مرجع سابق،ص ص.142-147.

2-شيماء عاطف الحلواني،موقع سابق.

من بكين،و من ثم فإن النخبة التي تصنع السياسة الخارجية لم تعد تشعر بالاطمئنان على مراكزها،مما يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات قد تثير معارضة قوى أخرى داخل النظام، وهذا من شأنه أن يقلل من انفراد الحزب الشيوعي و قادته بعملية صنع القرار في الصين(2)1.

و يعبر مثقف صيني كبير في حجم "شو ينج"، الذي يشغل منصب نائب المدير العام لمكتب مجلس الدولة للإعلام، عن الاعتقاد السائد بين الصينيين حول المكانة التي تستحقها بلادهم في قوله: "إننا نعتقد بقوة في مفهوم أن العالم متعدد الألوان، والصين نفسها بلد متعدد الألوان قوميا و دينيا، وأي مجتمع في العالم غير الصين هو أيضا متعدد الألوان، و على النظام العالمي أن يعكس هذا التنوع، ولا يلغيه لصالح طرف بعينه، أما عن طبيعة السياسة الصينية الدولية، فهي سياسة واقعية، ومستقلة عن القوى العظمى الأخرى، و نحن مستقلون لأن حضارتنا لها جذورها العميقة في التاريخ،و لأن لنا مميزات شخصية وخبرات غنية جدا تتيح لنا فهم العالم بطريقة أفضل، و نظرتنا للعلاقات الدولية هي انعكاس لطبيعة الشخصية الصينية، و أسلوبنا الخاص يقوم على تفضيل التسويات، و تجنب المواجهات (3)2 .

ويعيد "ستيفن ليفين"(steven.i.levine)،تشكيل أراء معظم صناع السياسة والمفكرين في الصين إلى ما يسميه "الإيديولوجية غير الرسمية" أو "صورة العالم" (world image)،وتشمل تلك الإيديولوجية غير الرسمية أو الصورة الصينية للعالم على ستة مقولات، و هي:

- الصينيون شعب عظيم، و الأمة الصينية أمة عظيمة.
- تستحق الأمة الصينية و ضعا أفضل بكثير، مما أتيح لها في العالم الحديث.
- يتعين على القوى التي أهانت الصين أو آذتها في الماضي، أن تعوضها عما اقترفته في حقها.
- تحتل الصين باعتبارها أمة عظيمة موقعا أساسيا في الشؤون العالمية، ويجب معاملتها كقوة عظمى.
- يجب احترام السيادة القومية للصين احتراما مطلقا، مما يعني عدم قبول أي انتقاد لسياساتها الداخلية من جانب أطراف جانبية.
- تتمتع الصين بسمة خاصة في الشؤون الدولية، و هي أن سياستها الخارجية لا تقوم على النفعية، وانما على مبادئ ثابتة تعبر عن قيم عالمية راسخة مثل العدل و المساواة(1).

إن الصين حاليا قوة تراجع منطلقاتها، و هي في طور الابتعاد عن المبادئ الماركسية التقليدية البحتة، فالصين الحديثة في ظل قيادة الحزب الشيوعي، جعلت الإحياء القومي أولوية البلاد الأولى، إنها تحاول إعادة تشكيل التاريخ واستعادة مكانتها اللائقة كحضارة و قوة عظمى، وكان هذا هو الموضوع الرئيسي و مصدر شرعية الحزب الشيوعي، فمن حيث الجوهر يجب أن تناضل الصين من اجل السيادة الاقليمية ،فتاريخها وحجمها أوجدا لديها حاجة للسيادة وهو ما يصعب إنكاره(2)4.

1- توماس ويلبرن،مرجع سابق،ص.18.

2-حسن ابو طالب."رؤية من بكين:الصينيون و الدور الخارجي لبلادهم".السياسة الدولية:عدد164،أفريل2006.ص.228.

3- توماس ويلبرن،مرجع سابق،ص.19.

4-سونغ بون اهن."الصين كرقم واحد".تر.عبد الهادي عبلة.الثقافة العالمية:السنة الحادية العشرون،عدد114،سبتمبر2002ص.130.

و من الممكن التأكد من حيوية المتغيرات الثلاثة المذكورة أعلاه، في رسم أهداف سياسة الصين الخارجية، على المستويين الدولي و الإقليمي، من خلال الأهداف الخمسة المتضمنة في الورقة البيضاء (White paper)،حول " الدفاع القومي الصيني "(China's national defense)، 2004،التي تضمنت ما يلي:

- منع التقسيم و التجزئة، و دعم توحيد تايوان، و الدفاع عن السيادة الوطنية.
- الحفاظ على النظام العام الداخلي، و على الاستقرار الاجتماعي.
- الحفاظ على التنمية الوطنية و ترقيتها (و يقصد بذلك التنمية الاقتصادية).
- تشكيل البيئة الدولية لتتماشى مع خدمة المصالح الصينية.
- تحديث جيش التحرير الشعبي، على خطى تطور الجيوش الأخرى في العالم([1]).

ومن كل هذا نستنتج أن النظام السياسي الصيني حسب كل هذه التطورات و التغيرات هو نظام ،كونفوشيوسي ،إشتراكي و رأسمالي،(confucionist,communlst,capitalist)،وعلى حد تعبير"لوي بوشنج"*(Liu Bocheng) فإنه "لا يهم لون القط مادام يصطاد الفئران"(2).

المبحث الأول: تحديد الإطار الجيوسياسي للنظام:

لقد بين الإطار النظري لهذه الدراسة الصعوبة الكبيرة في إيجاد معايير معينة، متفق عليها لتحديد أطر النظم الإقليمية، والفصل في مسألة العضوية فيها.

و تصطدم محاولات تحديد عضوية النظام الإقليمي لجنوب آسيا، بالعديد من المعوقات النظرية مثل غياب اتفاق حول معايير معينة لإقرار عضوية دولة ما في نظام إقليمي، والصعوبات الميدانية أي تلك المتعلقة بعوامل التداخل الجغرافي و الثقافي والتاريخي، و الدور الذي تلعبه مصالح الدول والقوى الكبرى في تحديد عضوية نظام إقليمي، وفق ما يتماشى مع أهدافها الإستراتيجية دون أخذ بقية العوامل الموضوعية بعين الاعتبار، وتميز العلاقات الإقليمية بالديناميكية مما يجعل من عنصر التفاعل و المشاركة الكثيفة في العلاقات الإقليمية يفرض تصنيف دولة معينة كعضو في نظام إقليمي ما، حتى و إن كانت متمايزة عن دول النظام سياسيا و ثقافيا و حتى جغرافيا، و هنا تطرح بحدة مسألة ازدواجية العضوية في أكثر من نظام إقليمي بالنسبة لدولة واحدة .

و يعتبر النظام الإقليمي لجنوب آسيا مثالا حيا على هذه الصعوبات ، فالدراسات المتعلقة بهذه المنطقة تناولت قضايا جزئية، من زوايا محددة، على النحو التالي:

3- Kristen Gunnes. Op.Cit.

*أحد القادة الشيوعيين العسكريين طرح فكرة عدم أهمية لون القط مادام يصطاد الفئران وذلك خلال النقاش الذي دار في حينها حول أي الإستراتجيات العسكرية هي الأفضل من بين استراتجيتين هما الجيوش النظامية أم العصابات،كما طبقت في الجانب الاقتصادي من خلال ما عرف بسياسة الباب المفتوح.وليد سليم عبد الحي،مرجع سابق،ص ص.50.51.

1- وليد عبد الحي،مرجع سابق،ص.50.

- دراسة وحدات المنطقة بشكل منفرد، أو في إطار علاقات ثنائية، أو حتى ضمن علاقات متعددة الأطراف، ولكن ليس من منطلق دراسة تلك العلاقات كتفاعلات تتم في نظام إقليمي، له خصائص سياسية واقتصادية و أمنية وثقافية متميزة.
- التركيز على تحليل التوازنات الإستراتيجية في الإقليم، كانعكاس لحدة الاضطراب و التوتر في شبه القارة الهندية، الذي يسيطر عليه النزاع الهندي الباكستاني بأبعاده المختلفة، خاصة مع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.
- أو دراسة مكانة الإقليم في ظل البحث عن خلق توازنات إستراتيجية تخدم مصالح القوى الكبرى، خاصة مع الأهمية الجيو-استراتيجية التي مازال يتمتع بها الإقليم حتى بعد نهاية الحرب الباردة.

و سنحاول تدريجيا من خلال هذا المطلب إيجاد صيغة لتحديد عضوية النظام الإقليمي لجنوب آسيا، انطلاقا من المعايير المحددة في الإطار النظري، و الاستعانة بالدراسات التي عملت على إيجاد تعريف لهذا الإقليم من جهة، و آخذين الصعوبات المذكورة أعلاه بعين الاعتبار من جهة أخرى .

و يتكون إقليم جنوب آسيا حسب نفس الموسوعة من الدول التالية: الهند، باكستان، بنغلاديش، نيبال، بوتان، جزر المالديف، أفغانستان، و سريلانكا، و هي في نفس الوقت دول أعضاء في "رابطة جنوب أسيا للتعاون الاقليمي" SAARC . (1) South ASIAN Association for Regional Cooperation"

الملاحظ على هذا التحديد، هو استعمال معيار العضوية في الهيكل المؤسساتي للإقليم، والمتمثل في منظمة "سارك"، كأساس لتعريف و ضبط حدود و عضوية النظام الإقليمي لجنوب آسيا. و لكن مثل هذا المعيار غير ثابت، و بالتالي لا يصلح كأداة محددة لعضوية هذا النظام، نظرا لوجود احتمال كبير لحدوث تغييرات على عضوية المنظمة، فهل في حالة انسحاب عضو بحجم الهند مثلا من عضوية المنظمة، يعني ذلك خروجها من الأطراف المشكلة للنظام، رغم ما تمتاز به من ثقل و تأثير في تفاعلات النظام؟.

كما يطرح هذا المعيار كذلك إشكالية دخول أعضاء جدد للمنظمة، فقد عرف الأستاذ "محمد السيد سليم" جنوب آسيا، بأنها الإقليم الذي يضم الدول الأعضاء في "رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي"، أي كل من الهند ،باكستان ،بنغلاديش، سريلانكا، النيبال، بوتان والمالديف(2)،وهذا دون احتساب افغانستان لأنها لم تكن أنذاك عضوا في المنظمة، وقد انضمت أفغانستان الى المنظمة في القمة الثالثة عشر، المنعقدة مابين 12-13 نوفمبر2005 في بنغلاديش على أن ينظر الأعضاء لاحقا في عضوية الصين و اليابان كأعضاء ملاحظين(3)

و هكذا يتضح أن معيار العضوية في منظمة "SAARC"، غير كاف لأجل تحديد دقيق للدول أعضاء النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

1- Loc.cit.

2- محمد السيد سليم،"العرب و التطورات الاستراتجية في جنوب أسيا ".في وليد عبد الحي(محرر) .أفاق التحولات الدولية المعاصرة.(عمان:دار الشروق للنشر و التوزيع ومؤسسة عبد الحميد شومان،2002)ص.65.

3- The UE and south Asian association for regional co-operation. Directorate general external relations, 20January 2009. In: "http://ec.europa.eu/external_relations/saarc/intro/index.htm".

في تقاريره السنوية حول المؤشرات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم دأب البنك العالمي على الإشارة إلى جنوب آسيا باعتبارها المنطقة التي تضم ثمانية دول، و هي: بنغلاديش ، الهند، باكستان، نيبال، بوتان، سريلانكا، المالديف و أفغانستان، و لكن استعمال معايير أخرى غير المعيار الجغرافي، و معيار عضوية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، يبين إشكاليات و صعوبات أخرى في التصنيف، فالأمم المتحدة في موقعها الخاص بتركيبة " المناطق الجغرافية الكبرى " (القارا ت) ، و " الأقاليم الجغرافية الفرعية ") تدرج في تعريفها لجنوب أسيا إيران ضمن دول الاقليم. Geographical Sub-Regions).

و أدخلت العديد من مراكز الدراسات المتخصصة في شؤون جنوب آسيا، منطقة التبت كجزء من إقليم جنوب آسيا لأسباب ثقافية،رغم أنها تابعة للصين رسميا، و تقع في هضبة التبت التي تعد من الناحية الجغرافية امتدادا لمنطقة لآسيا الوسطى، و من مراكز الد راسات التي تبنت هذا التصنيف نجد :

- التابع لجامعة كاليفورنيا، " (Center For South Asia Studies) مركز دراسات جنوب آسيا Madison ([1]) أسيا التابع لجامعة" ماديسون" ومركز جنوب و تبرز في النظام الإقليمي لجنوب آسيا خاصية انتماء دولة ما لأكثر من نظام إقليمي في نفس الوقت،ففي تحليله لمسألة الامتداد الاقليمي لكل من أفغانستان و باكستان في دراسته المعنونة ب الأقاليم الدولية والنظام الدولي: دراسة في البيئة السياسية عام 1967 ،توصل الباحث "بروس روسيت" (International regions and international system-study in political ecology) إلى أن أفغانستان و باكستان هما عضوين في نظامي جنوب أسيا والشرق الأوسط في نفس الوقت[(2)].

و تعد العديد من العوامل مسؤولة عن تصنيف أفغانستان ضمن إقليم جنوب آسيا، خاصة روابطها الاجتماعية ،السياسية و الاثنية مع الجارة باكستان نظرا لتواجد "الباشتون"(3)، الذين يشكلون غالبية السكان في افغانستان، في إقليمي "بلوشتستان" و "باشتونستان" التابعين حاليا لباكستان، بسبب خلفيات استعمارية تعود إلى عام 1893 ، بعدما كانا تابعين لأفغانستان قبل ذلك التاريخ (3).

أما فيما يخص الصين، فقد دأبت مختلف الدراسات على تصنيفها ضمن إقليمي شرق آسيا وجنوب شرق آسيا اعتمادا على المعيار الجغرافي بالدرجة الأولى، و لكن من الممكن ملاحظة الامتداد الإقليمي المتعدد الأبعاد للصين، و الذي يشمل كذلك النظام الإقليمي لجنوب آسيا، بإتباعنا لمعيار التفاعلات بالخصوص، و الذي يحدد عضوية دولة ما في نظام إقليمي على ضوء ما تمتاز به من إرتفاع كثافة تفاعلاتها و تأثيرها ضمن قضايا النظام الرئيسية.

و يكفي أن نذكر هنا مجموعة من الاعتبارات و المؤشرات المتنوعة، التي تؤكد إمكانية تصنيف الصين كأحد أعضاء النظام الإقليمي لجنوب آسيا، إلى جانب الدول الثمانية المذكورة سابقا كما يلي :

1 -South Asia. From wikipedia, the free encyclopedia. Op.cit.

2- محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية ،مرجع سابق،ص.46.

3- South Asia. From wikipedia, the free encyclopedia. Op.cit.

***الاعتبارات الطبيعية و الجغرافية:** الصين و جنوب أسيا مرتبطان بالاراضي ،المياه ،الجبال والانهار، فروابط الصين و جنوب أسيا تعد أكثر متانة و تواصلا من الروابط الطبيعة والجغرافية التي تربط الصين بشرق آسيا أو بجنوب شرق آسيا، فالجبال تمتد عبر الصين وجنوب آسيا، و الأنهار الرئيسية التي تتدفق نحو الصين و جنوب آسيا لها منبع واحد مشترك، و هو مقاطعة الحكم الذاتي للتبت التابعة للصين، لذلك يبقى العامل الجيوبوليتيكي والطبيعي، الذي تدعمه التضاريس، أكثر استقرارا من التحالفات الظرفية opportunistic alliances التي توفرها الأسلحة النووية[1].

***الاعتبارات التاريخية و الثقافية** : جاء في دراسة أعدها "المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية"(*)،أن المؤرخين يجمعون على أن التاريخ والدين والثقافة والجغرافيا، هي عوامل ساهمت في أن يتقاسم الجميع في هذه المنطقة إرثا مشتركا يعود إلى آلاف السنين، إذ ترجع بدايات العلاقات الصينية - الجنوب آسيوية إلى عام 400 ق.م، إ ذ كانت التجارة والثقافة منتعشين عبر "الطريق الحريري "، و عبر التاريخ تواجدت إلى جانب "طريق الحرير"، ثلاثة طرق أساسية للتواصل و الترابط بين الصين ومنطقة جنوب آسيا: عبر "باميان" و"باكتريانا"، مرورا بوسط آسيا؛ وعبر "كاشجار" مرورا بوادي "تاريم"؛ وعبر "كشمير" و"جيلجيت" و"ياسين" مرورا ب "باميرز"، و قد ظلت هذه الطرق على قدر كبير من الأهمية لمدة قرون عديدة .

فحضارة الصين وجنوب آسيا، لها مصدر إلهام مشترك، على درجة عميقة من التواصل، لا سيما أن "البوذية" لم تقف كأطروحة معارضة لأي ديانة أخرى، فساعدت بذلك على خلق قدرة داخلية عالية الانصهار والتثاقف والتماثل بين الصين وجنوب آسيا[2].

***الاعتبارات السياسية و الإستراتيجية**: الصين اليوم تعد قوة كبرى ،فعدد سكانها ومساحتها كبيران ،و موقعها الجيوبوليتيكي يعني أن ليس هناك أي جزء من آسيا – الشمال الشرقي، الجنوب، الجنوب الشرقي ، الوسط والشمال- بمنأى عن الوجود والمصالح الصينية[3].

- للصين مصالح سياسية و إستراتيجية و اقتصادية حيوية في جنوب آسيا، مما يجعل الإقليم من الدوائر المهمة في سياسة الصين الإقليمية، على ضوء جملة من المعطيات نذكر منها:
- روابط الصين الجغرافية و الإستراتيجية بإقليم جنوب آسيا، باعتبارها موازن و كذلك طرف في العديد من النزاعات في الإقليم، خاصة نزا ع كشمير، الذي تحتل جزء منه و المتمثل في و تهمها مسألة التوازنات الإستراتيجية خاصة بين الهند و باكستان) [4]. (Aksai Chin).
- إقليم جنوب آسيا يعتبر مسرحا مهما للتنافس على الأدوار الإقليمية و النفوذ، بين الصين و الهند خصوصا، وهذا كانعكاس لسعي كل منهما للعب دور القائد الإقليمي في هذا النظام، و في قارة آسيا ككل[1].

1-Upendra Gautam. "China-South Asia political relations: A view from Nepal". China Study Center, Nepal. Spatial to the New Nation, 13 Jan 2006. In: "http://nation.ittefaq.com/artman/publish/article_24622.shtml".

*Pakistani center for regional studies نشر المركز الباكستاني للدراسات الاقليمية دراسة تحت عنوان:

china-south asia in changing world في دورية (spot light on regional affaires) ،عدد222،اكتوبر2004،

وقامت الباحثة حامد شيرين فهمي بقراءة و تحليل مضمون الدراسة وهي القراءة التي سنعتمد عليها في عدة مناسبات في هذه الدراسة

2- Upendra Gautam. Op.cit.

3- Paul H.B. Godwin. Op.Cit.

4- سليم قلالة."نصف البشرية في خطر".أسبوعية السفير.عدد7،84-13 جانفي2002.

- وجود عدد كبير من المهاجرين الصينيين الذين لهم نشاطات اقتصادية ضخمة في أغلب دول القارة الأسيوية، وبالتالي الصين تجد نفسها مضطرة للتعامل إقتصاديا مع هذه الدول.
- كما أن منطقة جنوب آسيا تعد من أولويات الصين، نظرا لضرورة التركيز عليها من أجل ضمان سلامة ووحدة أراضيها، فالخلاف الهندي الصيني على التبت يؤثر على حالة الأمن والاستقرار في المنطقة[2].

وبناءا على ماسبق نصل إلى تحديد الدول أعضاء النظام الإقليمي لجنوب آسيا، ممثلة في تسع وحدات، وهي : **الصين، الهند، باكستان، بنغلاديش، سريلانكا، أفغانستان، نيبال، بوتان، وجزر المالديف.**

و مع ذلك يبقى هذا التحديد نسبي، إذ من الممكن أن يتسع أو يضيق، حسب تنوع وتعدد المعايير المستعملة في هذه العملية، و نظرا لخصوصية التداخل الشديد التي تميز منطقة جنوب "أسيا وهو ما عبر عنه "جورج بيركوفيتش"(George Perkovich)،حين عرف النظام الاقليمي لجنوب آسيا بأنه :"الاقليم الذي يحتل من الناحية الإستراتيجية، شبه القارة الهندية، وأجزاء من الصين و آسيا الوسطى و الشرق الأوسط" (3).

و إذا قمنا بتطبيق الشروط و المعايير الأربعة لقيام نظام إقليمي، و التي حددناها في الإطار النظري لهذه الدراسة على النظام الإقليمي لجنوب آسيا نجد :

- النظام الإقليمي لجنوب آسيا يتكون من أكثر من وحدتين (تسع وحدات).
- هناك جوار جغرافي بين دول هذا النظام، و هذا النظام الإقليمي يتعلق بمنطقة معينة وهي "جنوب آسيا"، مع وجود تفاعلات مع أطراف خارج النظام.
- الوحدات السياسية المشكلة لهذا النظام، تدخل مع بعضها في شبكة معقدة من العلاقات السياسية، ، الاقتصادية ، الأمنية و الاجتماعية، بفرعيها التعاونية و النزاعية (كما سيتضح في الفصل الموالي).

-أما فيما يخص عنصر التجانس الثقافي و الاجتماعي ، فقد لاحظنا أن هنالك قدر من التماثل والقيم المشتركة بين دول النظام تاريخيا و ثقافيا و بشريا، رغم التنوع الكبير في القوميات والأجناس التي تسكن الاقليم.

المبحث الثاني :مستوى القوة و الإمكانيات في النظام

يعد النظام الاقليمي لجنوب أسيا بواحداته التسع ،من أكثر النظم الاقليمية ضخامة من حيث الإمكانيات الطبيعية ، البشرية، العسكرية و الحضارية، و الفرص الاقتصادية التي يوفرها .

وتمثل الصين و بقية دول جنوب آسيا يمثلون أكثر من 40 % من تعداد سكان العالم، (الصين ذات ال1.3 مليار نسمة، و بقية دول النظام ذات 1.4 مليار نسمة)(4) ،وبذلك تقدر الكثافة السكانية ب 305 شخص في كم2 الواحد أي أكثر من المتوسط العالمي بسبع مرات، هذا بالإضافة إلى إقتصاد المنطقة الذي يقدر ناتجه بترليونات الدولارات، (من المفترض أن يصل الناتج القومي الصيني إلى 44.5 ترليون دولار عام 2050)، و اتصالات التجارة وعقود الاستثماربين الصين و بقية دول المنطقة، و المجهودات التي تبذلها هذه الدول لتطوير أسلحة تقليدية و غير تقليدية(5)،ولذلك يعد

1-كاضم هاشم نعمة،سياسة الكتل في أسيا،(طرابلس:أكاديمية الدراسات العلياو البحوث الاقتصادية،1997)ص.81.

2- أحمد إبراهيم محمود."الهند:القدرات الوطنية و العلاقات الاقليمية".السياسة الدولية:عدد146،اكتوبر2001.ص.58.

3 -George Perkovich. "A nuclear third way in south Asia". Foreign policy: n°91, summer 1993, p.85

4- شيرين حامد فهمي,"الصين و جنوب اسيا..ديناميكيات و معادلات جديدة".موقع سابق.'

هذا الاقليم الوحيد في العالم الذي يضم ثلاث دول نووية متجاورة (الصين،الهند وباكستان)(1)،ويمكن القول أن زوال القطبية الثنائية قد عزز نشوء النظام الدولي الذي ينتقل تدريجيا بمركز الجغرافية السياسية –الجيوبوليتيك- ليصبح النظام الدولي شيئا فشيئا متمركزا في أسيا...ومن المتوقع أن يسهم التطور بين مراكز القوى في أسيا في دفع سير الأحداث السياسية و الإقتصادية وهذا يميز تحولا تاريخيا عن النظام الدولي المتمحور في أوروبا.

الواقع أن أكبر زيادة في الطلب على الطاقة في القرن الحادي و العشرين سزف تركز فيما يمكن تسميته بمركز الطلب على الطاقة،أي المنطقة التي تضم الصين،الهند وجنوب شرق أسيا،أما قاعدة موارد الطاقة فتوجد في محيط مركز الطلب هذا(2).

أما عن قدرات كل وحدة من وحدات النظام الإقليمي لجنوب آسيا، فبعد أن عرضنا في المبحث الأول لإمكانيات الصينة، نأتي في هذا العنصر إلى الحديث عن عناصر قوة بقية دول النظام، للتعرف على مقومات أدوارها الإقليمية، و نوعية المكانة التي تسعى إليها على ضوء ما تمتلكه من إمكانيات، بغية الوصول إلى وضع تصور عام عن هيكل توزيع القوة في هذا النظام، ومعرفة ما إذا كان هناك تكافؤ في توزيع القوة بين دول النظام، أم أن هنالك احتكار لعناصر القوة من فاعل واحد على حساب بقية الفواعل، أم أن هناك توزع للقوة بين فاعلين رئيسيين.

● الهند:

تمتاز الهند بموقع هام على خريطة العالم، فهي شبه جزيرة على شكل مثلث غير منتظم الأضلاع قاعدته إلى أعلى و رأسه إلى أسفل، تتركز في قاعدة المثلث جبال الهملايا، و في رأسه "رأس كوماري"، وضلعا المثلث في الشرق و الغرب يدور حولهما البحر، أما قاعدة المثلث في الشمال فتحيط بها سلسلة جبال الهملايا و جبال سليمان، يحيط بهما نهران هما، نهر "الإندوس" (السند) الذي ينبع من الهملايا و يصب في خليج العرب، بعد أن يتصل بأنهار البنجاب الخمسة، و نهر "كنكا" أو نهر "الغانغ" وهو ينبع من الهملايا أيضا و يصب في خليج البنغال(3)،وكون النصف الجنوبي للهند شبه جزيرة سمح لها بأن تطل على المحيط الهندي وبحرالعرب من الغرب،وخليج البنغال من الشرق.

بذلك تحتل الهند مكانة جيواستراجية هامة في جنوب أسيا ،فهي تمتلك ر قعة جغرافية واسعة تبلغ 3.3 مليون كم2، محتلة بذلك الترتيب السابع عالميا من حيث المساحة، و تشترك بنحو 7000 كم2 من الحدود المشتركة مع العديد من البلدان المجاورة (الصين، باكستان، بنغلاديش، نيبال، بوتان،وبورما) من إجمالي حدودها التي تبلغ نحو 16000 كم2، يتمثل الجزء الأكبر منها في السواحل المطلة على المحيط الهندي ،الذي يمثل بدوره ساحة جيواستراتيجية جديدة كمحور للنقل و التجارة العالمية (4) .

1- Ashok Kapur. "Rogue states and international nuclear order". International order: vol. L1, n°3, summer1996. p. 426.

2- توازن القوى في جنوب أسيا،مرجع سابق،ص ص.54.55.

3-موسوعة الاديان في العالم:الاديان القديمة،(بيروت:دار اكريسبس انترناشونل،2000).ص.86.

4-جابر سعيد عوض."الهند الاقليمية و الدولية".دراسات الجزيرة.17//2006/05 .تاريخ الاقتباس2009/05/23 عن:
"http://www.aljazeera.net/NR/exers/AF572700-AF6b-4F42-B5A5-4FE0473524E.htm".

زبيغنيو بريجنسكي حول الهند باعتبارها دولة مهمة فانها على وشك ZBIGNIEW BRZEZINSKI"ويقول " ممارسة دور القوة الإقليمية وبالتالي فهي تنظر إلى نفسها بوصفها لاعبا عالميا رئيسًا محتملا أيضا، وربما يكون ذلك أمرا يتعلق بالمبالغة في تقدير إمكاناتها في المدى البعيد، ولكن الهند هي بدون شك الدولة الآسيوية الجنوبية الأقوى، وبالتالي فهي تسعى إلى الهيمنة الإقليمية بشكل ما أو بآخر ، وهي أيضًا دولة نووية شبه سرية، وقد أصبحت كذلك، لا لترويع الباكستان فحسب، بل لموازنة امتلا ك الصين ترسانة نووية, أيضا تملك الهند رؤية مستقبلية جيواستراتيجية عن دورها الإقليمي، سواء في الوقوف وجهًا لوجه أمام جيرانها أم في المحيط الهندي . ومهما يكن الأمر، فإن طموحاتها في هذه المرحلة تقتصر على التطفل محيطيًا فقط على المصالح الأوراسية لأميركا، وهكذا، فهي ليست بوصفها لاعبًا جيواستراتيجيًا، مصدر قلق أو اهتمام جيوبوليتكي، أو ليست على الأقل ناشطة في هذا المجال على غرار روسيا أو الصين(1).

كما تتميز الهند بوفرة وانخفاض تكلفة عنصر العمل، و تميز القاعدة الصناعية الهندية بالضخامة و التنوع، حيث تنتج الحديد ، الصلب ، مواد البناء ، الآلات ، مشتقات النفط والمواد الغذائية...إلخ أما في مجال الزراعة، فإن الهند تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي، في العديد من المواد الغذائية الحيوية، مثل الأرز و القمح و القطن و الشاي و السكر [2].

ويعتبر التطور في صناعة البرمجيات و تكنولوجيا المعلومات، من أبرز سمات الاقتصاد الهندي عموما و قطاع الخدمات خصوصا، حيث يتوقع أن يصل حجم صادرات الهند من البرمجيات في سنة 2012 حوالي 55 مليار دولار،وهو رقم يشير إلى النبوغ العلمي والقدرة التنافسية([3])،ويمكن اعادة هذا التقدم الهندي في ميدان تكنولوجيا المعلومات إلى توفر الكفاءات البشرية المؤهلة ،و تواجد شركات و مراكز تكنولوجيا المعلومات المحلية مثل شركة "وادي البنغال للسليكون"، و "معهد الهند للعلوم" و "وكالة الفضاء الهندية"، وتمركز شركات عالمية في هذا الميدان بالهند، و يمثل هذا التطور في الميدان التكنولوجي ثمرة للسياسات التي اتبعتها الحكومات الهندية منذ عام 1984 ، خاصة حكومة "راجيف غاندي " التي تبنت أول برنامج متكامل، من أجل تحقيق الانطلاق في مجال العلوم و التكنولوجيا في الهند([4]).

و تتوقع عدة دراسات اقتصادية دولية، تحقيق طفرة اقتصادية نوعية في الهند على مدار ثلاثة عقود على أبعد، منها الدراسة التفصيلية التي أجراها "بنك الأعمال الألماني"، بشأن تطوير الاقتصاد الهندي و آفاقه المستقبلية، و التي توقعت ارتفاع متوسط الناتج الداخلي الإجمالي إلى 6% في الفترة الممتدة بين 2006-2020 ،وتوسع القطاع الصناعي خاصة ذلك القائم على تكنولوجيا المعلومات ،وانخفاض معدل النمو السكاني الى1.3% [5].

1-زبيغنيو بريجنسكي,رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيو استراتجيا،ط،02،تر:مركز الدراسات العسكرية،(بيروت:مركز الدراسات العسكرية،1999)ص.46.

2- أحمد ابراهيم محمود،مرجع سابق،ص.55.

3- خالد عبد العظيم."التطورات الاستراتجية في النظام الدولي".قراءات استراتجية:المجلد التاسع 2006,العدد الاول,جانفي 2006 في "http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE1D17.HTM"

4-أحمد إبراهيم محمود،مرجع سابق،ص.55.

5-ايمان عمر عبد الفاروق."صعود الهند كقوة كونية".قراءات استراتجية:المجلد التاسع 2006، العدد الرابع،أفريل2006في: "http://www.ahram.org.rg/ecpss/ahram/2001/1/1/read25.htm".

وتوقعت دراسة الاقتصادي "غولدمان ساش"(goldman sachs)،عام 1999،أن الهند ستكون القوة الثالثة اقتصاديا في العالم بحلول 2035 ، في حالة ما إذا انحصرت نسب نمو اقتصادها ما بين 5.3 %و6.1 %فقط في مختلف الفترات، و لكنها قد بلغت حاليا نسبة 9.2 %، و تشير دراسة "غولدمان" إلى أن الناتج الإجمالي للهند سيتجاوز الناتج الفرنسي بحلول عام 2020 ،وسيتجاوز الناتج الألماني ،البريطاني و الروسي بحلول عام 2025 ، و الياباني عام 2035 ، على أن تكون في سنة 2035 ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد كل من الولايات المتحدة والصين([1]).

و مشكلة الطاقة، حيث أدى تزايد عدد السكان و تزايد النمو الاقتصادي، إلى التزايد في الطلب على الطاقة سواء كانت الكهربائية منها أو النفطية و الغازية، في مقابل عجز موارد الهند الطاقوية عن سد هذه الاحتياجات. إذ يشير تقرير التنمية في العام 1994 ، إلى زيادة متوسط معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة من 4.7 % خلال الفترة 1971-1980 الى 6.8 %في الفترة 1980-1992 ،ورغم ذلك يبقى نصيب الفرد من استهلاك الطاقة ضئيلا إذا ما قورن بنظيره في الدول النامية أو بالمستويات العالمية، بسبب معاناة الهند من عجز كبير في إنتاج الطاقة، حيث لا تنتج إلا ثلث احتياجاتها من المنتجات البترولية، رغم كونها رابع أكبر دولة في العالم من حيث احتياطاتها من الفحم، حيث مثلت وارداتها من الطاقة عام 1992 نحو 23 % من هيكل وارداتها السلعية([2]).

و تطرح مشكلتا الفساد و الفقر بحد ة، كمسائل تؤثر سلبا على نجاح عملية الإصلاح في الهند، ففيما يخص الفساد فقد أصبح أحد المشاكل الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الهندي، و يأخذ عدة أشكال تتراوح بين الرشوة والتهرب الضريبي و الاختلاس وغيرها، و الت ي أثرت سلبا على هدف جلب الاستثمارات الاجنبية حسب دراسة الشفافية الدولية لعام 2005.

أما الفقر و رغم أنه شهد انخفاضا مقارنة بسنوات سابقة، إلا أن 17.59 % من السكان أي ما يقدر بأكثر من 230 مليون شخص لا يزالون يعيشون تحت مستوى خط الفقر، و يعود ذلك إلى عدم العدالة في توزيع الثروة حيث يسيطر 10 % من الجماعات على 33 % من مجموع الدخل، و الزيادة السكانية السريعة ،و التنمية غير المتوازنة بين الاقاليم و الولايات الهندية ،بالاضافة الى البطالة وهذا بالرغم من وضع الحكومات الهندية المتعاقبة لعدة برامج تهدف للقضاء على الفقر([3]).

و ربما تتمثل نقطة القوة الرئيسية للهند في صلابة و مرونة نظامها الديمقراطي، الذي صمد لفترة تزيد عن نصف قرن من الزمن منذ الاستقلال عن الاحتلال البريطاني، مما جعل الهند أكبر ديمقراطية في العالم، علاوة على أن هذا النظام ساعد على احتواء التناقضات الاثنية والإيديولوجية الضخمة في البلاد(4).

1-Economy of India. From wikipedia, the free encyclopedia, June 25, 2007. In:
"http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_India".

2-عبد الرحمان عبد العال،"الهند"في محمد السيد سليم و نيفين مسعد(محرران).مرجع سابق، ص.256.

3- Economy of India. From wikipedia, the free encyclopedia. Op.Cit.

4-أحمد ابراهيم محمود،مرجع سابق،ص.54

فالهند دولة فيدرالية تتكون من 21 ولاية و 9 أقاليم تديرها الحكومة المركزية، و الدولة الفيدرالية هي الدولة التي تتوزع فيها السلطة السياسية دستوريا بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات و النظام السياسي الهندي هو نظام علماني ديمقراطي، فلم ينص الدستور على دين رسمي للدولة الهندية، كما أن الدستور يكفل الحقوق و الحريات الأساسية للمواطنين، بما فيها حرية التعبير و العقيدة و الحق في تولي الوظائف العامة، بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنس، قد أخذت الهند بالنظام العلماني الديمقراطي منذ قيام الدولة المستقلة في عام 1947 ، حيث رأى مؤسسو الدولة الهندية أن النظام الديمقراطي العلماني، بقيمه وآلياته، و وسائله المعروفة، هو النظام الملائم للحفاظ على كيان الدولة ، و ذلك لاعتبارات خاصة بطبيعة المجتمع الهندي، الذي يتكون من أعراق ، طوائف وأديان متنوعة ،كما تسوده لغات و لهجات متعددة([1]).

وفي جانب القوات التقليدية، تعتبر القوات المسلحة الهندية من أضخم القوات في العالم، و لكنها لا تتمتع بتفوق تسليحي كبير عدديا و نوعيا مثلما يوضحه الجدول التالي:

عسكريا تولي الهند اهتماما كبيرا لقدراتها العسكرية، بالنظر للبيئة الأمنية التي تتواجد فيها، وما تتميز به من توتر و عدم استقرار، و تمتلك رابع أكبر مؤسسة عسكرية في العالم من حيث الحجم، ومن حيث التنظيم (2).

و قد أجرت الهند تفجيرا للقنبلة الذرية عام 1974 ، و دخلت النادي النووي بفضل تفجيرات ماي 1998 و التي تدخل في إطار إستراتيجيتها لتدعيم قدراتها العسكرية و تعزيز مكانتها الإقليمية، و دعم طموحاتها العالمية (3).

و لا يكتمل تحليل مقومات الدور الهندي، دون التطرق إلى جانب القوة الناعمة التي تتمتع بها الهند، و الملاحظ أن للق وة الناعمة الهندية ثلاثة مصادر أساسية ذات طبيعة مختلفة، تؤثر في جاذبيتها و مدى قدرتها على وضع جدول الأعمال في السياسة العالمية، و هي :

<u>المصادر الثقافية</u> تعد الحضارة الهندية من اعرق الحضارات الانسانية الكبرى في العالم ,اد يرجع تاريخ الحضارة الى الهندية القديمة إلى 3500 سنة قبل الميلاد، و تدل القرى و المدن القديمة التي اكتشفت على وجود تنظيم حكومي و اقتصادي محكم آنذاك([4])

و لكن السينما الهندية تبقى من أكثر مصادر القوة الناعمة الهندية بروزا، فالسينما في الهند صناعة حقيقية، تستثمر فيها أموال طائلة، و الحاصل هو إنتاج ما بين 700 و 800 فيلم سنويا، و تساهم هذه الأفلام في التعريف بالهند و نشر الثقافة الهندية، حيث تلقى نسبة مشاهدة كبيرة ليس في الهند و قارة آسيا فقط، بل تمتد إلى جميع أنحاء العالم.([5])

1-محمد سعد ابو عمود،"الديمقراطية في الهند:الواقع و المستقبل".السياسة الدولية: عدد 146 ،أكتوبر2001،ص. 70.

2 -George Perkovich. "Misperception and opportunity in South Asia". Studies in conflict and terrorism: vol.19, n°4, 1996, p.413.

3-احمد ابراهيم محود،مرجع سابق،ص.56.

4-الموسوعة العربية العالمية,الجزء26،مرجع سايق،ص.135.

5- Amina Mohammad-Arif. "L'Inde et sa puissance". Annuaire Français des relations internationales (Afri):volume III, 2002. p. 131.

المصادر السياسية: استطاعت الهند على مدى أكثر من نصف قرن أن تقدم نموذجا فريدا بين الدول النامية، فقد أرست نظاما دستوريا قائما على مبادئ الديمقراطية و العلمانية.

فالهند تتمتع بأوضاع ديمقراطية لا تتوفر لمعظم الدول النامية، فلديها نظام دستوري مستقر، يتم من خلاله التداول السلمي على السلطة، و قضاء مستقل، و صحافة حرة، و تجاوز عدد الصحف و المجلات الصادرة في الهند عام 1993 رقم 35.595 مجلة و صحيفة، ب 93 لغة([1])

لذلك تعتبر الهند أكبر ديمقراطية في العالم، مرتكزة على المبادئ التي حددت غداة الاستقلال، وهي الديمقراطية واللائكية و دولة القانون، و هي المبادئ التي أضفت مرونة على النظام السياسي الهندي و مكنت من إحداث توازن بين المركز و المقاطعات، و احتواء التناقضات الإثنية و الدينية بشكل كبير و تجلى ذلك في المحافظة على الوحدة، مقابل التفكك الذي عرفته دول مثل، الاتحاد السوفييتي سابقا، و يوغسلافيا، وهذا ما جعل الهند قدوة في هذا المجا ل ([2]).

و بعد هذا العرض لأهم مصادر قوة الهند، نخلص إلى النتيجة التي توصل إليها مركز "بروكينجز " في دراسته حول "رحلة بوش إلى جنوب آسيا: التحديات و الفرص"، و التي ركز فيها على أربعة نقاط تشكل جوانب قوة الهند الرئيسية، و هي:

أولا: من الناحية السياسية، الهند أكبر ديمقراطية في العالم.

ثانيا: من الناحية الاقتصادية، تعتبر الهند حاليا إحدى كبرى القوى الاقتصادية، و يتوقع أن تصبح أسرع القوى الاقتصادية نموا بحلول 2020.

ثالثا: من الناحية الديمغرافية، تعتبر الهند أكثر الدول كثافة في عدد السكان بعد الصين، و يتوقع لها أن تسبق الصين على مدى العقود القادمة.

رابعا: من الناحية الثقافية، تعتبر الهند صاحبة أكبر صناعة سينمائية في العالم([3]).

باكستان: إسمها الرسمي جمهورية باكستان الإسلامية و إسم باكستان يعني البلد الاصيل أو الخالص، تقع في جنوبي آسيا، تغطي مساحة قدرها 803.940 كم ^{2}، أي ما يقارب مساحة فرنسا و بريطانيا مجتمعتين.

لها 1.046 كم من السواحل البحرية على طول بحر العرب جنوبا، تقدر حدودها البرية ب 6.774كم ،منها 2430 كم مع أفغانستان من الشمال الغربي، و 523 كم مع دولة الصين من الشمال الشرقي، و 2912 كم مع الهند من الشرق، و 909 كم مع إيران من الجنوب الغربي([4]).

1-مي قابيل،"العلمانية الهندية:تداول السلطة و تعايش الاديان".السياسة الدولية:عدد146،اكتوبر2001،ص.76.

2- Jean-Marc Balencie et Arnaud e la Grange, Monde rebelle: acteurs, conflits et violence politiques.(Paris:éditions Michalon, 1996). p.17.

3-شيرين حامد فهمي،"جنوب أسيا..بديل أمريكي أم صيني؟".قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الاقليمية تاريخ الاقتباس2008/03/18 . " http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2008/03/article16.shtml

4- Pakistan. From wikipedia, the free encyclopedia, 17 mars 2010. In:" http://en.wikipidia.org /wiki/Pakistan".

و تعد باكستان سادس دولة في العالم من حيث عدد السكان ، حيث تخطت روسيا، و من المتوقع أن تتجاوز البرازيل عام 2020 ، بسبب نسب نمو السكان المرتفعة، إذ تقدر نسبة الزيادة الطبيعية للسكان ب 2.4 %.لقد بلغ عدد سكان البلاد حسب إحصائيات جويلية 2005 ،حوالي 162.400.000 نسمة و ارتفع هذا العدد ليصل حسب إحصائيات 2009 ،إلى 180مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل في سنة 2025 الى 228.8 نسمة([1]).

في عام 1992 أجريت دراسة على 32 بلدا، تبين من خلالها أن 12 دولة فقط منها يمكن اعتبارها متجانسة، و25 دولة بها مجموعة إثنية تشكل 90 % من مجموع السكان، بينما 25 دولة أخرى بها % مجموعة إثنية تشكل أغلبية بنسبة 75 %، و 31 دولة بها مجموعة إثنية واحدة تشكل ما بين 50 و 75 % من مجموع السكان ، في حين توجد 39 دولة ليست بها أية مجموعة إثنية تمثل نصف مجموع السكان.

باكستان تندرج ضمن الفئة الثالثة بوجود مجموعة إثنية تشكل ما بين 50% و75% من السكان وهم "البنجاب"([2])، إن اللغة تمثل أكثر أوجه التباين التي تفر ق بين هذه المجموعات الإثنية، فاللغة الأردية هي اللغة الرسمية في باكستان، و لكن هناك أقل من 10 % فقط من السكان ممن يتحدثون اللغة الأردية كلغة أولى، و كل مجموعة لغوية لها لغتها أو لهجتها الخاصة بها، و معظم المتحدثين باللغة الأردية في باكستان يتحدثون بها كلغة ثانية.

و هنا تطرح إشكالية الهوية في باكستان، و مدى نجاحها في بناء أمة متماسكة، و يبدو أن ذلك من أكبر التحديات التي واجهت و لا تزال تواجه الدولة الباكستانية منذ استقلالها، و يتجلى ذلك سواء من خلال أزمة كشمير، أو الأزمة اللغوية في البلاد، أو الفشل في الحفاظ على الوحدة مع بنغلاديش، رغم وجود الرابط الديني بينه ما، و مسألة دور الإسلام في قوة و استمرار الأمة الباكستانية، على أساس أن باكستان قد انفصلت عن الهند على أساس ديني محض.

و هذه الإشكالية يمكنها أن تؤثر على تماسك و تجانس البيئة الداخلية في باكستان، و من ثم ستؤثر على الدور الإقليمي لباكستان في جنوب آسيا، و الذي يفرض عليها الكثير من التحديات الاقتصادية، الأمنية ، السياسية الثقافية، التي تمس كيان الأمة الباكستانية من جذورها.

لا سيما في ظل العديد من المعطيات التي لا تصب في صالح باكستان، و منها الوضع الاقتصادي في البلاد، الذي يعد ضعيفا مقارنة بنظيريه الصيني و الهندي، ففي عقد التسعينات عرف الاقتصاد الباكستاني أزمة كبيرة، بسبب انخفاض نسب النمو، و تزايد أعباء الدين الخارجي، و ارتفاع النفقات العسكرية، و تسليط عقوبات اقتصادية على إسلام أباد بسبب إجراء التجارب النووية في ماي 1998 و الخضوع للشروط التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، و إجراء تعديلات هيكلية و إصلاحات مست القطاع العام بدرجة أولى.

أصبح الاقتصاد الباكستاني تحت ضغوط صندوق النقد الدولي خاصة بعد ارتفاع ديونه الخارجية ، الذي منحه 1.3 مليار دولار كقرض، لإجراء تعديلات هيكلية في فيفري 1994 ، و لم تسجل باكستان إلا 4% كنسبة نمو في 1993 بعد ان كانت هذه النسبة لا تتعد2.3 %خلال 1992-1993.

1-loc.cit

2- Sudhir K. Singh. "Ethnicity and regional aspirations in Pakistan". 31 avril 2002. In:
"http://www.jammu-kashmir.com/insights/insight20020101d.html".

و كان لزاما على الحكومة الباكستانية في هذه الفترة التعامل مع عدة معطيات اقتصادية معقدة، مثل نسبة خدمة الدين العالية، العدد الكبير للسكان، و الاعتماد على القطن كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، و الذي فقد قدرته على خلق بيئة اقتصادية مستقرة، و وجود بنية تحتية قديمة، وتزايد العنف الإثني و القبلي، و توقف حجم الناتج الداخلي الخام لعام 1994 في حدود 248.5 مليار دولار، و ارتفاع نسبة البطالة إلى 10 %، و وصول نسبة التضخم إلى 12 %([1])

و لكن بعد رفع العقوبات التي كانت مسلطة على البلاد بعد إجراء التجارب النووية، عرف الاقتصاد الباكستاني ابتداء من 2002 نموا سريعا، إذ انتقلت نسبة النمو من 5.1 % عام 2003 ، إلى 6.4 % عام . 2004 ، وتصل إلى 7% عام 2007.

و ارتفعت نسبة متوسط نمو الصادرات من 1.2 %كل سنة ما بين 1997-2002 ،إلى 13% سنويا ما بين مابين2003-2006،وانخفضت نسبة الدين الخارجي الباكستاني الى الناتج الداخلي الخام الى 59 % عام 2006،بعد ان كانت تقدر ب 82 % عام 2002([2])

و ساهم النمو في القطاعات الأخرى غير الزراعية في تغيير بنية الاقتصاد الباكستاني، فالزراعة حاليا لا تسهم إلا بحوالي 20% فقط من الناتج الإجمالي الداخلي، أما قطاع الخدمات فعرف تطورا كبيرا و أصبح يساهم باكثر من نصف الناتج الداخلي، في حين يمثل إنتاج القطاع الصناعي في إجمالي الناتج الداخلي حوالي 25%.

عسكريا، تعد المؤسسة العسكرية الباكستانية سابع أكبر مؤسسة عسكرية في العالم(2)،وتوجه جزءا كبيرا من مداخليها للنفقات العسكرية التي أنقصت في منتصف 26،1990% من الميزانية الوطنية ،و 9% من الناتج الداخلي الخام، و ارتفعت بعد ذلك لتناهز 38 % من ميزانيتها للدفاع و التسلح([3]).

عززت باكستان مكانها في النادي النووي بإجرائها لستة تجارب نووية يومي 28 و 30 ماي 2006 ، ويفيد "التقرير العالمي للبلوتونيوم و اليورانيوم المخصب"، الذي أعده مجموعة من الخبراء أمثال "دافيد البرايت" (David Albright)،و"ويليام وولكر"(William Walker)،وغيرهما،أن لدى باكستان يورانيوم مخصب يكفي ل 06 أو 10 قنابل نووية([4])

و طورت باكستان أنظمة للإيصال، على رأسها الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، مثل: شاهين1و 2، غوري 1 و 2،و عبدلي و غيرها من الصواريخ ذات المدى المتفاوت، كما يوضح الجدول ذلك:

- وبهذا نكون قد انتهينا من تقديم بعض المعطيات الضرورية عن أكبر دولتين في النظام الاقليمي لجنوب أسيا الهند وباكستان- بالرغم من أننا لم نعطهما الحق الوافي من التحليل لأن الحديث عن مقدرات ومقومات كل من الهند

1- Pakistan: Economy. From 1996 CIA world fact Book. In: ttp://www.theodora.com/wfb/pakistan-economy.html".

2 -Economy of Pakistan. From wikipedia, the free encyclopedia, 28 June 2009. In: «http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Pakistan".

3- Sayeed Hassan Khan. "Un douteux allié stratégique". Le monde diplomatique: 48° année, n°573,

4- George Perkovich. "A nuclear third way in South Asia". Op.Cit. p. 87.

وباكستان هو موضوع دراسة بحد ذاته الا اننا قد حاولنا التطرق الى أهم النقاط في كلتا الدولتين خاصة على المستويين الاقتصادي و العسكري وهذا ليس اجحافا أو من باب التنقيص من قيمة الدولتين وإنما خوفا فقط من الوقوع في الحشو المعلوماتي الذي قد يؤثر على أهمية المعلومات الواردة .

أما **أفغانستان**، فقد عانت طويلا من ويلات الحروب الأهلية و الغزو الأجنبي، بسبب حيوية موقعها الدي يربط لم يأت على ذكر -2001آسيا الوسطى بجنوب آ سيا و الشرق الأوسط، ففي تقرير البنك العالمي لعام 2000 أفغانستان إلا في سطر واحد، بذكر مساحتها 652 ألف كم 2، و عدد سكانها الذي قدر ب 26 مليون نسمة([1]).

أما **جمهورية المالديف او جزر المالديف** هي دولة تقع في جنوب اسيا في المحيط الهندي في الجنوب الغربي لكل من سيريلانكا و الهند تتكون من 1.196 جزيرة ،عدد سكانها حوالي 369.000 حسب إحصائيات 2007 ،متوسط العمر فيها حوالي 64 سنة ،حوالي 97.2 %من السكان متعلمين ،هي لغة هندو-أوروبية، الاسلام هو الديانة المهيمنة على الدولة dhivehi لغتها الرسمية تسمى تعرضت عدة مرات للاستعمار كالاستعمارالبرتغالي1558، والاستعمار الهولندي 1654،ثم الاستعمار البريطاني 1887،تحصلت على استقلالها سنة 1965وفي سنة 1968 تم اعلان الدولة رسميا، وتعتبر المالديف اقل الدول الاسيوية و الاسلامية من حيث السكان.

بالنسبة للحياة السياسية في المالديف تتبع النظام الرئاسي ،و الرئيس ينتخب عن طريق الانتخاب السري في البرلمان ثم يعرض على الشعب في شكل استفتاء وينتخب لمدة 05 خمس سنوات ،حتى سنة2005 هناك حزب واحد يهيمن على الحياة السياسية في الدولة ،ثم بعدها سمح بتكوين الأحزاب وهو ما أدى إلى ظهور Partido Dhivehi Rayyithunge الحزب الديمقراطي المالديفي وهو الذي يشكل حزب المعارضة ،وفي 29 أكتوبر 2008 جرت أول انتخابات تعددية التي أفرزت فوز" محمد نشيد" خلفا لي "مأمون عبد الغيوم" ([2]).

أما نيبال ، بوتان،سريلانكا و المالديف أيضا ، فتشترك مع بنغلاديش و أفغانستان في تدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية، و النمو الديمغرافي السريع مقارنة بالإمكانيات الاقتصادية المحدودة.

إن النظرة الأولية على سلم توزيع القوة في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، تبين وجود تباين في توزيع عناصر القوة بين دول النظام، حيث توجد ثلاثة قوى كبرى و هي: الصين ، الهند، باكستان و بقية الدول هي من القوى الصغرى و هي: أفغانستان ،نيبال ، بوتان ، بنغلاديش ، سريلانكا و المالديف، و هي ستة وحدات من أصل تسعة، و هو الوضع الذي يعبر عنه "مايكل بريتشر" بعدد قليل من الفيلة و الكثير من السناجب" (A few of elephants and more of squirrels ([3]).

1-محمود المراغي،"حرب الجلباب و الصاروخ".العربي:السنة الرابعة و الاربعون،عدد519،فيفري2005.ص.96.

2- Oficina del Alto Comisionado para los Derechos Humanos (lista actualizada). «Lista de todos los Estados Miembros de las Naciones Unidas que son parte o signatarios en los diversos http://www.worldatlas.com/webimage/countrys/as.htm. From wikipedia, the free encyclopedia.2010تاريخ الاقتباس23 مارس

3-محمد السيد سعيد ،تحليل النظم الاقليمية،مرجع سابق،ص.65.

من الناحية التاريخية، تحتفظ الصين بمعدلات عالية من الادخار، وعندما تم الشروع في سلسلة الاصلاحات عام 1979 ،كانت نسبة الادخار الداخلي في حدود 32 % من الناتج الداخلي الإجمالي، فضلا عن ذلك ،أغلب الادخارات الصينية خلال هذه الفترة كانت ناتجة عن أرباح المؤسسات المملوكة للحكومة التي كانت تستخدمها الحكومة المركزية للاستثمار المحلي، كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي شملت لامركزية الإنتاج الاقتصادي وكنتيجة لذلك ارتفعت معدلات الادخار نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي لتصبح في حدود 49% سنة 2004وهي من بين أعلى معدلات الادخار في العالم.

و يمكن تتبع مسيرة التنمية و التحديث الصينية عبر مرحلتين رئيسيتين :

المرحلة الأولى: و هي مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، تمتد من تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949إلى غاية 1978،تبنت فيها الصين النمط الستاليني و هو النمط الذي يقوم على أساس سيطرة الحزب على أدوات الانتاج وتحالف العسكريين و الحزبيين في تسيير على حساب الاداريين و بناء الكمونات الزراعية التي مدت نفوذ البيروقراطية الى المناطق الريفية([1]).

وحققت الصين في الفترة الممتدة من 1952-1978 معدل نمو سنوي قدر ب 06 % وقد انتهت هذه المرحلة بوفاة الصيني "ماو تسي تونغ"(mao zedong) عام 1976 [(2)]

المرحلة الثانية : دخلت الصين إبتداءا من عام 1978 مرحلة الاصلاح الاقتصادي والتحديث حيث بدات القيادة الصينية –ولأول مرة مند الخمسينيات-تحدد مهامها و مستقبل الامة وفق لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة بدلا من الحملات السياسية و العقائد الإيديولوجية[(3)].

و أدركت القيادة الجديدة وعلى رأسها الرئيس"دنغ كزينوبنغ"(deng xiaoping)،أنه لم يعد النجاح في رفع مستوى معيشة و توسيع سلطات الدولة مجرد هدف براغماتي نفعي، بل أصبح تحقيق أهداف التنمية أمرا ضروريا،لإثبات أحقية هذه الصفوة الحاكمة في الاستمرار في السلطة.

و طبقا لإستراتيجية التنمية في الصين، تعتبر الاستثمارات الأجنبية و التجارة الدولية عناصر حيوية لا غنى عنها مطلقا لتحقيق ذلك النجاح [(4)].

فقوة الصين المتنامية، لم تعد مقصورة على سلع رخيصة الثمن، و الصناعات منخفضة التقنية، بل أصبحت الآن بفضل مجموعة من الخصائص الثقافية و النظام التعليمي، قادرة على تخريج نخبة من العلماء و المهندسين على

1- وليد عبد الحي، مرجع سابق،ص.51.

2- نجلاء الرفاعي البيومي."الصين"في.محمد السيد سليم ونيفين مسعد(محرران).العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في أسيا.(القاهرة:مركز الدراسات الأسيوية جامعة القاهرة ،1997).ص.126.

3- دانييل بورشتاين وأنريه دي كيزا،التنين الاكبر:الثين في القرن الواحد و العشرين،ترجمة:شوقي جلال .سلسلة عالم المعرفة عدد271، (الكويت :المجلي الوطني للثقافة و الفنون و الاداب,2001)ص.14.

4- توماس ويلبرن،السياسة الدولية في شمال شرق أسيا :المثلث الاستراتيجي الصين-اليابان-الولايات المتحدة الاميريكية،سلسلة دراسات عالمية،عدد12 (ابوظبي:مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية،1997)ص.20.

مستوى عالمي في مجالات الفيزياء و الالكترونيات و التكنولوجيا الحيوية،في الصين ما لا يقل عن 350 ألف مهندس متخصص في تكنولوجيا المعلومات ،مما يضطر الشركات الأجنبية إلى إنجاز أكثر الأعمال تعقيدا و مهارة في الصين[1].

إن هذه الخصائص مكنت الصين من احتلال المراتب الأولى عالميا من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة فاستفادت الصين في الفترة الممتدة من 1993-1996بحوالي 12.5% من إجمالي الاستثمارات الاجنبية في العالم [2]

و ساهمت نسب النمو المرتفعة التي يحققها الاقتصاد الصيني منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في أداء الاقتصاد الصيني، حيث تراوحت نسب نمو الاقتصاد الصيني في الفترة الممتدة بين 1978-1998 بين 09%و13% وبلغت قيمة صادراتها في سنة1997 ،183 مليار دولار حيث عرفت نموا قدر ب 20.6 %، في حين لم تتعد نسبة نمو الواردات في نفس السنة 2.5%[3].

قياس حجم الاقتصاد الصيني: الحجم الفعلي للاقتصاد الصيني هو موضوع لنقاش واسع بين الاقتصاديين، قياسا بالدولار الأمريكي باستخدام معدلات النمو الإسمي، تقديرات الناتج الداخلي الإجمالي للصين في 2005 كانت في حدود 1.9 تريليون دولار و الناتج الداخلي الخام لكل فرد (per capita GDP)،كان في حدود 1.460 دولار، وهذه المعطيات تشير إلى أن الاقتصاد الصيني ومستوى المعيشة في الصين اقل بكثير من تلك الموجودة في الولايات المتحدة واليابان كأكبر اقتصادين في العالم ، لكن أغلب الخبراء الاقتصاديين يزعمون أن استخدام معدلات الصرف (العملات) لتحويل الوحدة الصينية إلى الدولار الأمريكي تستخف في الواقع بالحجم الحقيقي للاقتصاد الصيني، هذا لأن الأسعار في الصين بالنسبة للعديد من السلع والخدمات أقل بشكل مهم من تلك الموجودة في الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى، قد حاول الإقتصاديون معالجة هذه الفروقات السعرية من خلال إستخدام معايير المساواة في القدرة الشرائية (purchasing power parity.ppp)، التي يلجأ لها في تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الامريكي على محور القوة الشرائية الفعلية لكل عملة (مبنية على مسح أسعار سلع وخدمات عديدة) .

وبالنظر إلى أن أسعار العديد من السلع والخدمات في الصين أقل بشكل معتبر مما هي عليه في الولايات المتحدة وبلدان متقدمة أخرى (في حين الأسعار في اليابان أعلى)، فان معدلات التحويل باستخدام معايير المساواة في القدرة الشرائية ترفع من تقديرات حجم الاقتصاد الصيني من 1.9 تريليون $ الذي يعرف ب (nominal dollars)،إلى 58.1 تريليون دولار (PPP dollar)،أي أن الصين تتخطى بشكل معتبر الناتج الداخلي الإجمالي الياباني (40 تريليون$)، وتعادل ما يقارب 65 % من حجم الاقتصاد الأمريكي، ومعطيات المساواة في القدرة الشرائية ترفع أيضا من الناتج الداخلي الخام لكل فرد(per capita GDP)،إلى 6210 دولار

ووفقا لهذه المعطيات التي تثبت ضخامة الاقتصاد الصيني، إلا أن معايير مستوى المعيشة تقع دون تلك الموجودة في اليابان والولايات المتحدة بفارق كبير، والناتج الداخلي الصيني بالنسبة لكل فرد هو فقط في حدود 14.7 % مما هو

1-دانييل بورشتاين و أنريه دي كيزا،مرجع سابق،ص.116.

3- Arthur Anderssen. International investment toward the year 2002. (New York, United Nations publications,1998.) p. 107.

3- محمود عبد الفضيل،العرب و التجربة الاسيوية:الدروس المستفادة .(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000)ص.114.

عليه في الولايات المتحدة، حتى وان كانت بعض التقديرات تشير إلى أن الناتج الداخلي الإجمالي الصيني قد يتجاوز نظيره الأمريكي في العقد أو العقدين التاليين، إلا أن معايير المعيشة ستبقى تحت تلك الموجودة في الولايات المتحدة لسنوات أخرى قادمة (1).

و دلت أحدث الإحصاءات من وزارة التجارة الصينية، على أن الاستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا في الصين،قد وصلت إلى 54.263مليار دولار في الفترة ما بين جانفي و نوفمبرمن سنة 2006 بزيادة 2.14% إضافة إلى إجازة إقامة 37019 مؤسسة أجنبية، وفي شهر نوفمبر 2009 ، بلغت الاستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا في الصين 8.687 مليار دولار بزيادة 20.59% مع الموافقة على إقامة 3951مؤسسة أجنبية في ذات الشهر(2).

1-Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions,Op, Cit, p. 04

2- زيادة الاستثمارات الاجنبية المستخدمة فعليا في الصين.تقرير وزارة التجارة الصينية,صحيفة الشعب اليومية الصينية،2009/12/17.في: " http://arabic.peopledaily.com.cn/2009/12/17/ara 20091217. Html".

الفصل الثالث

دور الصين في القضايا الرئيسية للنظام الإقليمي لجنوب آسيا

دور الصين في التفاعلات التعاونية للنظام

رغم أن نمط العلاقات بين دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا يميل في الغالب نحو الطابع التنازعي ، إلا أن ذلك لا يعني غياب أو انعدام أي مؤشرات تدل على الرغبة في التعاون والتكامل بين أعضائه، فكما تتواجد عوامل تدفع نحو الصراع، تتواجد كذلك ضمن النظام الإقليمي محل الدراسة عوامل تدفع نحو التعاون، بل و تجعل منه حتمية وضرورة، إذا أرادت دوله تحقيق الاستقرار السياسي، و توفير الظروف الملائمة لانطلاق العملية التنموية و جلب الاستثمارات الأجنبية و إبراز الفرص الاقتصادية المتاحة.

و هنا يطرح التساؤل حول واقع العمل المشترك و التنسيق بين وحدات النظام، فيما يخص التعاون الاقتصادي، و بناء عنصر الثقة الغائب بشكل كبير بين هذه الوحدات في القضايا الأمنية و السياسية، عبر الحوار الثنائي و المتعدد الأطراف، و معرفة الدور الذي تلعبه الصين كفاعل رئيسي بإمكانه دفع عملية التعاون والتنمية الاقتصادية بالنظر لنجاحها الاقتصادي الباهر، و بناء الثقة، خاصة من خلال تحسين العلاقات بين القوى الثلاثة الرئيسية (الصين والهند وباكستان)، التي سينتج عنها التأثير على المناخ العام في النظام .

والمساهمة في توجيه تفاعلاته نحو المنحى التعاوني، و تغيير نمط العلاقات الصراعي التقليدي الذي سيطر على التفاعلات الإقليمية في جنوب آسيا لمدة طويلة، و أثر سلبا على الاستغلال الأمثل لما يمتلكه النظام من إمكانيات.

المبحث الاول: تطوير الروابط الاقتصادية بين دول النظام

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة اعادة صياغة معادلة القوة في العلاقات الدولية،وذلك بالانتقال من الأنماط الجيو- استراتجية الى الأنماط الاقتصادية ،بتراجع دور القوة العسكرية وزيادة عامل الاعتماد المتبادل ،إذ يرى "جون سبانس"(John E. Spence) أننا ننتقل من عالم جيو- سياسي إلى عالم أخر جيو-اقتصادي (1)

و لم يكن النظام الإقليمي لجنوب آسيا بمعز ل عن هذه التطورات، خاصة مع وجود العديد من الدوافع التي تفرض على الدول الأعضاء الاهتمام بالجانب الاقتصادي، في ظل الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تتوفر عليها دول النظام، فالصين أسرع الاقتصاديات العالمية من حيث نسب النمو،و الهند من الاقتصاديات الصاعدة خاصة في ميدان البرمجيات، و باكستان ما فتئت تسجل معدلات نمو معتبرة ابتداء من عام 2001 ،رغم ما كانت تعانيه من تخلف اقتصادي قبل ذلك،و حيوية الموقع الجغرافي للنظام الذي يسمح لجنوب آسيا بالعمل كإقليم رابط بين وسط وغرب وشرق آسيا،و لا شك أن الحاجة لتحسين مستويات معيشة الأعداد الكبيرة من الفقراء في دول النظام، تعد من التحديات التي تحفز على جعل التنمية و التعاون الاقتصادي ضمن أولويات الأجندة الجنوب آسيوية، بغض النظر عن الاختلافات والنزاعات الكثيرة التي تميز العلاقات بين دول النظام .

1- John E. Spence. "Entering future backwards: some reflexions on the current international scene". Review of international studies: vol.120, n°1, January 1994. p. 46.

إن الضغوطات و الطموحات التجا رية و الاقتصادية، قد أسهمت بشكل كبير في تغيير الأهداف والاستراتيجيات الهندية و الباكستانية و الصينية، و تحويل الرؤى الجامدة إلى رؤى ديناميكية، فما نشهده الآن هو تحول في الرؤى السياسية الثلاث، فسياسة الصين تجاه منطقة جنوب آسيا باتت أكثر تعاونا و تضامنا، و أقل تصادما ومواجهة،و التطورات الإيجابية الأخيرة على صعيد العلاقات الصينية الهندية، تؤكد أن صناع القرار من الجانبين قد انتهجوا سياسة تشجع على التطبيع، و توسيع العلاقات الثنائية، إن الحقائق الجيواقتصادية الجديدة استطاعت أن تمهد الطريق لأقصى درجات التعاون، فلقد صارت هنالك حاجة إلى احتواء الشعوب و الثقافات والاقتصاديات، عكس ما كان يحدث في الماضي، و صار المقترب الآسيوي الجديد ينظر إلى العالم عبر منظور ديناميكي، يستجيب للتغيرات العالمية السياسية ،الاقتصادية و التكنولوجية(1).

فالملاحظ أن مطلع الألفية الجديدة بالنسبة لدول جنوب آسيا، قد حمل معه أشكالا متقدمة من التفاعلات الاقتصادية التي تقودها الصين، و هي التفاعلات التي لم يكن من المتصور حدوثها بالنظر لطبيعة العلاقات المتوترة بين دول النظام أثناء فترة الحرب الباردة ، أو حتى في عقد التسعينات، أين توالت العديد من الأزمات التي أشعلت سباق تسلح خطير، و كادت أن تؤدي إلى دخول المنطقة في حروب مدمرة بسبب العامل النووي.

لقد أصبحت جنوب آسيا محورا مهما في توجهات السياسة التجارية والاقتصادية الصينية، التي تبحث عن تسخير ال موارد التي تزخر بها بقية الدول لدفع و مواصلة مسيرة التنمية الصينية، فالعلاقات التجارية بين الصين و بقية دول النظام تعرف تطورات غير مسبوقة، تدخل في سياق التطور الذي تعرفه الرؤى الإستراتيجية في علاقات دول النظام فيما بينها و إدراكها لضرورة تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية التي عطلت عملية التعاون و التنمية في النظام.

فالصين مافتئت توسع تأثيرها في جنوب آسيا، بفضل اقتصادها المتنامي، و نفوذها الاستراتيجي في المنطقة، إذ لا يقل حجم التجارة الحالي للصين مع دول جنوب آسيا عن 20 مليار دولار، وتحوز تجارتها مع الهند وحدها على حوالي 13.6 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى 25 مليار دولار بحلول عام 2010 (1). إن وجود عملاقين اقتصاديين بحجم الصين و الهند في المنطقة، يعد عاملا مهما لتحقيق قفزة اقتصادية في جنوب آسيا.

و يعتبر التعاون في الميدان الاقتصادي الأساس الذي تبنى عليه عملية تحسين العلاقات بين البلدين، حيث سمحت المصالح الاقتصادية بالتغلب على عقبة المشاكل الحدودية، و ذلك بفتح ممر "ناثولا" في جويلية 2006 أمام حركة التبادل حركة التبادل التجاري بعد 44 عاما من الغلق، في محاولة لإعادة تنشيط التجارة الحدودية بين البلدين، على اعتبار أن هذا الممر هو نقطة التجارة الجبلية التي تربط بين منطقة "التبت" الصينية و منطقة "سيكيم" الهندية،

1-شيرين حامد فهمي."الصين وجنوب أسيا..واقعية جديدة".قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الاقليمية،2006/06/25 ،تاريخ الاقتباس 2009/12/15 عنhttp://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/06/article21.shtml.

2- Foreign relations of the People's Republic of China. From Wikipedia, the free encyclopedia. Op.cit.

ويذكر أنه على مدار قرون ظل التجار يقومون بشحن السفن المحملة بالحرير و الشاي الصيني والتوابل الهندية عبر ممر "ناثولا" عبر طريق الحرير القديم[1].

و حتى تتمكن دول جنوب آسيا من تحقيق طموحاتها الاقتصادية، و إنجاح المبادرات التجارية الجديدة التي بدأت في إعطاء توجه جديد لطبيعة العلاقات بين دول النظام، برزت مساعي لإقامة نظام تجاري جديد و متماسك في المنطقة خاصة من طرف الصين، من خلال التعاون الجماعي بين دول النظام بهدف تطوير شبكات النقل والعبور بينها، سواء كانت البحرية منها عبر إنشاء موانئ تساعد الدول الداخلية مثل نيبال و بوتان و أفغانستان للوصول إلى الطرق البحرية التجارية في المحيط الهندي و خليج البنغال و الخليج الفارسي، و تساعد الصين على كسب منفذ نحو هذه الممرات التجارية البحرية لتلبية حاجتها لتوسيع تجارتها عبر المحيط الهندي، و تنمية مناطقها الغربية، أو استحداث و تجديد طرق برية، و شبكات سكك حديدية بين هذه الدول المتجاورة.

و تقود الصين أكبر المشاريع الرامية إلى إنشاء بنية تحتية متطورة من الموانئ والطرق والسكك الحديدية، التي من شأنها المساعدة على تكثيف التبادلات التجارية بينها و بين بقية دول النظام، و تحقيق اندماج أكبر للصين و دول جنوب آسيا في الاقتصاد العالمي.

و نظرا لحاجة الصين للتعاون مع دول جنوب آسيا لتنمية مناطقها الغربية، فإن بقية الدول في النظام أي الدول الأعضاء في "سارك" يجب أن تعمل على الاستفادة من المشاريع الصينية، وخاصة "برنامج التنمية الغربية"، الذي بامكانه تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية، خاصة بين أقاليم"التبت"،"كسينجيانغ" و"يونان" الصينية ودول جنوب أسيا المجاورة ...ففتح طرق نقل و تجارة جديدة ،وإتمام مشروع سكة الحديد على طول ما يعرف بـ"سقف العالم"(the rooof of the world)،-أي المناطق المتاخمة للهملاية- سيزود الأجزاء الغربية من الصين بممرات كافية نحو الدول المجاورة، و يغير الصورة الجيوبوليتيكية للمنطقة([2])

وفي الأخير يمكن القول أن المصالح الاقتصادية مكنت من تجاوز الكثير من الحساسيات التاريخية الإيديولوجية بين دول النظام ،و أصبحت القوى الرئيسية في النظام (الصين، الهند وباكستان) على استعداد لتقديم تنازلات مقابل الوصول إلى علاقات غير صفرية، من صيغة ربح-ربح(win-win)، بفضل تزايد الروابط الاقتصادية بينها، و حتمية التعاون و العمل المشترك ، إن القرن الآسيوي مرهون بتعاون العملاقين (الصين و الهند)، و تكفي هنا الإشارة إلى قول رئيس الوزراء الهندي الأسبق "فاجباي" بأنه: "إذا تعاونت الدولتان فقد يؤدي ذلك إلى تحويل القرن الحادي و العشرين إلى القرن الآسيو ي"، و سيكون دور باكستان حينها، هو دور المعبر أو المحرك للاندماج الاقتصادي الإقليمي في المنطقة – بفضل موقعها الجغرافي- إن الصين ومنطقة جنوب آسيا لديهما القدرة على بدأ مرحلة جديدة من الإثراء الاقتصادي، إذا

1- العلاقات الصينية الهندية:الأفضل لم يتحقق بعد.تقرير اخباري لوكالة أنباء الصين الجديدة(شينخوا)،2006/11/20 ،تاريخ الاقتباس،2008/07/02. عن"http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-11/20/content_349422.htm"

2- Upendra Gautam. Op.Cit.

ما حقق كل منهما إنجازات اقتصادية متوازية، إن هدف الاندماج الاقتصادي الإقليمي في المنطقة لم يعد بعيد المنال، فالدول الثلاث أظهرت في الآونة الأخيرة مواقف إيج ابية.. سواء في نفس المنطقة أو في المناطق الآسيوية الأخرى[1](1)

فمن اللافت للانتباه في المثلث الصيني-الهندي-الباكستاني، هو تطلع دوله جميعا إلى تحسين علاقاتها التجارية مع الدول المجاورة في القارة الآسيوية، فهناك نمو ملحوظ في العلاقات التجارية الباكستانية مع إيران و تركيا وأفغانستان و السعودية و جمهوريات آسيا الوسطى، كما وقعت على اتفاقية للتجارة الحرة مع سنغافورة في أفريل 2004 ، و على الجانب الآخر تسجل الهند نموا ملحوظا في علاقاتها التجارية مع دول "الآسيان"، من أجل موازنة الهيمنة الاقتصادية الصينية في المنطقة، حيث تضاعف حجم التجارة بينها و بين دول "الآسيان" أربعة أضعاف فيما بين 1991-2002 ،أما الصين فتوثق علاقاتها التجارية مع دول "آسيان" و تعكس الإحصائيات نمو الاستثمارات الصينية في تلك الدول بنسبة 60 % سنويا، فضلا عن تفاوض الطرفين حول تدشين منطقة تجارة حرة، و اقتراح الصين تدشين منطقة أكثر اتساعا للتجارة الحرة لتشمل اليابان و كوريا الجنوبية ،دون أن ننسى "اتفاقية جنوب أسيا للتجارة الحرة" المعروفة اختصارا ب "سافتا "، التي نصت عليها قمة "سارك" في "إسلام أبا د" في جانفي 2004 ،و التي تعمل على إنشاء منطقة تجارة حرة في جنوب آسيا في جانفي 2006. إن جميع هذه الاتفاقيات التي تدفقت إلى منطقة جنوب آسيا، وأدت بدورها إلى تعميق وتدعيم التجارة الحرة، مهدت الطريق لظهور مجتمع اقتصادي آسيوي تلعب فيه الصين والهند وباكستان دورا رئيسيا(2).

المبحث الثاني: عناصر القوة الصينية و نفودها المتعاضم مند نهاية الحرب الباردة.

تفتخر الصين بكونها موطن أقدم حضارة مستمرة في العالم حتى الآن، كانت في أغلب مراحلها التاريخية قوة عظمى، وعلى الرغم من أن الصين عانت فترة من الانحطاط في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلا أن العقود الأخيرة قد شهدت إنبعاثا جديدا لعناصر القوة والنجاح الصيني، وفي السنوات الاخيرة يتنبا المحللون بان الصين ستكون عملاق القرن الواحد و العشرين.

يعتبر المحللون و الخبراء الإستراتيجيون تنامي القوة الصينية في مختلف المجالات واحدا من أهم المواضيع المميزة لنهاية القرن العشرين، و مطلع القرن الحادي و العشرين، و هذا ما يدفعنا للتساؤل عن عوامل صعود القوة الصينية ومظاهرها المختلفة، سواء المادية منها طبيعية كانت أو اقتصادية أو عسكرية، و غير المادية أي العناصر الاجتماعية ، الثقافية والحضارية، وجانب القوة الناعمة كأحد دعائم قدرة القوى الكبرى على التأثير، في ظل تنامي إدراك صناع القرار في الصين لأحقية بلدهم في الطموح للعب دور فاعل و مؤثر إقليميا وعالميا.

1- شيرين حامد فهمي،"الصين وجنوب أسيا..واقعية جديدة"،موقع سابق.

حيث تعتبر الفترة الممتدة من 1978الى1997 مرحلة التحول من استراتجية القوة الموازنة الى القوة الاقليمية ولكن في منطقة ذات أهمية استراتجية بالغة الحساسية اذ أنها تسعى الى أن تكون مركز الثقل في منطقة حوض المحيط الهادي (1).

المطلب الأول :المقومات المادية

جمهورية الصين الشعبية أكبر دول آسيا مساحة، حيث تشغل 20 % من مساحة القارة ب 9.572.678 كم2 وتحتل الرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وكندا و تحوي هذه المساحة الشاسعة مظاهر متنوعة، إذ تضم أراضي الصين بعضا من أكثر الصحاري جفافا، وأعلى القمم ارتفاعا كقمم الهملايا، و أكثر الأراضي خصوبة، و أكثر الأراضي انخفاضا عن سطح البحر، مثل المنخفض المعروف ب "توربان" في مقاطعة "زيجيانغ" (Zhejiang)الذي يبلغ انخفاضه 154 متر عن سطح البحر.

و نجد في الصين عدة أقاليم مناخية، إذ ترتفع الحرارة صيفا في شرقي الصين، بينما يكون الشتاء شديد البرودة في الشمال الشرقي، و توجد في الصين مناطق استوائية و شبه استوائية، تشهد أمطارا غزيرة في الجنوب(2) لها حدود مع 14 دولة، لتكون بذلك أول دولة في العالم من حيث عدد الدول المحاذية لها، تحدها شمالا منغوليا، و روسيا و كوريا الشمالية من الشمال الشرقي، ا لبحر الأصفر و بحر الصين الشرقي من الشرق، بحر الصين الجنوبي من الجنوب الشرقي، أما فيتنام و لاوس، و بورما والهند و بوتان، و نيبال فتحدها من الجنوب، وباكستان من الجنوب الغربي، في حين تحدها أفغانستان، طاجاكستان، كيرغستان و كازاخستان من الغرب(3) و سمحت هذه الخصائص الجغرافية للصين بالتميز بعمق إستراتيجي كبير، و تعدد الأقاليم المناخية و النباتية، والإشراف على طرق مهمة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية منها باشرافها على"طريق الحرير" (Silk road) الذي لعب دورا كبيرا في تنشيط التجارة عبرمحور الشرق الأقصى و الشرق الأوسط وأوروبا مرورا بأسيا الوسطى وجنوب أسيا، أو طرق المواصلات البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي و البحر الاصفر و مضيق فرموزا الذي يفصل الصين عن تايوان.

1- وليد عبد الحي ،المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978 -2010،مرجع سابق،ص.23.

2- الموسوعة العربية العالمية.الجزء 15. ،(الرياض:مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية ،1999)،ص ص.255-256.

3- Encyclopaedia Britanica. Volume 16, London, fifteenth edition 2005. p. 36.

Source: http://worldatlas.com/webimage/countrys/asia/cnlarge.htm

تمتاز التفاعلات و العلاقات الإقليمية عموما، و في جنوب آسيا خصوصا بالتشابك و التنوع والديناميكية، فهي تتوزع على مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية و غيرها، و تختلف في طبيعتها بين نوعين رئيسيين من التفاعلات النزاعية أو الصراعية و التعاونية.

و يقصد بالأولى (النزاعية)،تلك العلاقات التي تقوم على التهديد و فرض السيطرة و الهيمنة من داخل النظام، حيث تتركز القوة بين عدد محدود من أطراف النظام، تسيطر الخلافات على علاقاتها، و تسعى كل منها لفرض نفوذها على حساب الأخرى، و بالطبع على حساب الدول الأضعف، التي تتحول الى سبب و مادة للصراع المتبادل بين القوى الكبرى، و مع غياب قواعد و أعراف و مؤسسات تضبط هذه التفاعلات، فان النظام يكون في أغلب الأحيان مهددا بالانفجار و الاختراق من قوى خارجية، و ظهور المحاور و الاستقطاب، و تكون الأدوات العسكرية و السياسية مرشحة لأن تستخدم في الصراع (1).

أما التفاعلات التعاونية فهي ذلك النمط من العلاقات القائم على المشاركة و التعاون لحل النزاعات سلميا، وتحسين الأداء الاقتصادي خصوصا، و في كافة المجالات الأخرى عموما، على ضوء ذلك سنحلل العلاقات بين دول النظام الإقليمي لجنوب أسيا، في مختلف الميادين بتصنيفها ضمن نمطين رئيسيين من التفاعلات أو العلاقات النزاعية التي تشمل النزاعات الحدودية الموروثة في أغلبها عن الفترة الاستعمارية التي عانت منها المنطقة، ومحور الصراع من أجل الهيمنة والمكانة، بين القوى الرئيسية في النظام أي كل من الصين و الهند وباكستان.

و على الصعيد التعاوني، نحلل العوامل المساعدة على إقامة علاقات تعاون وثيقة بين دول النظام،بما فيها محاولة الدول الأعضاء تأسيس هيكل مؤسساتي تنظيمي يشكل أساسا للتعاون بينها،و آلية جماعية لحل النزاعات،

وكهيكل لصنع القرار الإقليمي، من خلال منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، والحوافز الاقتصادية من استثمارات و مبادلات تجارية، زدورها في تغيير بنية العلاقات الإقليمية في جنوب آسيا من الصراع الى التعاون، و بناء عنصر الثقة في تعاملات دول النظام مع بعضها من خلال تفعيل الحوار الأمني والسياسي. و في إطار تحليل هذه العناصر نبرز في كل مرة الدور الذي تقوم به الصين، كقوة إقليمية محورية في النظام، و ذات طموحات عالمية، وإمكانات اقتصادية وسياسية وعسكرية، وتأثير ثقافي، لمعرفة موقع الصين من تفاعلات هذا النظام، و مدى قدرتها على التأثير والتحكم في العمليات السياسية الإقليمية في جنوب آسيا، زتوجهها

لخدمة مصالحها، وتحقيق أهدافها الأساسية في سياستها الإقليمية و الدولية، ومعرفة العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا على فاعلية الدور الصيني في التعامل مع القضايا الرئيسية، النزاعية والتعاونية المثارة في النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

المبحث الثالث : دورالصين في التفاعلات النزاعية للنظام

يتسم النظام الإقليمي لجنوب آسيا بتنوع القضايا التي تشكل موضوعا للنزاع بين أعضائه، و تدخل الصين كطرف في العديد من تلك التفاعلات الصراعية، لوجود تهديد مباشر لمصالحها في الإقليم، أو لدعم حليفتها الأولى في الإقليم باكستان أمام الهند، أو لبسط نفوذها بين الدول الصغرى في الإقليم، وتبرز النزاعات الحدودية كأحد قضايا الخلاف الرئيسية في النظام، و تليها صراعات على الزعامة والهيمنة في المنطقة خاصة بين الهند والصين، و ما ينجز عن ذلك الصراع من تأثير على الولاء والتحالفات، والعمل على استقطاب بقية الدول نحو أحد طرفي الصراع، بالإضافة الى اشتعال سباق تسلح خطير بين دول النظام، و أخذه لبعد نووي تعدى الإطار الإقليمي ليشكل انشغالا عالميا كبير.

المطلب الأول : النزاعات الحدودية

تعتبر النزاعات الحدودية من النزاعات الكلاسيكية بين الدول الحديثة الاستقلال والنشأة و المتجاورة، أي القرب الجغرافي بين الدول، فمتغير " المسافة الجغرافية" (Geographical distance)

أي القرب الجغرافي بين الدول أعضاء النظام،له تأثير ملحوظ على تفاعلات النظم الإقليمي،فقد كشفت الدراسات التي أجريت على هذه العلاقة،أن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافعا للصراع من خلال إثارة قضايا الحدود و غيره،و هو في هذه الحالة يخلق آلية تفاعل مثيرة تحدث عنها "فريديريك شومان " (Frederick Schuman) ،بقوله " ان كل دولة هي عدو محتمل لجيرانها، و حليف محتمل لجيرانها"1.

هذه الخاصية متوفرة في دول النظام الإقليم لجنوب آسيا، فهي دول ذات حدود مشتركة، و حديثة الاستقلال والنشأة نسبيا فمثلا الهند و باكستان تأسستا سنة 1947، و جمهورية الصين الشعبية تأسست سنة 1949، وبنغلاديش تأسست عام 1971،لذلك تتعدد النزاعات الحدودية بين دول النظام، لتشكل أحد قضايا النزاع الرئيسية المعقدة.

1- المرجع نفسه، ص 67.

فهناك خلافات حدودية بين كل دول النظام تقريبا، فالهند تدخل في نزاع حدودي مع بنغلادش حول أراضي ترى بنغلادش أنها ملك لها، و أن الهند استولت عليها قبل 30عام، و هو ما كان سببا في وقوع اشتباكات حدودية عنيفة وصلت الى ذروتها في أفريل 2000، عندما قام جنود بنغاليون بالاستيلاء على حافة ولاية "ميجهالايا " الهندية،إلى أن حكومتي البلدين سارعتا بالاحتواء الموقف من خلال وقف إطلاق النار و انسحاب قوات بنغلادش من الأراضي التي احتلتها1.

و بين باكستان و أفغانستان نزاع حدودي حول إقليمي (بلوشستان و باشتونستان)،التابعين حاليا لباكستان، وتعود أصول هذه القضية الى عام 1893،أين قام المخطط الانجليزي "موثيمورد دوراند"، باقتطاع أجزاء من أراضي "باشتون" الأفغانية، و ضمنها الى الهند، لتصبح بعد تقسيم 1947 تابعة لباكستان، و بما أن "الباشتون" يشكلون 60.5% من سكان أفغانستان، فقد خلق ذلك مشاكل حدودية مستمرة بين البلدين، بفعل مطالبة الحكومات الأفغانية باستعادة هذا الإقليم الذي يشكل نصف مساحة باكستان.

و قد عملت الهند على استغلال هذا النزاع بين باكستان و أفغانستان، حتى تضطر باكستان لتشتيت قوتها وتقسيمها على جبهتين (جبهة كشمير و جبهة أفغانستان)2.

أما الصين فهي في الأصل تعاني من هاجس سلامة الأراضي أمام الحركات الانفصالية، و ضمان أمن حدودها مع الدول المجاورة على وحدتها و استقرارها، و لذلك فلها الكثير من الخلافات الحدودية مع دول الجوار، و منها دول أعضاء في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، على رأسها الهند، فلطالما كانت الحدود بين الصين و الهند سببا للنزاعات لأكثر من نصف قرن، و قبل ذلك كانت مصدرا للمنافسة بين الصين والحكام البريطانيين في الهند3.

خاصة و أن الحدود الصينية-الهندية هي أطول حدود في العالم بين دولتين، حيث تبلغ 4004كم2، رغم أن الصين استطاعت التفاوض بشأن حدودها مع كل من روسيا و جمهوريات آسيا الوسطى و فييتنام في أواخر التسعينات فما تزال الصين تطالب بإقليم مساحته 93 ألف كم2، في ولاية "أرونشال براداش" في التراب الهندي، وما تزال الهند تطالب باسترجاع "التبت"،و اقليم "أكساي شين" استنادا الى خرائط بريطانية تعود لعام 1912م4.

ان إقليم "التبت" هو محور الخلاف الحدودي الرئيسي بين الصين و الهند، و يمكن اعتبار عام 1913 نقطة البداية لتبلور الإحساس في هذه المنطقة بضرورة الظهور ككيان سياسي له خاصيته، ففي هذا العام و نتيجة لحالة الضعف التي كانت عليها الصين، أعلن الإقليم نفسه منطقة للحكم الذاتي،و بقى على هذا الحال حتى عام 1951.

و قد تنامت هذه النزعة الانفصالية في فترة الخمسينات، إلا أن الحكومة الصينية لجأت لممارسة القوة المباشرة ضد التبت عام 1959.

1-احمد ابراهيم محمود، مرجع سابق ، ص 59.

2-هاني الياس الحديثي ،مرجع سابق، ص 83.

3- هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية؟ نحو ديبلوماسية للقرن الحادي و العشرين، ترجمة عمر الأيوبي, (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 2003).

4- شيرين حامد فهمي، "العلاقات الصينية الهندية..تطبيع أم تصادم؟" قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الاقليمية، 2006/06/25، تاريخ الاقتباس 2008/12/15 عن (http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/06/article21d.shtml)

و يمكن تحديد أسباب التوتر في هذا الإقليم بعدد من العوامل منها :

- وجود "التبت" على حافة الدولة، مما يعزز نزعتها الانفصالية.
- دور الهند كمحرض لسكان "التبت"، ردا على تردي العلاقات الصينية-الهندية.
- الحساسيات القومية بين "اليوغور" و "الهان"، باعتبارهما قومين مختلفين.
- التضييق على الممارسات البوذية، و لاسيما في فترة "ماو تسي تونج"[1].
- كما تمثل التبت أهمية كبرى في الإستراتيجية الجيوبوليتيكية للصين، وذلك باعتبارها "منطقة عازلة" أمام الهند، فاذا استقلت "التبت" يمكن أن تستخدم لمحاصرة الصين أو الهجوم عليها من الهند، كما
- تعد "التبت" كذلك نسبا طبيعيا للوطن الأم الصين، و أن استقلالها يمكن أن يثير مشكلات في أقاليم أخرى خاصة "كسينجيانغ"،و يؤثر على مطالبة الصين بإعادة ضم تايوان .

لقد جعلت مسألة "التبت" الصين أكثر حساسية تجاه وحدتها القومية و استقرارها الداخلي، فالسياسة الصينية تعترف بأن الحركة الانفصالية في التبت تمثل تحديا جادا للوحدة الوطنية و الاستقرار الداخلي، و أن القوى التي تساند حركة التبت الانفصالية تعمل بالوكالة،و أن الكثير من أوجه نشاط الانفصاليين التبتيين غير شفافة و لذلك تعمل الحكومة الصينية ما بوسعها من أجل فهم الملامح الداخلية و الخارجية للمسألة التبتية وأظهرت الكثير من التقدير للدول المجاورة و المنظمات، التي لم تسمح للانفصاليين التبتيين بالقيام بنشاطات على أراضيها،و لم تسمح كذلك لقوى خارجية من تقديم الدعم لتلك النشاطات على أراضيها، و تعمل سياسة الصين في جنوب آسيا على تشجيع الدول و المنظمات غير المؤيدة لحركة التبت (مثل باكستان)،و التصدي للدول المساندة للتبتيين (مثل الهند)2.

فمسألة "التبت" من المسائل التي تقف كحائل دون تطوير العلاقات بين الصين و الهند أكثر، فهذه الأخيرة وفرت ملجأ للكثير من الزعماء التبتيين المنفيين، و احتجت الصين على المقابلة التي تمت بين رئيس الوزراء الهندي "أتال بيهاري فاجباي" و "الدلاي لاما" (Lama & Dalai) Atal Bihari Vajpaayeeعام 1998، و اعتبرتها كتدخل في شؤون الصين الداخلية، كما سمحت الهند لهؤلاء المنفيين بالتعبير عن وجهات نظرهم في القضية، والتأثير في الرأي العام العالمي فيما يخص مسألة معاملة شعبهم من طرف السلطات الصينية3.

و أكثر النزاعات خطورة في جنوب آسيا هو النزاع حول إقليم كشمير, الذي تشترك فيه القوى الرئيسية الثلاثة في النظام، أي الصين و الهند و باكستان، و اذا كان هناك الرؤى بخصوص هذا النزاع بين الصين و باكستان، فالأمر ليس كذلك بين الهند و باكستان بدرجة أولى، و الصين و الهند بدرجة ثانية.

و قد أصبح إقليم كشمير محل نزاع منذ عام 1947،بعد تقسيم شبه القارة الهندية الى دولتين، هما الهند وباكستان من طرف بريطانيا، و كان الإقليم تحت حكم أسرة من "المهراجا الهندوس"، مع أنه ذو أغلبية مسلمة،و غداة التقسيم أراد الحاكم الهندوسي "هاري سينغ" الاستقلال بالإقليم، إلا أن تسلل ألاف الكشميريين و البشتون الى منطقة

1 - وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي, 1978-2010 ، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000) ص 43.

2- Upendra Gautam. Op. Cit.

3- Col Mona Lisa D.Tucker. " china and India friends or foes? ", Document created : 4/09/2003, Air and space power journal : fall 2003.2010/03/20at 19:18 In : http://www.airpower.maxwel.af.mil/airchronicles/apj/apj03/fal03/tucker.html).

"بونش" مطالبين بضم كشمير لباكستان، دفع بالحاكم الهندوسي لطلب المساعدة من الهند التي قبلت إرسال عدد من فرقها العسكرية للإقليم مقابل ضمه للهند، و هذا ما قبل به "الراجا" أو الحاكم الهندوسي، وتسبب في اندلاع حرب بين الهند و باكستان سنة 1947-1948 وحرب ثانية في 11965.

و في عام 1962 دخل طرف جديد في معادلة النزاع حول كشمير، تمثل في الصين التي تمكنت خلال حربها الحدودية مع الهند عام 1962 من احتلال جزء من الاقليم و هو "أكساي شين"، أو الجزء المنسي من كشمير2

و عام 1963 تنازلت باكستان عن جزء اقليم كشمير لصالح الصين, و منذ ذلك الحين أصبح الاقليم المتنازع عله مقسما على النحو التالي :

القسم الهندي : جامو و كشمير، مساحته 92.473 كم^2.

القسم الباكستاني: آزاد كشمير أو كشمير الحرة، مساحته 78.114 كم^2.

القسم الصيني : أكساي شين، و الجزء الذي تنازلت عنه باكستان لصالح الصين عام 1963، و أجزاء أخرى مساحتها 42.685 كم2.المساحة الإجمالية 222.236 كم^2.

و تقف عدة عوامل وراء حيوية اقليم كشمير بالنسبة للأطراف الثلاثة الصين, الهند وباكستان و يمكن الوقوف على أهمية كشمير بالنسبة لهذه الأطراف على النحو التالي :

بالنسبة للصين:

- يمثل اقليم كشمير رهانا استراتيجيا، باعتباره يربط الصين بإقليم "لاداخ" الذي يتصل ب "أكساي شين" الجزء الذي تسيطر عليه من كشمير.
- تتواجد شمال كشمير أنهار "سياشين" الجليدية، التي احتلتها الهند سنة 1984،بعدما كانت تابعة لباكستان،و رغم كونها أنهار خالية من الحياة و الثروات الطبيعية،، بارتفاع يقدر ب 18000 قدم فوق سطح الأرض،إلا أنها ذات أهمية بالغة للصين لكونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصواريخ.
- تشرف كشمير على إقليم "كسينجيانغ" الذي تتواجد به حركة "ويغور" الإسلامية الانفصالية.
- تشرف أنهار "سياشين" في شمال كشمير على مناطق بها احتياطي ضخم من الغاز و البترول في أقصى غرب الصين.

1- Jean Mark Balencie, Arnaud de la Grange, Op. Cit, p p 22-23.

2- Ibid, p 21.

- تشرف كشمير على طريق "قاراقورم" الذي يخترق جبال "الهمالايا"، و يربط الصين بباكستان و آسيا الوسطى[1].

بالنسبة للهند :

- كشمير عمق استراتيجي أمني للوقوف ضد الصين و باكستان و هي عامل مهم للحفاظ على وحدة الهند، لأن السماح لكشمير بالاستقلال على أسس دينية و عرقية من شأنه أن يثير بقية الأقليات كالسيخ و البنجابيين والآساميين والوقوف كحاجز أمام فلسفة الحكم الباكستاني القائمة على أساس ديني، مما يهدد الإستقرار في الهند ذات الأقلية المسلمة كبيرة العدد.
- وبهذا نلاحظ أن كل من الصين و الهند لهما مصالحهما و أهدافهما من محاولة السيطرة على اقليم كشمير، وذلك دون أن ننسى باكستان، حيث أن كشمير تمثل بالنسبة إليها عمقا استراتجيا أمام الهند،بالاضافة إلى وجود عدد من الطرق المهمة كطريق السكة الحديدية في "سرحد"[2].

مع مطلع التسعينات عرف النزاع حول كشمير منحنى جديدا، من خلال تبلور معارضة جديدة مدعومة من باكستان، متمثلة في جماعات المقاتلين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية،و شرعوا في عبور الحدود لتلقي تدريبات عسكرية و ظهرت حركات و منظمات مسلحة مثل حزب الأنصار و حزب المجاهدين وغيرهما3.

و تبعا لذلك شهدت سنة 1990 تصعيدا خطيرا للوضع, بوقوع العديد من الحوادث في الإقليم،منها الهجرة الجماعية للهندوس من "سرينغار"،و بلغ عدد ضحايا تلك السنة 1896 قتيل،و ارتفع عدد الضحايا الى 8438 قتيلا عام 1993،و لم يبق في "سرينغار" سور 3000 هندوسي، بعد هجرة حوالي 90 ألف الى مناطق أخرى وهذا ما دفع بالهند لاتخاذ إجراءات أمنية صارمة لمواجهة هذا الوضع المتأزم و منها فرض حضر التجول في الاقليم و رفع عدد الوحدات العسكرية الى 300 وحدة من مختلف القوات الرسمية و مع ذلك استمر التوتر و القتال حول منطقة "جليد سياشين".

و مع امتلاك الهند و باكستان للأسلحة النووية بعد تجارب ماي 1998،دخا النزاع على كشمير مرحلة جديدة بأخذه لبعد نووي،حيث بلغ النزاع نقطة حرجة، بعد وقوع اشتباكات مسلحة على الحدود عام 1999 (أزمة كارجل)، وهي الأزمة الأخطر منذ عام 1971*.

ان طبيعة القيادة السياسية في البلدين زادت من حدة النزاع، حيث تزامن وجود الحزب الهندوسي المتطرف "الحزب الوطني الهندوسي" في السلطة مع وصول الجنرال "برويز مشرف" إلى الحكم، بعد إطاحته برئيس الوزراء "نواز شريف"،اثر موجة الغضب الشعبي التي ثارت، بعد إذعان رئيس الوزراء المخلوع للضغوطات الأمريكية، و سحبه للقوات الباكستانية من "كارجل".

و انعكست أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 و ما رافقها من دعوة لمحاربة الإرهاب على النزاع في كشمير، حيث استغلت الهند الفرصة لضرب الحركات المسلحة الكشميري، باعتبارها جماعات إرهابية، مستندة على هجوم هذه

1- Roland-Pierre Parignaux, " Le Cachemire à l'heur Afghane" , Le monde diplomatique : 49° année, n°574, Janvier2002, p 12

2- Christophe Jaffrelot, L'ind cotemporaine de 1950 à nos jours. (Paris, édition Fayard 1996) p 269.

3-جاسم تقي، مرجع سابق.

الجماعات على البرلمان الهندي في 19 ديسمبر 2001،و الهجوم على منطقة "كالوتشاك" في 14 ماي 2002، متهمة في نفس الوقت باكستان بدعم الإرهاب.

و قامت الهند بحشد قواتها على طول الحدود مع باكستان، التي ردت بحشد حوالي 80% من قواتها لمواجهة الهند، هذه الأخيرة التي كانت تهدف الى الانتقام من عملية "كارجل" و البرلمان الهندي في "سرينغار"،مراهنة على دعة الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار انها تحارب الإرهاب، و قامت باكستان بنشر صواريخ "شاهين" القادرة على حمل رؤوس نووية و هددت باستعمالها في حال عبور القوات الهندية للحدود الدولية، و أكدت أنها ستواجه العدوان الهندي بوسائل تفوق الجانب التقليدي.1

و أكدت الصين خلال هذه الأزمة أنها لا ترغب في حدوث مواجهة بين الهند و باكستان، يمكن أن تدفع المنطقة الى كارثة، في ضل امتلاك الطرفين للسلاح النووي و أدوات توصيله، لذلك حرصت الصين على تهدئة التوتر بين الجارتين النوويتين، فالرئيس الصيني حاول خلال مؤتمر الأمن الإقليمي في كازاخستان.

بدأت هذه الأزمة في 09 ماي 1999 بقيام 600 مقاتل كشميري بالتسلل الى القسم الهندي من كشمير، و تزعم الهند أنهم تسللوا تحت تغطية من الجيش الباكستاني، و قد نجح المتسللون في الاستيلاء على منطقة واسعة تقع على بعد 220 كم من "سرينغلر" وخصوصا مواقع "كارجل وراس" و هي منطقة تطل على طريق استراتيجي هندي،و ردت الهند على هذا الهجوم بدفع 50 ألف جندي الى كشمير و فاحت أربع جبهات قتال في كارجل قرب الخط الفاصل بين البلدين.2

أن يجمع الرئيس "مشرف" و "فاجباي" في لقاء مشترك، كما حاول التنسيق مع نظيره الروسي من أجل إيجاد حل للخروج من الموقف المتأزم في كشمير.

و ما يزيد في تعقيد النزاعات الحدودية في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، هو أخذها لأبعاد عرقية و دينية وحضارية و إستراتيجية، فالنزاع الحدودي بين أفغانستان و باكستان على سبيل المثال تغذية العوامل الاثنية، لأن أغلبية المناطق المتنازع عليها بين البلدين في إقليمي (بلوشستان و باشتونستان) مأهولة من "الباشتون" الذين يعود انتماؤهم العرقي الى سكان أفغانستان الأصليين، لذلك يعملون على استعادة هويتهم كجزء من الأمة الأفغانية، بينما يكتسي نزاع كشمير بعدا حضاريا حسب "صاموئيل هنتنغتون" (Samuel Huntington) .3

فجنوب آسيا هي ملتقى لثلاث حضارات إنسانية كبرى (الكنوشيوسية و الإسلامية و الهندية)، و هذا ما يمكن أن يكون مدخلا لفهم و تفسير العلاقات و النزاعات و أنماط التحالفات ضمن النظام الإقليمي لجنوب آسيا، فإقليم "كشمير" يقع حسب "هنتنغون" في خط الصدع،و بالتالي يعد من النزاعات المستعصية الحل،و التي تستمر لمدة طويلة و تخلف عددا كبيرا من الضحايا(2).

1- Christophe Jaffrelot, "L'ind contemporaine de 1950 à nos jours", Op. Cit, p 275.

2- Christophe Jaffrelot," Linde tensions régionalistes", Etat du monde(Annuaire geopolitique et économique Mondial), Paris, 1995, p 198.

3- Samuel Huntington, Le choc des civilisation et le reconstruire de l'ordre mondial, Traduit par Jean-Luc Fidel,(Paris: dition Odile Jacob, 1997), p 297.

و يفسر "هنتنغتون" التحالف الصيني الباكستاني على أنه انعكاس للسعي لجعل العلاقة تعاوني،و غير عدائية بين الحضارتين الكنفوشيوسية و الإسلامية،المعاديتين للحضارة الهندوسية، انطلاقا من مبدأ أن العدو المشترك يخلق مصالح مشتركة (3).

و مسلمو كشمير لا يهدفون الى إثبات هويتهم الإقليمية فقط، أو الى تأكيد عدم ارتباطهم بالهند العلمانية، بل يريدون نشر قيمهم الإسلامية الأصولية، و تأكيد انتمائهم لباكستان و العالم الإسلامي ..

و النزاع الحدودي بين الصين و الهند، يمس بمبدأ تاريخي مقدس لدى الصينيين، و المتمثل في تحقيق وحدة الأمة الصينية،و الحفاظ على سلامة ترابها، لهذا تعتبر خلافاتها الحدودية مع الهند بالدرجة الأولى, كحلقة في سلسلة خلافاتها الحدودية مع جيرانها الكثر في آسيا فللصين حدود برية و بحرية مع 21 دولة، لذلك لها الكثير من الخلافات الحدودية مع الدول المجاورة لها منها مطالبتها بتايوان و خلاف حدودي مع الهند حول إقليم "أكساي شين" و "أرشونال براديش"، كذلك هناك 33 كم من الحدود مع كوريا الشمالية غير محددة بعد "جبل بايتو"، خلاف حول جزر "بارسيل" التي تديرها الصين و لكن تطالب بها تايوان وفييتنام و كذلك أجزاء غير محددة من الحدود مع طاجكستان، أفغانستان، باكستان، روسيا و بورما1.

من الناحية الإستراتيجية يرجع سبب عدم تحمس الصين لإيجاد حل سريع للخلاف الحدودي مع الهند الى رغبتها بالأساس في خلق جبهتي توتر للهند مع كل من الصين و باكستان لتشتيت قواتها، ولتخفيف الضغط الهندي على باكستان، فالاتفاقيات التي تمت بين الطرفين حول حفظ السلام و الهدوء في عامي 1993 و 1996،و لا تسهم في حل النزاع الحدودي بينهما، فالهند ترى أن حل هذا النزاع الحدودي سيمهد لها الطريق الى نشر جيشها على حدودها مع باكستان، و هو ما تعترض عليه الصين، لأن مثل هذا الإجراء على حساب باكستان الصديق التاريخي للصين، إضافة الى كونه سيحبط الإستراتيجية الصينية القديمة، التي كانت تقوم دوما على وضع الهند تحت ضغط استراتيجي من الجهتين الباكستانية و الصينية.

و تدخل مساعي الصين لتأمين حدودها و حل مشاكلها الحدودية مع دول جنوب آسيا في إطار هدفها الرامي الى استعادة أراضيها، و ضمان أمنها حفاظا على وحدة البلاد، و توفير جو ملائم أكثر لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وإضفاء المزيد من الشرعية على النظام القائم، فقادة الصين الشيوعيون يبحثون عن الاستقرار على كافة حدود الصين, ذلك لأجل الإبقاء على الاقتصاد نشطا، والإبقاء على الحزب الشيوعي في السلطة.

اذ ورغم حيوية الأهداف في أجندة القيادة الصينية، الا أن الاهتمامات الأمنية تبقى كذلك من العوامل المحددة لسياسة الصين الإقليمية في جنوب آسيا، بسبب خصوصيات الإقليم المتميز بتنوع و كثرة النزاعات، وكونه مصدر للعديد من التهديدات التي تؤثر على الاستقرار الداخلي و الوحدة القومية الصينية، كالحركات الانفصالية المدعومة

1 - Foreign relations of the people's republic of China. From Wikipedia, the free encyclopedia, June, 8, 2009.at 19:17 In: "http://en.wikipedia.org/wiki/Foreign_relations_of_the_People's_Republic_of_China"

من قوى أجنبية، في "التبت" و "كسينجيانغ" و المشاكل الحدودية مع الهند بدرجة أولى وبوتان وأفغانستان و باكستان بدرجة أقل.

و يؤكد "جوزيف ناي" أن " الجغرافيا الاقتصادية لم تحل محل الجغرافيا السياسية، رغم أن مطلع القرن الحادي والعشرين قد شهد بوضوح امحاء الحدود التقليدية بين الاثنين، ذلك أن تجاهل دور القوة و مركزية الشؤون الأمنية، سيكون كتجاهل الأكسجين، ففي ظل الظروف العادية، يتواجد الأكسجين بكثرة فلا نعيره اهتماما يذكر، ولكن ما ان تتغير هذه الظروف و نبدأ في افتقاد الأكسجين،، حتى نعجز عن التركيز على أي شيء أخر"1.

المطلب الثاني : الصراع على النفوذ و القيادة الإقليمية

ينشأ الصراع من أجل بسط النفوذ و فرض الهيمنة، و الانفراد بالقيادة في نظام إقليمي، من وجود قوتين أو قوى مهيمنة أو طامحة للهيمنة، لكل منها إدراك قوي لنفسها كقيادة إقليمية، و كفاعل له من الإمكانيات والمقومات ما يؤهله الى قيادة نظام اقليمي،و توجيه تفاعلات ذلك النظام لخدمة مصالحه وأهدافه .

ان القوة الكبرى بطبيعة تكوينها تميل الى مراجعة المبادئ الأساسية لرؤاها الفكرية، و تكون حينها أكثر استعدادا للهجوم و التصادم، و هي تنزع أيضا إلى القوة، و الى بسط هيمنتها الإقليمية عبر البحار والأراضي، و هذا ما ينطبق بالضبط على الصين و الهند، فهما عملاقان آخذان في بسط هيمنتهما في آسيا، و متشابهان في تعداد السكان، ومختلفان في الرؤى و الأفكار2.

و يعد النظام الإقليمي لجنوب آسيا أحد ميادين الصراع الهندي الصيني من أجل الهيمنة و النفوذ، لا سيما أن كل بلد منهما ينظر الى نفسه باعتباره القطب الرئيسي في المنطقة، بشريا و ثقافيا و حضاريا3.

و هذا التنافس الصيني الهندي يؤثر على المناخ السياسي في النظام, من ناحية الاستقطاب، و تنوع التحالفات والولاءات، و نمط العلاقات بين دول النظام، و ذلك باختلاف الإستراتيجية المتبعة من كل طرف لتحقيق أهدافه وكسب أكبر عدد من دول النظام كحلفاء إلى جانبه، فالهند تحاول القيام بلعب الدور الرئيسي في منطقة جنوب آسيا، بشأن كافة الترتيبات الأمنية و السياسية و الأمنية، و هذا كجزء من سعيها للسيطرة على الفضاء الممتد من الخليج العربي، و خليج البنغال و المحيط الهندي الى آسيا الوسطى4.

طالما نظرت الهند للصين كأكبر تهديد عسكري محتمل لها، و كانت هذه النظرة هي القوة الدافعة للروابط الهندية مع الاتحاد السوفياتي سابقا بعد تردي العلاقات الصينية السوفياتية، و أدى الخلاف الحدود للهند مع الصين،و علاقات الصين مع باكستان، و خاصة مساعداتها العسكرية لإسلام أباد، ودعم البرنامجين النووي والصاروخي

1 - جوزيف،س.ناي، مرجع سابق، ص 36.

2- شيرين حامد، "العلاقات الصينية الهندية ..تطبيع أم تصادم؟ "،موقع سابق.

3- أحمد ابراهيم محمود، مرجع سابق،ص 56.

4- Issabelle Cordonnier, " L'inde et la Chine : la rivalité de deux titans ". Défense national : 53eme année, n°10, Octobre 1997.p 128.

لباكستان، إلى اعتبار الصين من أكبر اهتماماتها الأمنية...ان هدف الهند هو البقاء كفاعل مهيمن في جنوب آسيا، و كقوة مستقلة عن مجال التأثير الصيني1.

لتحقيق هدف الهيمنة و توسيع النفوذ في جنوب آسيا أمام التطلعات الصينية، عملت الهند على دفع الدول الصغرى في النظام الى الاعتراف بها كفاعل رئيسي في المنطقة، و القبول بالوصاية التي تمارسها على هذه الدول، و ربط اقتصاداتها و سياساتها بنظيرتها الهندية، لأن الهند تعتبر نفسها مركز النظام الإقليمي الذي يفرض على الدول الأخرى في النظام، أن يكون سلوكها منسجما في الدور الإقليمي للهند كقوة كبرى،و بالتالي فان سلوك الدول الأعضاء ينبغي أن يكون سلوكا مكملا لأمنها، و يعزز موقعها الإقليمي،و طموحاتها نحو لعب دور عالمي (2).

نتيجة لذلك تتمتع الهند بنفوذ و تأثير واسعين أمام بقية دول النظام باستثناء الصين و باكستان, فالدول مثل بنغلاديش و سرلانكا و بوتان و نيبال تشكل مجالا حيويا للنفوذ الهندي في جنوب آسيا حيث كانت الهند وراء قيام بنغلاديش كدولة مستقلة عن باكستان سنة 1971،و هنالك علاقات وطيدة تجمع البلدين لكن ينقصها في كثير من المواقف عامل التكافؤ، بحيث تبدو هذه العلاقات في كثير من الأحيان أشبه بعلاقات هيمنة من جانب الهند،و رغم وجود العديد من التوترات بين الجانبين من حين لآخر، إلا أن ذلك لا يقلل من حقيقة وجود حالة من التوافق الاستراتيجي بين الجانبين.

أما بالنسبة للعلاقات بين الهند و سيريلانكا، فان الهند تلعب دورا محوريا هاما في الحرب الأهلية الجارية في سريلانكا منذ عام 1983، و تعتبر هذه الحرب مسألة حساسة بالنسبة للهند،بسبب وجود أقلية "تاميية" فيها تنادي بالانفصال، و هو ما ترفضه حكومة سريلانكا أو من ناحية أخرى فان الهند تسعى الى الوصول الى حل سلمي للصراع في إطار دولة سريلانكا الموحدة،و ليس من خلال خلق كيان جديد للتاميل،حتى لا يؤدي ذلك الى تغذية النزعات الانفصالية المتعددة لدى الطوائف و الأقليات الأثينية المتواجدة في الهند،و على الرغم من أن الهند تدخلت عسكريا في الحرب الأهلية في سريلانكا السابق،إلا أنها تبنت حاليا وقفا يقوم على رفض التدخل عسكريا في النزاع الدائر حول شبه جزيرة (جافنا) بين القوات السريلانكية و المتمردين التاميل، ما لم يقدم الطرفان المعنيان بالنزاع طلبا بهذا الشأن2.

ولكن الهند في سعيها لبسط نفوذها في النظام الإقليمي لجنوب أسيا ،تواجه الصين الراغبة من جهتها في لعب دور محوري في تفاعلات هذا النظام، و إقامة علاقات إستراتيجية مع بقية دوله، سواء الدول الصغرى غير النووية, أو باكستان الدولة النووية و العدو التقليدي للهند، بهدف مد نفوذها أكثر في جنوب آسيا، و تقليص النفوذ الهندي.

إن إصرار الصين على صياغة علاقات و روابط متينة مع دول النظام، و هو دليل على عزمها على أن تصبح قوة متعددة الأبعاد في المنطقة، و رفضها لإبقاء جنوب آسيا كفضاء للنفوذ الهندي (المضطر للنفوذ) لأن الهند تنظر تقليديا

1- Paul H.B Godwin, Op.Cit.

2- John W.Garver. " China's South Asian interests and policies", a paper prepared for U.S.-China economic and security review commission, 22 July 2005 , In (http://www.uscc.gov/hearings/2005hearings/written_testimonies/05_07_21_22wrts/garver_john_wrts.pdf).

لجنوب آسيا كمنطقة طبيعية لأمنه أو كمجال للنفوذ الحضاري، و لكن التزايد الصيني في المنطقة، يتحدى و ضع الهيمنة التقليدي للهند في جنوب آسيا.

إذا توغلت الصين في جنوب آسيا كساحة أكثر ملائمة و سهولة لبسط نفوذها, ففي منطقة شرق آسيا تقف ثلاث قوى متحدية للصين (اليابان، الولايات المتحدة و روسيا)،أما جنوب آسيا فهي الساحة الأيسر للاختراق من قبل الصين، فهي لا تحتوي إلا على عدو واحد هو الهند، و من ثم جاء تدخل الصين التدريجي في المنطقة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، الأمر الذي أتى على حساب الهند، التي ترى أن الصين تشكل خطرا عليها أكثر من باكستان

و مرد ذلك التخوف الهندي هو اقبال الصين على تطوير علاقاتها مع الدول الصغرى في جنوب آسيا، فالتعاون والتبادل بين الصين و عدد من الدول الصغرى في جنوب آسيا، لم يكن مستساغا من قبل الهند، و لكن الصين واصلت توطيد علاقاتها مع تلك الدول، و مساندة رغبتها في تحقيق استقلالية صنع القرار.

ان إرادة و إمكانية جيران الصين من الدول الصغرى في جنوب آسيا في إدارة شؤونها و سياستها الخارجية ستكون أكثر أهمية و فعالية بالنسبة لتحقيق السلم و الاستقرار في مناطق الصين الحدودية، مما لو قامت الصين بتلك الجهود بمفردها ،لهذا الغرض قامت الصين بالعمل على الالتزام بضمان استقلالية الدول الصغرى في جنوب آسيا، و تدخل المساعدات المالية و المادية و العسكرية المقدمة من الصين لهذه الدول في هذا الإطار.

فالصين من خلال سعيها لتوسيع نفوذها في جنوب آسيا، تحاول تحقيق هدفها القومي الأول المتمثل في الحفاظ على وحدتها ،و استعادة كل أقاليمها و أراضيها، فبفضل دورها في جنوب آسيا ستعمل على ضمان تأييد دول النظام فيما يخص قضية التبت،و منع نشاطات الانفصاليين التبتيين انطلاقا من أراضي تلك الدول، و كسب تأييدها بشأن فضية تايوان-لمواجهة جهود تايوان الرامية الى توسيع روابطها بجنوب آسيا و من ثم الاعتراف بها- و ضمان حياد دول النظام في حال حدوث صدام صيني أمريكي حول تايوان بالنسبة للدول الصغرى في جنوب أسيا و التي تعيش في ظل الهند، الصداقة مع الصين تبدو جذابة في الغالب، و شعوب هذه الدول تنظر الى العلاقات مع الصين كأحسن ضمان لاستقلاليتها عن الهند، وكوسيلة لكسب قوة واقية أمامها، و تثمن الدول الصغرى في جنوب آسيا وضع الصين كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي بسبب إرادة الصين في توصيل صوت هذه الدول و المرافعة لأجلها أو لانتقاد الولايات المتحدة لصالح هذه الدول.1

و قد أدى ذلك الى ظهور تالف صيني مع جيران الهند من الدول الصغرى في المنطقة، الأمر الذي جعل الصين تحتل مكانة بالغة الأهمية لدى تلك الدول، و في منطقة جنوب آسيا ككل، و أصبحت تمثل عنصر الاستقرار لديهم، و كذلك عنصر القوة الذي يمكنهم من اتخاذ قرارات و سياسات مستقلة عن الهند، هذا فضلا عن الدور الاقتصادي المهم الذيتلعبه الصين في المنطقة، في كل من باكستان و بنغلاديش و نيبال و سريلانكا، حيث تعتبر الداعم الاقتصادي الأول لتلك الدول، خاصة باكستان التي تتمتع بعلاقات وطيدة جدا مع الصين2.

1- شيرين حامد "العلاقات الصينية الهندية ..تطبيع أم تصادم؟ "، موقع سابق.

2- Upendra Gautam. Op.cit.

لأن إقامة تحالف استراتيجي مع باكستان، يمكن الصين من تحقيق طموحها في لعب دور القائد الإقليمي في النظام، و مواجهة الطموحات الهندية، بسبب توفر عدة عوامل تجعل من وجود تحالف و تعاون بين الصين وباكستان أمرا مهما و حيويا للجانبين.

بالنسبة للصين:

تمثل باكستان أهمية إستراتيجية على عدة مستويات،منها :

- كون باكستان رابط و وسيط بين الصين و العالم الإسلامي و العربي, خاصة مع دول الخليج في ظل تزايد الطلب على الطاقة في الصين، لمواكبة وتيرة النمو الاقتصادي.
- وجود القوة الهندية في المنطقة، إذ و رغم التحسن الملحوظ للعلاقات بين الصين و الهند، فان التنافس الاستراتيجي بين القوتين الآسيويتين لم يختفي بعد مع عدم توقيع أي اتفاق حول تسوية الخلاف الحدودي بينهما وتطور البرنامج النووي الهندي،الموجه نحو الصين و خاصة الصواريخ الصينية المنتصبة في التبت، أكثر مما هو موجه لباكستان.
- مصلحة الصين إستراتيجية في خفض التوتر على حدودها، سيسمح لها بحرية المناورة، و متابعة توحيد كل الأقاليم الوطنية في تايوان و بحر الصين، و التحالف مع باكستان يساهم في تحقيق هذه الأهداف، لأن الهند تعتبر في نظر الخبراء الصينيين كعدو، و احتفاظ الصين بعلاقات مميزة مع باكستان يساعد في منع الهند من محاولة الهجوم على الحدود الصينية، لأن الهند ستكون حينها في مواجهو مفتوحة على الجبهة الباكستانية كذلك مما سيشتت قواتها
- باكستان حلقة مهمة لربط الصين بعدة مناطق اقليمية مجاورة, بالنظر للموقع الجيوبوليتيكي المهم الذي تتمتع به والذي جعلها تستند على سياسة إقليمية تقوم على ما يعرف ب "الدوائر الاقليمية المتداخلة"(*)،فالصين تدرك أن تحالفها مع باكستان يوفر لها "كاراتشي" و "أورمارا" و"جوادار" القريبة لمدخل الخليج الفارسي و آسيا الوسطى, لأن الوصول الآمن إلى القواعد البحرية في موقع باكستان الجغرافي يطل على مداخل ثلاثة (جنوب و غرب و وسط آسيا).

وبذلك تشكل باكستان منفذا للانتشار الصيني، و زيادة نفوذها و أدوارها على الصعيد الآسيوي عموما، وعلى صعيد جنوب آسيا خصوصا، بالنظر لعلاقة باكستان النزاعية مع الهند 1.

بالنسبة لباكستان:

إن البيئة الأمنية المتوترة في جنوب آسيا،و سوء علاقات الجوار بين باكستان و الهند و حدة التنافس الاستراتيجي بينهما، هاجس التعرض للتقسيم بعد حرب 1971 التي أفرزت استقلال بنغلاديش، والرغبة في تطوير القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية،و عدم الاستقرار الداخلي بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية،و ضعف المؤسسات السياسية الباكستانية،كلها عوامل أدت إلى حاجة باكستان الى حليف إقليمي يساندها على تحقيق قفزة اقتصادية،و تطوير برنامجها النووي والصاروخي، يبدو أن الصين هي الحليف الأمثل الذي له من المصالح الإستراتيجية في جنوب آسيا ما

1- Valerie Niquet, "Les relatios Sino-pakistanaise depuis la fin de guerre froide", Défense national, 53eme année, n°1, Octobre 1997, p p 138-139.

يدفعها لإقامة تحالف استراتيجي مع باكستان،هذه الأخيرة التي تعتبر علاقتها مع الصين الأهم و الأكثر حيوية لها بالنظر للمعطيات التالية :

*هذه الدوائر هي:1-الدائرة الأولى: جنوب أسيا، تتركز علاقتها فيها مع الهند/2-الدائرة الثانية جنوب غرب أسيا ايران تركيا ودول الخليج/3-الدائرة الثالثة: أفغانستان و جمهوريات أسيا الوسطى/4-الدائرة الرابعة: تتركز علاقاتها فيها مع الصين.

الصين قريبة جغرافيا من باكستان، و قريبة من الهند كذلك، و لها خلافات مع الهند، و لها مصلحة في منع تصاعد الهيمنة الإقليمية الهندية في جنوب آسيا، و لذلك تراهن باكستان على الصين لخلق توازن مع الهند، و هو أحد العوامل الرئيسية لتطوير علاقتها مع الصين.

الصين هي الممول الأول لباكستان بالأسلحة، و ما كان للبرنامج النووي الباكستاني أن يتقدم من دون المساعدة الصينية، وكذلك الشأن بالنسبة لبرنامج تطوير الصواريخ البالسيتة ،وتحديث الجيش الباكستاني من خلال بيع معدات عسكرية مختلفة ،مثل طائرات F7 المقاتلة...وبيع صواريخ باليستية متوسطة المدى M11،وتقديم مساعدات تقنية في إنشاء مركب الطيران في "كامرا"(KAMRA) ولانشاء مستودع "كراتشي" البحري، وبيع معدات مخصصة لتخصيب اليورانيوم، و في الفترة ما بين 1988-1992 ارتفعت المبيعات العسكرية الصينية لباكستان الى 1.2 مليار دولار،مع توقيعهما لبروتوكول حول مسائل الانتاج والأبحاث ونقل التكنولوجيا في مجال الدفاع1.

-في الجانب الاقتصادي تستفيد باكستان من المساعدات الصينية، خاصة بعد أن تقلصت المساعدات الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة،و تأثرها بانعكاسات حرب الخليج في بداية التسعينات، وتدرج الصين مساعداتها الاقتصادية لباكستان، في إطار التعاون جنو ب-جنوب، حتى و إن كانت مساعدات متواضعة مقارنة باحتياجات باكستان إلا أنها مهمة، و تشارك الصين في الكثير من المشاريع التي تمس قطاعات الطاقة وخاصة الطاقة الهيدروليكية، و النقل، و المناجم، و النسيج و الصناعات الغذائية وغيرها.

و هكذا بينما تسعى باكستان لتوطيد علاقاتها مع الصين، تسعى الهند على العكس من ذلك لتكون قوة قادرة على منافسة الصين في مختلف المجالات، فالعلاقات الهندية الصينية هي على النقيض تماما من العلاقات الباكستانية الصينية.

فحيث نزاع على الأرض هنا (الخلافات الحدودية بين الهند و الصين)،تعاون من أجل استعادة الأرض هناك (مساندة باكستان لضم تايوان للصين)،و حيث سباق تسلح هنا،تعاون و تكامل في الميدان العسكري هناك، وحيث تخوف من الحرب هنا،سعي لتوطيد العلاقات الودية و السلم هناك،و حيث تفتح على الولايات هنا (التقارب الهندي الأمريكي)،تنفتح باكستان على الصين أكثر.

كل هذه المؤشرات تجعل من تحالف باكستان و الصين ضرورة حتمية،لموازنة النفوذ الهندي في النظام، خاصة مع بروز مشكلة الطاقة كأحد العوامل التي تؤثر بشكل كبير و مباشر على مدى نجاح أي من الفاعلين الطامحين للهيمنة

1- Valérie Niquet. Op.Cit. pp. 141-142.

في جنوب آسيا (الصين و الهند) من الوصول إلى هدفهما،لأن النمو الكبير لاقتصاد البلدين أصبح يتطلب كميات أكبر من الطاقة لضمان استمرارية المؤشرات الإيجابية للنمو، وضمان الاستقرار الداخلي،و توفير الموارد اللازمة لتحقيق الطمو حات السياسية لكلا البلدين،في لعب أدوار فاعلة كقوى إقليمية،ذات تطلعات عالمية مستقبلا.

على ضوء ذلك بادرت الصين وباكستان بإقامة مشروع كبير لإنجاز ميناء"جوادار"(Gwadar)، في مارس 2002 ،بعد موافقة الصين على منح 198 مليون دولار من أصل 248 مليون دولار المطلوبة لإتمام الشطر الأول من المشروع،كما استثمرت كذلك في هياكل قاعدية مكملة للمشروع، بتمويلها لإنجاز طريق رابط بين ميناء "جوادار" ووسط مدينة "بلوشستان"،مرورا بمدينتي "كراتشي"و"كيتا" وميزة هذا الميناء أنه لا يبعد إلا ب 250 ميل عن مضيق هرمز الدي تنقل عبره حوالي 40 % من طلبات النفط العالمي، لذلك سيكون الميناء كنقطة شحن مفتاحية في المنطقة .

استراتيجيا، سيضاعف الميناء من أهمية باكستان في المنطقة، و سيسمح للصين بتنويع و تأمين خطوط نقل وارداتها من النفط، تزامنا مع كسبها لمنفذ نحو الخليج الفارسي، و بفضل ميناء "جوادار" دائما ستحظى الصين بنفوذ معتبر في المنطقة، بكسبها لمنفذ استراتيجي نحو بحر العرب، و المحيط الهندي، مما سيسمح لها بمراقبة نشاطات البحرية الأمريكية في هذه المياه، و رصد أطوار التعاون البحري الهندي الأمريكي، فضلا عن دور هذا الميناء في ربط الاقتصاد الباكستاني و دمجه أكثر في الاقتصاد الصيني(1).

وهذا ما يفسر مسارعة الهند لمواجهة التعاون الصيني الباكستاني لانجاز ميناء"جوادار" من خلال إدخالها لإيران و أفغانستان في حلف اقتصادي و استراتيجي ثلا ثي، لإنجاز ميناء "شاباهار"الذي تشرف عليه إيران، و سيكون هذه الميناء في خدمة صادرات و واردات الهند، مع إنشاء طريق يربط أفغانستان و آسيا الوسطى، وتساهم الهند في بناء طريق ب200كم ،يربط ميناء "شاباهار"بافغانستان أين سيكون بإمكان الهند استعمال هذا الطريق نحو الميناء، من أجل شحن صادراتها و وارداتها من و إلى آسيا الوسطى (و منها المنتجات الطاقوية طبعا)(2).

و فيما يخص موقف الهند من سياسة الصين المساندة لخروج الدول الصغرى في جنوب آسيا من دائرة النفوذ والوصاية الهندية، رفضت الهند أي محاولة من تلك الدول لتغيير ولاء و تحويلها نحو الصين، متبعة في ذلك سياسة تقوم على فرض العقوبات أو التهديد بها من جهة، وسياسة مرنة تقوم على الحوار و حسن الجوار من جهة أخرى.

و تتمتع الهند بالعديد من الامتيازات الجغرافية و الاقتصادية و العسكرية، و بإمكانها معاقبة دول جنوب آسيا بسبب روابطها مع الصين، مثلما كان الحال حين فرضت عقوبات إقتصادية على نيبال 1989-1990 ،عندما رفضت تجديد اتفاقية العبور مع نيبال، و هذا كأداة ضغط على حكومة هذا البلد التي بدأت تميل نحو التعامل مع الصين)،و هذا ما أجبر نيبال على التراجع عن صفقة شراء الأسلحة الصينية، أو مثلما فعلت مع سريلانكا بسبب علاقاتها الأخيرة مع

1- Urvashi Aneja. "Pakistan-China relations: recent developments (Jan-May 2006)". IPCS special report Institute of peace and conflict studies, New Delhi, June26. 2009.at 21:19 In: "http://www.ipcs.org/IPCS-Special-Report-pdf".

2- ibid.

الصين، كما تستطيع الهند كذلك توظيف نفوذها لعرقلة مبادرات الصين وإقناع حكومات جنوب آسيا بعدم الذهاب بعيدا في التعامل مع مخططات بكين(1).

أما القسم الثاني من السياسة الهندية لكسب ولاء دول النظام، فيتمثل في انتهاج الحوار والتعاون، و تجلت ملامح هذه السياسة مع وصول "ناراسيماراو"narasimharao لرئاسة الوزراء في 1990 و فتحه لحوار مع الدول المجاورة مثل بنغلاديش حيث تم فتح حوار بين البلدين في 24 فيفري 1990 لحل مشكلة تقسيم مياه نهر "الغانج" التي تؤثر على أمنهما المائي.

كما قام " ناراسيماراو " بزيارة لنيبال،تكريسا لإرادة الهند في تحسين العلاقات مع هذا البلد،ومساندة تجربته الديمقراطية الفتية،و التحاور بشأن تجديد اتفاقية العبور و التجارة بين البلدين،و عقد اتفاقيات اقتصادية وثقافية،و تشجيع نيبال للانعتاق من التأثير الصيني (2).

و إدراكا منه أن تحقيق أهداف الهند يمر عبر تحسين علاقاتها مع جيرانها، تبنى وزير الخارجية ثم رئيس الوزراء فيما بعد"اندار كومار قورجال"inder kumar gurjal سياسة تجاه جنوب أسيا عرفت" بمبدأ قوجرال" doctrine de gurjal ،و الذي يقوم على أساس حسن الجوار وتسوية الخلاقات بطرق سلمية.

و قد أفرزت هذه السياسة بعد تطبيقها في صيف 1996 نجاحا سريعا ممتازا،مع كل من سريلانكا وبنغلاديش خصوصا، و لكن العلاقة الأصعب تبقى مع باكستان،بسبب الدعم الصيني للبرنامج النووي و الصاروخي لباكستا ن(3)،و بسبب الدعم السياسي المطلق الذي تقدمه باكستان للصين في كل القضايا الحساسة،حيث تستغل باكستان أية زيارة رسمية لتؤكد للصين دعمها بخصوص مسائل حقوق الإنسان، تايوان و التبت، مثلما حدث عند زيارة الرئيس الباكستاني "فاروق لوقاري" للصين،عند تحادثه مع رئيس الوزراء "لي بنغ"(Li Peng) والرئيس "جيانغ زيمين" في 1997(4).

و أمام الإستراتيجية الصينية القائمة على نشر نفوذها في جنوب آسيا، من خلال علاقاتها مع باكستان ،واتجاهها نحو تقديم نفسها للدول الصغرى في النظام على أنها عامل الاستقرار والتنمية،والقوة الموازنة للهند،مستغلة وزنها كعضو دائم في مجلس الأمن،و قوة فاعلة في المحيط الهادي،وذات قدرات عسكرية و اقتصادية معتبرة، تبنت الهند توجها جديدا في إطار سعيها لدعم مكانتها الإقليمية و الحفاظ على نفوذها في جنوب آسيا، يقوم على توسيع مجال تأثيرها خارج حدود شبه القارة الهندية،و البحث عن فضاءات جديدة لتقوية أدوارها،و مواجهة المد الصيني، وذلك بتقوية وجودها وعلاقاتها في شرق وجنوب شرق آسيا. فقد طورت الهند سياسة "أنظر شرقا"(look east) الهادفة الى منافسة النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا،و هي الدولة الجنوب آسيوية الوحيدة التي دخلت في حوار شراكة كامل مع دول

1- John W. Garver. Op.Cit.

2- Christophe Jaffrelot. "Inde: Une alternance pour quel renouveau?". Etat du monde (Annuaire géopolitique et économique mondial): Paris, 1991. p. 256.

3- Isabelle Cordonnier. Op.Cit. p. 129.

4- Valérie Niquet. Op.Cit. p. 139.

رابطة "أسيان"(ASEAN) ،وكعضو في "المنتدى الاقليمي الأسيوي" ARF إلى جانب الصين باحثة عن مواجهة النفوذ الصيني، من خلال توسيع علاقاتها السياسية ،الاقتصادية و العسكرية في جنوب شرق أسيا ([1]).

و تبنت الهند هذه السياسة كامتداد لصراعها من أجل النفوذ و القيادة الإقليمية في جنوب آسيا، إذ اتبعت خيار الاتجاه شرقا لتجنب الوقوع كضحية للإستراتيجية الصينية في جنوب آسيا، لأن الدعم الصيني لباكستان يهدف إلى تقوية وضعها أمام الهند، و بالمقابل إضعاف الهند أمام الصين، و إجبار الهند على مواجهة جبهتين في نفس الوقت، و حتى تتجنب هذا الوضع، رفضت الهند حصر نطاق نفوذها في شبه القارة الهندية، لأن ذلك لا يخدم مصالحها الاقتصادية فعملت على تطوير علاقاتها بدول جنوب شرق آسيا.

سياسيا و استراتيجيا، قدمت الهند نفسها لدول المنطقة على أنها عامل استقرار هناك، و ثقل موازن للصين، وعملت على تخفيف مخاوف دول جنوب شرق آسيا من القوة الهندية، و توجيه أنظارها نحو تطلعات الهيمنة الصينية.

أما اقتصاديا،فالهدف هو تنويع الروابط مع الاقتص اديات الديناميكية لدول جنوب شرق آسيا، من أجل تسريع تنميتها.

أخيرا و بطريقة أكثر شمولا، تبحث الهند عن الحصول على بعد آسيوي أوسع، وذلك يمر خاصة عبر الاندماج في التنظيمات الاقليمية ،مثل "منتدى أسيا المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي"(APEC)،و"منتدى الحوار الاقليمي"(ARF)،وأيضا من خلال "مجلس التعاون الأمني في أسيا المحيط الهادي"(CSCAP) ([2]).

و هكذا يتضح أن الصراع من أجل النفوذ بين الصين و الهند في جنوب آسيا، يعد امتدادا للصراع الأشمل بين القوتين الآسيويتن للهيمنة على القارة الآسيوية ككل، و يعكس تطلع كل منهما للاضطلاع بدور عالمي، لذلك يعتبر الصراع بينهما من أجل فرض الهيمنة في جنوب آسيا خصوصا،و في القارة الآسيوية عموما، مجرد تمهيد لأخذ مكانتهما كفاعلين لهما طموحات تتعدى نطاق الأدوار الإقليمية المحدودة، مقارنة بما يسعيان إليه من دور عالمي مؤثر و بارز.

و يرجح "هنتنغتون" أن يكون الاتجاه العام للعلاقة بين البلدين تنازعيا، لأن كلا منهما يشعر بحجمه من ناحية، ومركزيته الإقليمية من ناحية ثانية،و بأنه تعبير عن حضارة متميزة من ناحية ثالثة([3]).

إلا أن هذا مجرد رأي فقط ،فمن الممكن أن نشهد تقارب إستراتيجي بين الصين والهند قد يكون إقتصاديا أو سياسيا أو حتى عسكريا ،وبالتالي يكون الإتجاه العام للعلاقات بين البلدين تعاونيا،على عكس ما يرجح له أغلب المحللين إنطلاقا من وصف جنوب أسيا بأخطر منطقة في العالم.

و الواقع أن الصراع بين الصين و الهند، لا يرتكز في حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين، ولكنه يمثل صراعا على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب آسيا، كما يمثل انعكاسا لمحاولة كل دولة منهما في أن تصبح الدولة الإقليمية العظمى بدون منازع([1]).

1- Paul H.B Godwin. Op.Cit.

2- Isabelle Cordonnier. Op.Cit. pp. 129.130.

3- وليد سليم عبد الحي،مرجع سابق،ص.174.

المطلب الثالث : سباق التسلح و انتشار الأسلحة النووية:

تتميز البيئة الأمنية للنظام الإقليمي لجنوب آسيا بالتوتر،مع وجود نزاعات ذات طبيعة متنوعة، ضمن أو بين دول النظام سواء الصغرى أو الكبرى،تستخدم الساحة الدولية في جنوب أسيا وتستخدمها الدول الأسيوية وسيلة لتبرير استراتجيات الردع المرتبطة ب"السياسة الواقعية"(Realpolitik)والمتمثلة في النزعة إلى جمع القوة على حساب الخصم(2).

فمن "النزاعات داخل الدول-الداخلية-" (Intra-States Conflicts)،مثل الحرب الأهلية في سيريلانكا بين الحكومة و "نمور التاميل"، وفي نيبال بين الحكومة و الثوار "الماويين"،و الحركات الانفصالية في اقليمي "التبت" و "كسينجيانغ" في الصين، و التوترات الطائفية بين "الهندوس" و"المسلمين" و "السيخ" في الهند ،وكذلك الاضطرابات السياسية، و تزايد المطالب الانفصالية بإقليمي "بلوشستان" و "باشتونستا ن "في باكستان. ،وأهمها النزاع /الصراع حول (Inter-States Conflicts)إلى "النزاعات بين الدول-الدولية- كشمير بين الهند وباكستان مع اكتساب الدولتين للأسلحة النووية ،والخلافات الحدودية بين الصين والهند وصراعهما من أجل النفوذ والزعامة الإقليمية، و احتمال تجدد الخلافات الحدودية بين باكستان وأفغانستان بعد تأسيس حكومة أفغانية جديدة، و نهاية حكم طالبان فضلا عن التطورات الجديدة، بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان، و التمركز الأمريكي في آسيا الوسطى، قريبا من الصين والهند، و زيادة حدة التنافس حول الموارد الطاقوية في بحر قزوين.

ليس من المفاجئ إذا في ظل هذه المعطيات أن توصف جنوب آسيا من قبل "ريتشارد هاس" (Richard Haas)،بأنها منطقة خطيرة وفريدة(3)،وأن يصنفها التقرير السنوي الذي يعده "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام " (SIPRI) على أنها الإقليم الذي حققت فيه النفقات العسكرية، زيادة أكثرمن غيره من الأقاليم في العالم سنة 2004 بنسبة 14.3%(4)

و نتج عن ذلك سيطرة الشك و عدم الثقة على علاقات دول النظام، فأي تطورات إستراتيجية تطرأ لدى أي طرف، تثير الشك لدى الأطراف الأخرى، التي تعتبرها موجهة ضدها، فمثلا عندما زادت الهند ميزانيتها العسكرية عام 2000 بنسبة 28.2 %، ووصلت إلى حوالي 13 مليار دولار، أثار ذلك ردود فعل عنيفة من جانب باكستان، التي اعتبرت هذه الخطوة دليلا جديدا على نوايا الهيمنة العسكرية الإقليمية لدى الهند، و أنها تسعى إلى إشعال سباق جديد للتسلح في جنوب آسيا، أنها تخل بميزان القوى في المنطقة، لأن الميزانية العسكرية الهندية تعادل ميزانية باكستان بالكامل(5).

1-أحمد ابراهيم محمود،مرجع سابق،ص.58.

2-توازن القوى في جنوب أسيا،مرجع سابق،ص.21.

3)-John Arquilla. Op.Cit. p. 19.

4-اليزابيث سكونز و أخرون،"الانفاق العسكري"،مرجع سابق،ص.456.

5-احمد ابراهيم محمود،مرجع سابق،ص.56.

و عندما ارتفعت النفقات العسكرية الصينية،في إطار سعيها الرامي إلى تحديث جيشها، أين زادت ميزانيتها العسكرية ب26 % في الفترة الممتدة مابين 1988-1995،أي ما يعادل 24 مليار دولار ،اعتبرت ذلك الهند تهديدا لها، قررت هي الأخرى رفع ميزانيتها العسكرية(1).

وتابع الإنفاق العسكري في جنوب أسيا سنة 2000 اتجاهه التصاعدي الذي دأب عليه مند مدة طويلة ،وثمة استثناءان لهذا الاتجاه، حيث خفضت بنغلاديش و سريلانكا إنفاقهما العسكري في سنة 2002،و يرجع الإنخفاض في سريلانكا إلى حد كبير إلى استمرار عملية السلام، في حين كانت القيود الاقتصادية العامل المقرر في بنغلاديش... ويرجع السبب الرئيس لزيادة الإنفاق العسكري في جنوب آسيا في فترة السنوات العشر الماضية هو النزا ع...-وحسب رأينا هو الخوف-،فباكستان واجهت مشكلة أمنية على ثلاثة محاور سنة 2000 ،فقد نشرت قواتها المسلحة على حدودها مع أفغانستان، و على خط المراقبة بينها و بين الهند على حد سواء، وفي الوقت نفسه كان هنالك مشكلة أمنية داخلية، نتيجة الاستياء الشعبي و الإضطراب الداخلي، الذي أثارته سياسة الحكومة المؤيدة للولايات المتحدة في حربها التي خاضتها على أفغانستان، وقد زاد النزاع المتواصل مع باكستان الإنفاق العسكري في الهند بنحو 60 % في السنوات العشر الماضية، كما أن الهند التي تطمح لأن تكون قوة إقليمية، فتأثرت بالزيادات الكبيرة في الإنفاق العسكري الصيني(2) . وظلت الهند تنظر للصين على أنها مصدر التهديد الرئيسي لها، منذ هزيمتها العسكرية أمام الصين سنة 1962، و قد ازداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب قيام الصين بإجراء التفجير النووي الأول لها عام 1964،حيث شعرت الهند بعد ذلك أنها متخلفة من حيث القوة والوضع الاستراتيجي عن الصين، مما دفع الحكومة الهندية آنذاك إلى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي، بالتالي يبدو أن سياسة الأمن القومي الهندية، ظلت محكومة بصورة تقليدية بمتابعة التطورات الإستراتيجية الجارية في القوة العسكرية الصينية، و قد ازداد هذا التوجه خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الهند تولي اهتماما كبيرا للتطورات الحالية و المستقبلية في القوة العسكرية الصينية، التقليدية والنووية، بالإضافة إلى رصد ومتابعة التعاون الاستراتيجي و النووي بين الصين وباكستان(3).

إذ يبدي الساسة و العسكريون في الهند قلقا كبيرا بسبب التطورات التي يعرفها برنامج تحديث القوات العسكرية الصينية، فالميزانية العسكرية الصينية ارتفعت ب 26 %، ما بين 1988-1996 لتصل إلى 24 مليار دولار، (في الوقت الذي انخفضت فيه الاعتمادات العسكرية الهندية ب 20 % لتصل إلى 7.6 مليار دولار خلال نفس الفترة)،و يهدف برنامج التحديث الصيني إلى اكتساب قوة بحرية قادرة على القيام بعمليات في المحيط، و توسيع و تحسين الترسانة النووية، و تمويل الدول المجاورة للهند، مثل تصدير التكنولوجيا النووية و الباليستية، بينما لم يكن للهند نظم تسلح إلى غاية 1990، لذلك انطلقت منذ 1996 في جهود لتحديث قواتها، واشترت معدات متطورة من روسيا(40 طائرة SU 27 في ديسمبر 1996،وغواصتين من نوع "كيلو" KILO في جوان 1997) ،ولكن يبقى ذلك غير كاف مقارنة بالجهود الصينية، التي بدأت منذ مدة طويلة، و بطريقة أكثر تنظيم خاصة من ناحية التمويل المالي(4).

1-Isabelle Cordonnier. Op.Cit. p. 131.

2-اليزابيث سكونز و أخرون،"الانفاق العسكري"، مرجع سابق، ص ص.505-506.

3-احمد ابراهيم محمود ،مرجع سابق،ص.58.

4- Isabelle Cordonnier. Op.cit. pp. 131-132.

فبرنامج التحديث الصيني من أهم برامج تحديث القوات العسكرية في العالم، و يندرج في إطار الاستراتجية الشاملة للتحديث و الاصلاح في مختلف المجالات التي تتبعها الصين منذ 1978.

و تعمل الصين على بناء مؤسسة عسكرية عصرية بناء على إستراتيجية قومية تقوم على ثلاثة خطوات، الخطوة الأولى تهدف إلى وضع قاعدة صلبة ترتكز عليها عملية التحديث بحلول عام 2010 ،أما الخطوة الثانية فهدفها هو تحقيق تقدم أساسي ملموس بحلول 2020 ، في حين تهدف الخطوة الثالثة إلى تحقيق الغاية الإستراتيجية لعملية التحد يث، المتمثلة في بناء قوات مسلحة صينية قادرة على التحكم في التطورات التي تتيحها الثورة في الشؤون العسكرية، وتكون قادرة على كسب حرب معلوماتية مع منتصف القرن الحادي والعشرين(1).

من الإجراءات الأولية التي قامت باتخاذها كان تقليص أفراد جيش التحرير الشعبي القيادة الصينية إذ يعتبر من الناحية العددية أكبر جيش في العالم، يصل عدده إلى حوالي ثلاثة ملايين فرد، وهو ما يساوي حسب إحصائيات 1991 ما نسبته 25.7 % من عدد العسكريين في العالم(2).

و حتى يكون الجيش الصيني مناسبا من حيث الحجم، محكم التنظيم، مرنا في القيادة و التحكم، وقويا في قدراته القتالية أعلنت الصين سنوات 1997،1985 و2003 عن تقليص عناصر الجيش بمليون فرد،2500 ألف فرد على التوالي، وأتمت عملية التقليص في سنة 2005 ليصل إلى 2.3مليون فرد.

بالمقابل تم رفع النفقات العسكرية، فبعد أن كان متوسط الزيادة السنوية في نفقات الدفاع يقدر ب 1.23 % في الفترة من 1979-1990،عرف متوسط الزيادة في هذه النفقات ارتفاعا في الفترة من 1990-2005ب 15.36 %(3)*.

و لكن هذه النفقات تظل محل خلاف من جهة، و يجب النظر إليها من زاوية نسبتها إلى الناتج الداخلي المحلي زمقارنة مع نفقات دول أخرى، خاصة القوى الكبرى من جهة أخرى، فعلى الرغم من الارتفاع في الإنفاق العسكري في الصين سنة 2004 بمقدار 2.4 مليار دولار أو 7%، فإن تلك الزيادة تقل عن معدل النمو السنوي في النفقات العسكرية الصينية البالغ 11.5% ، في الفترة ما بين 1995-2003 ، كما أنها أدنى من معدل النمو الاقتصادي المقدر ب 9%، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من الانخفاض في النفقات العسكرية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي الصيني(4).

1- China's national defense in 2006. Issued by the Information Office of the State Council, People's Republicof China, December 29, 2006. In: "http://fas.org/nuke/guide/china/doctrine/wp2006.html".-

2-وليد سليم عبد الحي،المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010،مرجع سابق،ص.131.

3-China's national defense in 2006. Op.Cit.

*تجدر الاشارة إلى أن حجم الانفاق العسكري الصيني يزداد ولكنه يتراجع من حيث النسبة الى الناتج القومي الاجمالي,فقد كانت نسبة الانفاق الدفاعي الى الناتج المحلي القومي الإجمالي 5.6% عام1979انخفضت الى 1.3%عام 1994..غير ان اغلب الدراسات الاميريكة ترى ان حجم الانفاق العسكري الصيني يفوق ذلك بكثير ،ذلك أن اأارقام الصينية لا تشمل النفقات الخاصة بالشرطة العسكرية التي تعتبر قوات احتياطية ولا تشمل برامج التطوير النووي التي يتم ادخالها مع نفقات وزارة الطاقة ,وان بعض نفقات شراء الاسلحة لا تدرج ضمن النفقات المعنية مثل صفقة شراء 27طائرة روسية عام 1995..وعند العودة إلى تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتجية نجد أن النفقات العسكرية الصينية عام 1993 تقدر ب 30مليار دولار وما بين 87و90مليار دولار حسب التقديرات الامريكية ،بينما تساوي 20مليار دولار حسب البيانات الرسمية 1الصينية.-أنظر وليد سليم عبد الحي،المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010،مرجع سابق. ص ص.136-138.

4- اليزابيث سكونز واخرون,"الانفاق العسكري".في التسلح ونزع السلاح و الامن الدولي.الكتاب السنوي2005،تقرير معهد ستوكهولم الدولي لابحاث السلام،مرجع سابق،ص.475.

ومن جهتها تتابع الهند هذه التطورات في برنامج الت حديث الصيني بقلق، كما لم تتوقف عن محاولة تحقيق تكافؤ مع الصين في المجالات العسكرية، و إجراء التجارب النووية باعتبارها خطوة مهمة على هذا الطريق من وجهة نظر الحكومة الهندية، و من ثم قامت الهند بإجراء التفجيرات النووية الخمسة يومي 11 و13 ماي 1998،والتي تمثل رسالة غير مباشرة موجهة أساسا للصين ،وتجسد الإعتقاد الهندي بأن الأسلحة النووية تختصر الطريق إلى التمتع بمكانة القوى العظمى في العالم الحديث(1).

و رفعت الهند من حجم نفقاتها العسكرية، حيث شهد عام 1998 (السنة التي وصل فيها حزب بهاراتيا جاناتا المتطرف للسلطة) طفرة استثمارية هائلة في المجالات العسكرية، حيث قفزت ميزانية الدفاع من 13%الى 25%سنويا،وحرصت المؤسسة العسكرية على إمتلاك التكنولوجيا الحديثة بهدف بناءقاعدة تحديث عريضة ودعم المهارات التخطيطية،وهكذا أصبحت القوة العسكرية الهندية ترشحها لممارسة دور أكثر فاعلية في الشؤون الاقليمية والعالمية(2).

و رغم أن الهند و الصين قد اتفقتا على التعاون أكثر، فيما يخص حل مشكلة الحدود، و مكافحة "الإرهاب" ، والتجارة، إلا أن عنصر الشك تجاه الصين في الهند مازال مسيطرا، حيث أن النقاشات التي دارت في شهر مارس 2003 بين العسكريين و المسؤولين الحكوميين الهنود، خلصت إلى أن الصين تمثل أحد التهديدات الرئيسية للهند، لذلك تقوم إستراتيجية الأمن الهندي حاليا على استعمال التهديد الصيني كأحد الأسباب العقلانية لبناء نظم تسلح جديدة، لأن الصين بإمكانها الوصول إلى جميع أنحاء الهند بفضل ترسانتها النووية ،و شراء الهند لطائرات(SU 30 MKI) روسية الصنع، تعد كرد على ذلك التهديد الصيني، وكجانب من جهودها لتقليص الفجوة العسكرية بينهما، و يسود إعتقاد في الهند مفاده أن الصين لن تعامل الهند كقوة مكافئة، إلا إذا استطاعت الرد على التهديد النووي الصيني، ويشعر الهنود بالإحباط بسبب تعطل جهود حل الخلاف الحدودي مع الصين، التي تتحرك ببطء منذ بداية الحوار السياسي بين البلدين سنة 1988 ،باختصار فالهند ترى أن الصين لا تعتبرها كقوة آسيوية و إقليمية معترف بها، ولتغيير هذا التصور، الكثير من الهنود يحسون بالحاجة لبناء ترسانة عسكرية أقوى و أفضل، بينما يرى آخرون أن الهند لا يمكنها أبدا ربح سباق تسلح مع الصين(3)

وكانت الهند في كل مرة تقوم بتجربة نووية تبعث برسائل تبرير إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير هذه التجارب، بحجة أنها تسعى لحماية أمنها الإستراتيجي و حماية نفسها من أي تهديد صيني محتمل-وقد تكون لتحقيق أهداف أخرى لانستطيع تحديدها- ومن بينها الرسالة التي أرسلها الوزير الأول الهندي "فيجباي"إلى "الرئيس الامريكي "بيل كلينتون"بعد قيام الهند بتجارب نووية في 11-13 ماي 1998 والتي كان فيها التهديد الصيني هوالحجة المركزية لهذه التجارب(4).

1- عبد العزيز حمدي عبد العزيز،مرجع سابق،ص.81

2-ايمان عمر الفاروق،موقع سابق.

3-Col Mona Lisa D. Tucker. Op.Cit.

4- Atal Bihari Vajpayee, «india's letter to clinton on the nuclear testing», publiée dans The New YorkTimes, 13 mai 1998

وهدا ما جعل بالرئيس الأمريكي "بيل كلينتن" يؤكد قبل زيارته إلى الصين في جوان 1998 على"تسوية قضية التسلح النووي في جنوب أسيا ...ونحن مستعدون للتعاون و التنسيق مع الصين"،فالصين هي أيضا شريك للولايات المتحدة الامريكية في تسوية قضايا جنوب أسيا ،هذه الوضعية تم تاكيدها في Joint Presidential Statement on South Asia في 27 جوان 1998بين "جيانغ زيمين" و "bill Clinton " وهذا بالنسبة للهند يعني أنه ليس فقط فشل حجة التهديد الصيني وإنما هو تهديد جديد وتقارب صيني-أمريكي خطير(1).

و هكذا تتضافر العديد من المتغيرات لتجعل سباق التسلح الصيني الهندي أكثر حدة، و من أكثر المواضيع التي يركز عليها صناع القرار في البلدين و خاصة في الهند، التي تقف عدة تحديات في طريق ضمان أمنها القومي و إثبات مكانتها الإقليمية كقوة محورية في آسيا، فهي تقع في بيئة أمنية غير مستقرة و تواجه تهديدات أمنية محتملة من جميع الجوانب، نظر لوقوعها بين قوى نووية هي الصين و روسيا و باكستان، لا سيما الصين التي لا تستطيع الهند تجاهل قدراتها النووية، في الوقت الذي لديها فيه مشاكل حدودية معها، فضلا عن نزاعها التاريخي مع باكستان حول إقليم كشمير، أكثر من ذلك، علاوة على المشاكل المرتبطة بأفغانستان، تقع إلى الشمال من الهند تركيبة جيوسياسية جديدة متمثلة في بلدان آسيا الوسطى، التي تعد من أكثر مناطق عدم الاستقرار بانعكاساتها السلبية المحتملة على الهند، خاصة فيما يتعلق بقضايا الإرهاب والتطرف الديني والمخدرات و تجارة السلاح، الأمر الذي لم تعد معه منطقة منعزلة، في ظل التطورات الأخيرة في أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى و الخليج العربي، التي تخشى الهند معها من تزايد النفوذ الأجنبي مما يشكل خطرا عليها(2) ،و تنامي إعتماد الصين مستقبلا على النفط القادم من المحيط الهندي، قد يهدد تنامي القوة البحرية الهندية و لا سيما إذا بقت العلاقات بين البلدين على حالها،أو تنامت العلاقات الصينية الباكستانية بشكل يثير قلق الهند(3)

في ظل التوقعات باستمرار دعم القيادة الصينية لعملية التحديث العسكرية، ستلعب المؤسسة العسكرية الصينية دورا كبيرا في تحقيق الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الصينية، مثل إقامة منطقة أمنية على حوافها الجيو-استراتيجية، خاصة إذا علمنا أن طول الحدود الصينية يصل إلى 21656كم2 و أن مساحة مياهها الإقليمية تصل إلى 3 ملايين كم2، وأن 70 % من الحدود البرية، و66 % من الحدود البحرية تشكل نقاط توتر محتملة مع لصين(4)

- الإتجاه الثاني لسباق التسلح في جنوب آسيا، يتمثل في التسابق بين الهند و باكستان لتطوير قدراتهما العسكرية، ما دام النزاع حول كشمير يظل العامل المحدد في علاقات البلدين،و لا يتم هذا السباق بمعزل عن إتجاه التسلح الأول بين الصين والهند،لأن الصين هي الحليف التقليدي لباكستان، و لأن من مصلحة الصين تقوية باكستان، لإضعاف الموقف الاستراتيجي للهند.

1-sophie heinrich-agostini,"les relation triangulaire entre la chine, l'inde et les etats-unis depuis la fin de la guerre froide" p p.5-6. 23/03/2010 at 20:25 in. http://www.crdi.ca/uploads/user-S/12517356991regional_Asie_du_Sud_et_Chine.pdf

2-جابر سعيد عوض،موقع سابق.

3-وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق،ص236.

4-المرجع نفسه،ص.235.

ونشير هنا إلى العلاقات الصينية –الباكستانية التي أصبحت تتطور ايجابيا نظرا للمصالح المشتركة بين البلدين لاسيما في مسالة العدو الهندي وتوصف هده العلاقة في كثير من الاحيان بالمقولة التالية: «aussi haute que le Karakorum, aussi profonde que l'Océan» أو بمقولة ثانية وهي "All weather friendship»وهذا ما يؤكد على العلاقات القوية بين الصين وباكستان.

بعد أول تجربة نووية هندية في سنة 1974 جعلت الوزير الأول الباكستاني أنذاك "ذو الفقار علي بوتو" (Zulfikar Ali Bhutto) يريد الحصول على القنبلة النووية بأي ثمن ما جعله يتقرب من الصين أكثر،وهذا ما جعل أغلب الخبراء الدوليين يعتقدون أن الصين خصصت برنامج تسلح نووي لباكستان ولقدراتها الباليستية خصوصا في بداية التسعينيات ،كما أن التدخل السوفييتي في أفغانستان عام 1979 قرب باكستان أكثر إلى الصين(1).

فخلال الفترات الماضية أدت الخلافات القائمة بين الجانبين الهندي و الباكستاني، إلى اشتعال موجة من سباق التسلح النووي بينهما، حيث كان هذا السباق مدفوعا بالقلق الهندي من وجود تعاون نووي استراتيجي بين الصين و باكستان، و الذي تعتبره الهند موجها ضدها، و قد ازداد الاهتمام الهندي بالتسلح النووي عقب فوز حزب (بهاراتيا جانات) الهندوسي المتطرف في انتخابات 1998 ، الذي كان قد تعهد في برنامجه الانتخابي بتحويل الهند إلى قوة نووية بمجرد وصوله إلى السلطة، و فور تشكيل الحكومة، بدأ مسؤولو حكومة الحزب الهندوسي في التحضير سرا للتجارب النووية، و قد قام العلماء الهنود باجراء ثلاثة تجارب يوم 11ماي 1998ثم أتبعوها بتجربتين يوم 13 ماي 1998 ،و هو ما دفع باكستان بدورها إلى إجراءستة تجارب نووية يومي 28 و 30 ماي 1998 ،ردا على التجارب الهندية وهو ما دفع الصراع الهندي الباكستاني إلى أفاق بالغة الخطورة (2)

و إذا كان الخيار النووي الهندي مدفوع بالدرجة الأولى، بمواجهة التهديد المحتمل من الصين، و تأكيد تفوقها أمام باكستان،و لتقوية الهوية الوطنية، و تدعيم شرعية الدولة، والبحث عن مكانة بين القوى العالمية الكبرى.

فإن الخيار النووي بالنسبة لباكستان، تقف وراءه جملة من الدوافع الإستراتيجية والقومية منها:

-فشل الإستراتيجية المعتمدة على دعم الحلفاء الخارجيين، مثل الصين و الولايات المتحدة، حيث لم يمنع الدعم الخارجي من هزيمة باكستان في حروبها مع الهند(3)

-إفتقار باكستان لعمق استراتيجي أمام الهند، التي تمثل أربعة أضعاف باكستان من حيث المساحة، إذ ان باكستان على شكل مستطيل ضيق، ب 1000 ميل طولا، و 300 ميل عرضا(4)

1- Jean-Luc Racine," Les relations entre la Chine et le Pakistan" 2010/02/20 sciencespo.com/archive/jan01/racine.pdf in: www.ceri-com.

2-احمد ابراهيم محمود.مرجع سابق,ص.57

3- Françoise Donnay. Op.Cit.

4- John Arquila. Op.Cit. p. 16

-تفوق الهند من ناحية التسلح التقليدي، و هذا ما يجعل من الصعب على باكستان صد أي هجوم هندي بقواتها التقليدية من جهة، و يجعل الخيار النووي ضروريا من جهة أخرى، باعتباره حسب المحللين "الموازن الكبير" الذي يوازن التفوق الهندي من حيث التسلح التقليدي(1).

تبحث الهند و باكستان عن تحقيق حالة الردع، و بالنظر إلى القدرات الأساسية في الإقليم، فإن محاولة تدشين هياكل قوة كبيرة و معقدة، ستكون بمثابة حالة مبالغة في التدمير، و لكي يتحقق الردع في جنوب آسيا، فإن ذلك يتطلب من كل من الهند و باكستان امتلاك القدرة على إحداث تدمير لا يمكن احتماله من قبل أي منهما. و يجب في هذه الحالة أن تمتلك باكستان القدرة على تدمير أربع مدن هندية رئيسية و هي، مركزها المالي "بومباي"، ومركزها التجاري "نيودلهي"، و "بنغالور" و "حيدر أباد" حيث تتواجد صناعات التكنولوجيا المتقدمة، و قد أعلن الرئيس الباكستاني "برويزمشرف" أن باكستان لن تحاول أن تجاري الهند فيما أنتجته من عدد الصواريخ، و لكنها ستحتفظ فقط بقدرات كافية للوصول إلى مكان في الهند، و تدمير بعض المدن إذا تطلب الأمر.

و على الجانب الهندي،فإن توجيه ضربة لا يمكن احتمالها من قبل باكستان، يتطلب القدرة على تدمير "إسلام أباد" و مدينتين رئيسيتين هما "لاهور" و "كراتشي"، و استعمال الأسلحة النووية في حرب على الحدود الهندية - الباكستانية هو أمر لا يمكن تصوره، فللدولتين تجمعات سكانية هائلة ، وسيكون من الصعب التفريق بين الأهداف العسكرية و المدنية(2).

و في هذا الإطار تعد جهود البلدين لاكتساب صواريخ باليستية، مبررا قويا لاشتعال سباق تسلح صاروخي يهدد شبه القارة الهندية و الإقليم ككل(3)، و يعد هذا السباق أكبر إشارات التهديد للاستقرار في الإقليم، ويعطي الدافع الأقوى لانتشار الأسلحة النووية

لدى الهند بنى تحتية للتطوير والإنتاج محلية إلى حد بعيد، و معنية بالصواريخ الباليستية القصير ة ، والمتوسطة المدى، حيث أجرت الهند تجارب ناجحة عليها، مثلما حدث في أفريل وجوان 2000 و جانفي 2001 ، وجانفي 2002 ، وتشير تقديرات أمريكية إلى حيازة الهند لحوالي 100 صاروخ باليستي(4).

في تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام تشيرإلى أن الهند لديها من البلوتونيوم ما يكفي لتصنيع 200 قنبلة نووية أو حتى أسلحة نووية تكتيكية أصغر(5).

1- Gregory F.Giles and James E. Doyle. "India and Pakistan views on nuclear deterence". Comparative Strategy: April-June 1996.p. 146.

2-صبحي عسيلة."الاسلحة النووية في جنوب اسيا:تصورات لضبط التسلح".قراءات استراتجية:المجلد الرابع2001،العدد الثالث،مارس2001،تاريخ الاقتباس17 نوفمبر2008،في:/http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1

3-George Perkovich. "A nuclear third way in South Asia". Op.Cit. p. 87.-

4-James Philips and others. "Responding to the Indo-Pakistani crisis". The Heritage Foundation, June 20, 2002. In: "http://www.heritage.org/Research/AsiaandthePacific/BG1562.cfm".

5- Eric arnett (ed)"nuclear weapons and arms control in south asia after the test ban"SIPRI research Report no14(New York :Oxford University Press ,1998).p.6.

و للصين مصلحة في الحفاظ على توازن القوى القائم بين الهند و باكستان، لأن و جود باكستان قوية ومستمرة قادرة و لها الإرادة لتحدي الهند، يمنح الكثير من الامتيازات للصين أمام الهند(1)

أمام كثرة و تنوع النزاعات وصعوبتها للحل كنزاع كشمير، و وجود قوى مثل الصين والهند ذات طموحات للهيمنة الإقليمية، يظل العامل الأمني من العوامل المؤثرة بشكل كبير في العلاقات بين دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا، و بالتالي تزايد احتمالات استمرار سباق التسلح بحدة،وثمة مؤشرات إلى أن العلاقة بين الصين وجنوب أسيا قد لاتتسم في المستقبل بالقدر نفسه من التنافس الذي يخشى منه، ولا تصلح المناهج التقليدية لدراسة القوة كدليل جيد يمكن الاسترشاد به لتصور المستقبل، حيث غاب عن تقدير هذه المناهج في أغلب الأحيان أن وجود الأسلحة النووية يمكن أن يغير التفكير في تكلفة الحروب في أغلب الحروب بشكل جذري، وحسب نظرية توازن القوى ستزداد وتيرة عدم الاستقرار لأن القدرات المتنامية للصين ستفزع جيرانها، فيؤدي ذلك إلى قيام تحالفات بديلة وإلى احتدام سباق التسلح. وحتى في ظل البنية متعددة الأقطاب يبقى الاستقرار الناشىء عن توازن القوى هشا، حيث تشكل جهود كل دولة لدعم أمنها تهديدا محتملا يشعر الأخرين بضرورة الرد عليه ، في هذا السيناريو فان "التصورات الشريرة" تعمق من عنصر التخطيط لمواجهة أسوأ الحالات المحتملة، ويؤدي في النهاية إلى حدوث الصراع(2).

و هنا يطرح التساؤل حول واقع العمل المشترك و التنسيق بين وحدات النظام، فيما يخص التعاون الاقتصادي، وبناء عنصر الثقة الغائب بشكل كبير بين هذه الوحدات في القضايا الأمنية و السياسية، عبر الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف، و معرفة الدور الذي تلعبه الصين كفاعل رئيسي بإمكانه دفع عملية التعاون و التنمية الاقتصادية بالنظر لنجاحها الاقتصادي الباهر، وبناء الثقة، خاصة من خلال تحسين العلاقات بين القوى الرئيسية الثلاثة (الصين و الهند و باكستان)، و التي سينتج عنها التأثير على المناخ العام في النظام، و المساهمة في توجيه تفاعلاته نحو المنحى التعاوني، و تغيير نمط العلاقات الصراعي التقليدي الذي سيطر على التفاعلات الإقليمية في جنوب آسيا لمدة طويلة، و أثر سلبا على الاستغلال الأمثل لما يمتلكه النظام من إمكانيات.

المطلب الرابع: بناء الثقة في النظام عبر الحوار الأمني و السياسي

إذا كان غياب الثقة و وجود فجوات نفسية بين قادة و شعوب دول النظام، من بين أسباب اتسام تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا بالتنازع عموما، فإ نه من الممكن تخفيف حدة النزاعات المنتشرة بين دول النظام، و ذلك بالعمل على تغيير إدراك و تصورات دو ل النظام لبعضها البعض، عن طريق تكثيف إجراءات و "مقاييس بناء الثقة confidence building measures"،عبر فتح حوار أمني وسياسي بين الدول الأعضاء يمس مختلف القضايا الثنائية، و القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

و في هذا الإطار تجددت الجهود في سنة 2004 ، للتوصل إلى ترتيبات لبناء الثقة في جنوب آسيا، و في إطار آسيوي أوسع، حيث عقد في الفترة ما بين 22-23 أكتوبر 2004 ،اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في "مؤتمر تدابير التفاعل

1- John w. Garver. Op.Cit.

2-توازن القوى في جنوب أسيا،مرجع سابق ص.121.

و بناء الثقة في أسيا في "ألما أتا" العاصمة الكازاخستانية ،و كانت الحصيلة النهائ ية للاجتماع تبني "فهرس لتدابير بناء الثقة"، يتسم بالاتساع و لا يتضمن الأبعاد السياسية و العسكرية فحسب، و إنما الأبعاد الاقتصادية والبيئية و الإنسانية أيضا،و تتضمن تدابير بناء الثقة العسكرية مثلا تبادل المعلومات العسكرية، و دعوة المراقبين إلى حضور التمارين العسكرية، و التشاور بشأن الأحداث غير المتوقعة أو الخطرة ذات الطبيعة العسكرية، وأشكالا أخرى من التعاون بين القوات المسلحة، وتبادل المعلومات بشأن وضعية مصادقة الدول أو انضمامها إلى اتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع الأسلحة المتنوعة، و تبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب و التطرف، و انتشار أسلحة الدمار (1).

و مكافحة الجريمة، و التجارة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة و الواقع أن جهود بناء الثقة في جنوب آسيا، مرتبطة بمختلف الأزمات التي مرت بها المنطقة. فتلك الأزمات هي التي كانت المحفز على الحوار، و في نفس الوقت المتسبب في فشل تلك المساعي، و يمكن رصد أهم جهود بناء الثقة في جنوب آسيا عبر مختلف الأشكال، و خاصة ما تعلق منها بتطوير الحوار الأمني و السياسي، من خلال محورين رئيسيين هما، محور الجهود الهندية تجاه دول الجوار خاصة باكستان،و محور الجهود الصينية تجاه دول جنوب آسيا المجاورة خاصة الهند.

المحور الأول: حرصت العديد من الحكومات الهندية على تحسين علاقاتها مع دول الجوار، ،ف.ب.سينغ وشاندرا شيكار،وحكومة " (Shandra Shekhar)و (V.P. Singh) كحكومتي ناراسيما را و" الذي تولى رئاسة الوزراء عام 1990، واتبع سيا سة مرنة مع الدول المجاورة، حيث فتحت حكومته حوارا في 24 فيفري 1990 مع بنغلاديش لحل مشكلة تقسيم مياه نهر "الغانج"، كما قام بزيارة لنيبال لتكريس إرادة الهند في تحسين علاقاتها مع هذا البلد، ومساندة تجربته الديمقراطية و التحاور بشأن اتفاقية التجارة و العبور، و عقد اتفاقيات اقتصادية وثقافية([1])

و تبنى رئيس الوزراء الهندي الأسبق "قوجرال" سياسة تجاه جنوب آسيا عرفت ب "مبدأ قوجرال"،و الذي يتضمن:

- التخلي عن مبدأ المعاملة بالمثل مع جيران مثل بنغلاديش و نيبال
- إحترام و حدة و سيادة كل دولة
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى
- تسوية الخلافات عن طريق المفاوضات الثنائية

و قد أفرزت هذه السياسة بعد تطبيقها في صيف 1996 نجاحا سريعا، مع كل من سريلانكا و بنغلاديش خصوصا،و لكن العلاقة الأصعب تبقى مع باكستان، بسبب الدعم الصيني للبرنامج النووي و الصاروخي لباكستان(2). 2لذلك فالاستقرارفي جنوب آسيا محكوم إلى حد كبير بنجاح مساعي بناء الثقة بين الهند وباكستان،و قد حاول البلدان منذ مطلع التسعينات فتح حوار سياسي بينهما،من خلال عقد العديد من اللقاءات و الاتفاقيات و القمم،و يتجلى ذلك

1- زسلو لاتشوفسكي،بال دانوي،"الحد من الأسلحة التقليدية وبناء الثقة العسكرية".في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي.الكتاب السنوي 2005، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.مرجع سابق،ص.949.

2- isabelle Cordonnier. Op.Cit. p. 129.

من خلال ،توقيع البلدان عام 1988 على اتفاقية تنص على عدم ضرب المنشآت النووية لأي طرف و تبادل المعلومات حول هذه المواقع و تجسد ذلك ميدانيا في خلال سنوات 1994،1993،1992.

وقد أخذت مسألة كشمير القسم ا لأكبر من الحوار الهند ي-الباكستاني، لكنها على العموم لم تخرج بنتائج مرضية نتيجة لعدة عوامل نذكر منها: تقديم الطرفان لشروط مسبقة و بالمقابل عدم استعدادهما لتقديم تنازلات، فالطرفان يتمسكان بلعبة صفرية فيما يخص السيادة على كشمير، التي يعتبرها الجانب الهندي جزءا من أراضيه ولا تقبل التفاوض حولها، كما تشترط باكستان انسحاب القوات الهندية من جامو و كشمير كشرط مسبق لاستمرار المفاوضات.4

بالنظر للمعطيات السابقة فإن الفشل كان حليف مفاوضات الطرفين خاصة تلك التي جاءت بعد امتلاكهما للأسلحة النووية، كقمة "لاهور" 1999 بين "فاجباي" و "نواز شريف"،بهدف تقوية التعاون و الأمن الجهوي، أين قررت الهند و باكستان اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتوصل إلى صيغة للتحكم في الأسلحة النووية،و قد تم التوصل إلى مذكرة تفاهم لتطوير مجموعة من إجراءات بناء الثقة،فقد وافق الجانبان على تبادل المعلومات حول ترسانتهما النووية، و تقديم ملاحظات متقدمة عن تجارب الصواريخ الباليستية، و وافق الطرفان على المشاركة في مشاورات ثنائية حول مفاهيم الأمن و المبادئ النووية، مع تصور لتطوير آليات بناء الثقة في المجالين التقليدي و النووي بهدف تفادي النزاع، و أكثر من ذلك، وافق الجانبان على الإمداد بمعلومات أو أية ملاحظات حول أية حادثة عرضية و غير مبررة والتي من الممكن أن تؤدي إلى "حرب بالخطأ" (Accidental War)2 .

و لكن "إعلان لاهو ر" فقد مصداقيته بسبب التجارب الهندية الباكستانية على صواريخ باليستية في أفريل 1999 ،و تأثره بأحداث "كارجل" في ماي 1999.

و قد وفر تغيير الحكومة الهندية في ماي 2004 ،حافزا جديدا لكل من الهند وباكستان، لكي يبحثا تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إنشاء "خط ساخن" (Hote Line) والتعهد بابلاغ كل منهما مسبقا بالتجارب على الصواريخ ذات القدرة النووية،و مواصلة التجميد على تجارب الرؤوس الحربية النووية، غير أن التقدم في الأشهر التي تلت ذلك، كان محدودا بلائحة من الاتفاقيات وتدابير بناء الثقة الرمزية، في حين أظهر البلدان في الوقت نفسه، قدر تهما العسكرية عبر سلسلة من التجارب على الصواريخ.

المحور الثاني: يتوقف الاستقرار و ترقية التعاون بين دول جنوب آسيا إلى حد كبير،على الدور الذي تلعبه الصين في تقوية إجراءات و تدابير بناء الثقة في النظام خاصة مع الهند في علاقات الصين بجنوب آسيا، و تتمثل أهم أسس هذا المبدأ في :

- المساواة المتبادلة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة من الدول الأخرى
- الاحترام المتبادل للوحدة الترابية
- التعاون ضد الهيمنة و سياسات القوة

- التوافق و المنافع المتبادلة [1](1)-

و الجانب الأهم في الحوار الصيني-الجنوب آسيوي، يكمن في الحوار الأمني و السياسي مع الهند السادسة عشرة فالعلاقات بين الصين و الهند بدأت بتقارب كبير، ففي عام 1950 كانت التي تعترف بجمهورية الصين الشعبية، و بعد أربع سنوات وقعا البلدان اتفاقا مدته 8 سنوات للتعايش السلمي،لكن في ظل غياب علاقات اقتصادية Panch Shila سمي باتفاق "انش شيلا" رئيسية بين البلدين، فقد سيطرت التباينات في المواقف السياسية والنزاعات الحدودية على العلاقة بين الصين والهند، فاندلعت الحرب بينهما عام 1962 ، وتوقفت بعد أن قررت الصين بشكل أحادي الانسحاب إلى ما وراء الحدود المتنازع عليها(2).

و تعد سنة 1988 ، سنة بدء الحوار الصيني الهندي، و في سنة 1993 أفرز ت زيارة رئيس الوزراء الهندي الأسبق "ناراسيماراو" للصين، توقيع اتفاق حول "السلم و الهدوء على الحدود بين البلدين"،و إنشاء مجموعة الخبراء الصينيين و الهنود من الدبلوماسيين و الضباط العسكريين، لمساعدة مجموعة العمل المشتركة حول الحدود، و من الجانب الصيني زار ر ئيس الوزراء الصيني "لي بنغ " الهند عام 1991 ،و قام الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" بأول زيارة لرئيس صيني إلى الهند عام 1996 ،وقع خلالها الطرفان على اتفاقية حول "مقاييس بناء الثقة" في الميدان العسكري،على طول خط المراقبة الحالي في الحدود الهندية الصينية، واتفق البلدان على العمل لإقامة علاقة تعاونية وبناءة للقرن الحادي و العشرين [3](3).

و يعد الخوف من ظا هرة "الإرهاب" من أسباب التقارب الصيني الهندي،حيث تخشى الهند استقلال "كشمير"على أساس ديني،أما الصين فتخشى المطالب الإسلامية التي أخذت في التطور في إقليم "كسينجيانغ"،الذي تسكنه أغلبية مسلمة، تربطها علاقات مع الحركات الإسلامية في باكستان و كشمير،فوقع البلدان اتفاقا لمحاربة الإرهاب و الذي يعد مسألة جديدة في العلاقات بينهما(4)،إذا فقد شهدت سنوات التسعينات المزيد من إجراءات بناء الثقة بين الجانبين على جميع المستويات و لكن التجارب النووية الهندية في ماي 1998 ،أثرت على تقدم الحوار بين البلدين، خاصة أن المبرر الهندي لإجراء تلك التجارب كان التهديد الصيني فبادرت الصين إلى إيقاف الجلسات المبرمجة لمجموعة العمل المشتركة حول الحدود(5)، و في عام 2003 ،قام رئيس الوزراء الهندي الأسبق "أتال بيهاري فاجبا ي" بزيارة للصين، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء هندي للصين منذ سنة 1993 ،و حسب "روبرت ماراكواند" في تقريره عن هذه الزيارة في صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور"،فإن زيارة "فاجباي" للصين، تشير إلى أن كلا البلدين يبحثان عن علاقات جديدة، وبدايات لتفاهم آسيوي عبر الهمالايا، إنها الخطوة الأولى التي يتخذها البلدان كي يصبحا جيران حقيقيين،فقد قبلت الهند رسميا تعريف الصين لمنطقة "التبت ،و تعهدت بتقييد أبناء التبت المتشددين الذين يعيشون في الهند،و وقع المسؤولون

1-Upendra Gautam. Op.Cit.

2-غارت برايس."هل يمكن للصين والهند اعادة هيكلة النظام العالمي؟".دراسة نشرت للمعهد الملكي للدراسات الدولية،لندن ،ترجمة:مالك عساف،يومية الوسط،20 جويلية 2007،تاريخ الاقتباس2010/03/20عن: "http://www.alwasta.com.kw/default.aspx?mgdip=1082988&pageId=78"

3- Col Mona Lisa D. Tucker. Op.Cit.

4- Valérie Niquet. Op.Cit. p. 135.

5- John w. Garver. Op.Cit

الصينيون والهنود على مجموعة من الاتفاقيات، منها اتفاق بتسهيل إجراءات تأشيرات الدخول،و وعد صيني بتقديم 500 مليون دولار للبنى التحتية في الهند، وقال "فاجباي": "يتعين علينا أن نركز على الحقيقة البسيطة، التي مفادها أن ليس هناك سبب موضوعي للخلاف بيننا و أن أيا منا لا يمثل تهديدا للآخر.

خاتمة

من خلال التفاعل بين ثلاث مستويات تحليلية مؤثرة في الدور الإقليمي الصيني في جنوب آسيا، و هذه المستويات هي:

-**المستوى الداخلي**: الذي يبحث في تأثير البيئة الداخلية الصينية بما تحويه من إمكانيات وأهداف و مصالح، على سياستها الإقليمية و على دورها في النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

-**المستوى الإقليمي**: الذي يتضمن تأثير خصائص البيئة الإقليمية في جنوب آسيا ، و نوعية القوى المتواجدة بها، وطبيعة القضايا المطروحة فيها، على درجة فاعلية و تأثير الدور الصيني.

-**المستوى الدولي**: الذي يمكن من خلاله الوقوف على تأثير تحولات البيئة الدولية، و تأثير القوى الخارجية الكبرى على نمط التفاعلات في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، و منه على الدور الصيني هناك.

قسمنا النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة على أربعة عناصر أساسية، و هي:

1- النتائج المتعلقة بتأثير محددات البيئة الداخلية الصينية:

* تمتلك الصين كافة المقومات الكفيلة بالقيام بدور إقليمي فاعل، فهي تمتاز بإمكانيات معتبرة، سو اء طبيعيا بفضل مساحتها الواسعة التي توفر لها عمقا استراتيجيا، و سيطرة على طرق مواصلات برية، و ممرات بحرية مؤثرة في سير حركة التجارة الدولية، أو اقتصاديا بفضل نموها السريع و الديناميكية التي تتصف بها السوق الصينية الواسعة، أو عسكريا بفضل مؤسستها العسكرية التي أدخلت عليها عملية تحديث واسعة، أو سكانيا نظرا لكونها أكثر دول العالم سكانا، كما أصبح للصين جاذبية خاصة زودتها بقوة ناعمة آخذة في التطور تدريجيا، بفضل نموذجها التنموي الفريد من نوعه، و إرثها الحضاري والتاريخي باعتبارها أعرق حضارة إنسانية، و ذات ثقافة كنفوشيوسية منتشرة في الكثير من الدول الآسيوية كاليابان وكوريا وسنغافورة و غيرها.

* إلى جانب حيازتها للإمكانيات المذكورة، تمتلك الصين الإرادة و الرغبة في تسخير تلك الموارد للاضطلاع بدور إقليمي و عالمي مؤثر، بفضل القيادة الصينية التي وضعت استراتيجية متكاملة و تصورا واضحا، لكيفية توظيف الإمكانيات المتوفرة من أجل دعم مكانة الصين إقليميا و عالميا.

* تتمثل الأهداف الأساسية في سياسة الصين الإقليمية في الحفاظ على السيادة و وحدة الأراضي الصينية و سلامتها، تحقيق الرفاهية الاقتصادية، و تعزيز مكانة الصين كقوة إقليمية محورية.

2-النتائج المتعلقة بتأثير محددات البيئة الإقليمية في جنوب آسيا:

* يطرح تعيين الدول الأعضاء في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، إشكالية المعايير الواجب تبنيها لرسم حدود هذا النظام الإقليمي، و اعتمدت الدراسة على تصنيف الصين ضمن دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا، و ذلك لعدة اعتبارات طبيعية و جغرافية، و ثقافية وحضارية، واستراتيجية و سياسية، ليكون عندها هذا النظام الإقليمي مكونا من الوحدات التالية: ال صين، الهند، باكستان، أفغانستان، بنغلاديش، سريلانكا، نيبال، بوتان، و المالديف.

تمثل الصين و الهند وباكستان الفواعل الرئيسة في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، بسبب كثافة مشاركتها في تفاعلات النظام،ولامتلاكها للإمكانيات اللازمة للتأثير في مسار العلاقات الإقليمية،لذلك تصنف ضمن دول القطاع المركزي(Core Sector States) على عكس بقية الوحدات التي لا تشارك بكثافة في تفاعلات النظام (أفغانستان، نيبال، بوتان، المالديف، بنغلاديش، سريلانكا)، نظرا لضعف إمكانياتها، و لذلك تصنف ضمن دول القطاع الطرفي أو الهامشي(Periphery Sector state).

* تمتاز بيئة النظام الإقليمي لجنوب آسيا بوجود توترات و نزاعات متنوعة سواء داخل وحدات النظام، مثل الحرب الأهلية في سريلانكا، و الحركات الانفصالية في الصين و الهند و غيرها، أو بين وحدات النظام مثل، النزاع الهند ي-الباكستاني، و النزاع الحدودي الطويل بين الهند والصين، و تزداد خطورة هذه النزاعات مع تحول الإقليم إلى منطقة نووية تضم ثلاث قوى نووية متجاورة، ناهيك عن كثرة التناقضات الإثنية و الحضارية، و الكثافة السكانية الأعلى من نوعها في العالم.

* تتنافس الصين و الهند على قيادة النظام الإقليمي لجنوب آسيا، فكل طرف يعتبر نفسه القطب الرئيسي في النظام سياسيا و اقتصاديا و حضاريا، و لكل طرف إدراك قوي بنفسه كقيادة إقليمية، و ما ساعد على ذلك هو عدم وجود قيادة إقليمية تحظى بالإجماع من كافة وحدات النظام، و وجود تعارض للمصالح بين الصين و الهند، مما جعل كلا منهما يبحث عن استقطاب بقية وحدات النظام إلى جانبه.

* تمثلت استراتيجية الصين لزيادة نفوذها في جنوب آسيا أمام الهند، في العمل على كسب ولاء الدول الصغرى في النظام، التي تتطلع للتخلص من الهيمنة الهندية، كبنغلاديش وسريلانكا اللتان تعانيان من تدخل الهند في شؤونهما الداخلية، و نيبال التي فرضت عليها الهند عقوبات اقتصادية بسبب تقاربها مع الصين، إن رغبة هذه الدول في تحقيق استقلالية صنع القرار أمام الهند، مكنت الصين من توطيد تعاونها العسكري و الاقتصادي و الثقافي معها، إضافة إلى علاقاتها التقليدية مع حليفتها في النظام باكستان.

الملاحظ أن الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، قد توجه نحو خدمة الأهداف الرئيسية في سياسة الصين الإقليمية، حيث سعت إلى الحفاظ على سيادتها و وحدة أراضيها، من خلال موقفها المتصلب من الهند فيما يخص مسألة التبت، و انتقاداتها للمدارس الدينية الباكستانية، التي تتهمها بنشر الفكر الجهادي لدى الطلبة القادمين للدراسة بها من إقليم "كسينجيانغ"، مما أثر على تصاعد نشاط الحركة الانفصالية الإسلامية في ذلك الإقليم، و عملت الصين على زيادة نفوذها في النظام حتى تقطع الطريق أمام "تايوان" التي تبذل مجهودات كبيرة للحصول على اعتراف وحدات النظام بها، و لكن الصين تمكنت من كسب تأييد تلك الوحدات لحقها في استعادة تايوان، و معارضة كافة الحركات

الانفصالية التي تهدف للاستقلال عن السلطة المركزية في بكين، أما فيما يتعلق بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فقد عملت الصين على تطوير علاقاتها التجارية و توسيع استثماراتها بالمنطقة، و هذا ما تجلى في توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الهند، و قيادتها للمساعي الرامية لإنشاء نظام تجاري جديد في المنطقة، بربط دولها بطرق مواصلات برية و بحرية تصل الصين و خاصة أقاليمها الغربية بجنوب و وسط آسيا، و لجعل وحدات النظام كأسواق لتصريف المنتجات الصينية، أما تنافسها على قيادة النظام الإقليمي لجنوب آسيا ، فيدخل في إطار الهدف المتعلق بتعزيز مكانتها إقليميا و عالميا، لأن الصراع على الهيمنة و النفوذ في جنوب آسيا، ما هو إلا جزء من المسعى الصيني الرامي إلى التحول إلى قوة مهيمنة في آسيا، و ضمن القوى العالمية الكبرى.

3-النتائج المتعلقة بتأثير تحولات البيئة الدولية:

* أثرت التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية أثناء فترة الدراسة على تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا، حيث لاحظنا وجود قدر كبير من التواصل(Continuity) بين تفاعلات النظام الدولي و تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

* تتمثل أهم الأسباب التي جعلت النظام الإقليمي لجنوب آسيا، يتأثر بتحولات النظام الدولي بشكل كبير فيما يلي:

- كون مصالح القوى العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا في النظام الإقليمي لجنوب آسيا مصالح كبيرة و متشعبة، إذ يقع هذا النظام ضمن الدوائر الجيوبوليتيكية الحيوية لمصالح هذه القوى.
- تميز بيئة النظام الإقليمي لجنوب آسيا بمستوى عال من الصراعات داخل و بين وحدات النظام، و بمستويات منخفضة من التماسك السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.
- عدم وجود قيادة إقليمية موحدة و قوية، تحظى بالشرعية و التأييد من طرف الفواعل الرئيسية في النظام الإقليمي، مما أدى إلى تشتت ولاء الفواعل الإقليمية بين الصين و الهند المتصارعتان على قيادة النظام، و هذا ما زاد من قابليته للاختراق و للتأثر بالتحولات العالمية، فالولايات المتحدة استغلت غياب قيادة إقليمية قوية تحظى بالإجماع للتغلغل في النظام، و إقامة علاقات مع وحداته خاصة الهند من أجل احتواء الصين.

* الولايات المتحدة و روسيا، هما الفاعلان الخارجيان الأكثر تأثيرا في التوازنات الاستراتيجية في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، بسبب كون هذا النظام الإقليمي من بين المراكز الرئيسية والحيوية لمصالح البلدين، و بسبب العلاقات التاريخية التي تربطهما بوحدات النظام الرئيسية الصين و الهند و باكستان.

* تستغل القوى الخارجية القضايا الجديدة في الأجندة الدولية لما بعد الحرب الباردة، لاختراق النظام الإقليمي لجنوب آسيا، فمحاربة "الإرهاب" "التطرف" "الحركات الإنفصالية" مكنت الولايات المتحدة من تعزيز تواجدها العسكري في وسط و جنوب آسيا، مما يسمح لها بمراقبة التطورات الإستراتيجية في القوى التي يحتمل أن تكون منافسا لها على قيادة النظام الدولي كالصين و الهند و روسيا، و تقليص هامش المناورة للصين التي تطمح لقيادة النظام الإقليمي لجنوب آسيا، و أدى الاهتمام العالمي المتزايد بنشر الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان، إلى إحداث ضغوطات كبيرة على وحدات النظام خاصة الصين وباكستان، بسبب تقارير مختلف المنظمات الحقوقية غير الحكومية، و مطالبة الولايات

المتحدة و دول أوربا الغربية باحترام حقوق الإنسان في دول كالصين، و قد وجد ت الولايات المتحدة في هذه المسألة فرصة للضغط على الصين و إضعافها بالتنسيق مع الهند، التي تعتبرها الولايات المتحدة الحليف الديمقراطي في جنوب آسيا باعتبارها أكبر ديمقراطية في العالم، و تستعمل واشنطن ورقة حقوق الإنسان كلما أرادت الحصول على تنازلات من الصين.

نتائج عامة:

* تلعب الصين دور "الفاعل الطامح للهيمنة" في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، و لا تعتبر "فاعل مهيمن" لأن الهيمنة الإقليمية لا تتحقق إلا عندما تكون إحدى وحدات النظام مسيطرة بشكل مطلق على تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، و لكن في حالة النظام الإقليمي لجنوب آسيا تواجه الصين الهند التي لها من الإمكانات ما يسمح لها بالطموح لأن تكون فاعلا مهيمنا في الإقليم، و لها كذلك إدراك قوي بنفسها كقيادة إقليمية، لأنها تعتبر جنوب آسيا مجال النفوذ التقليدي لها، و أن الصين منافس لها على هذ ا الفضاء الحيوي لمصالحها تاريخيا، لذلك فالدولتان تدخلان في صراع من أجل كسب ولاء وحدات النظام و استقطابها نحوها، فكل طرف منهما يدرك جيدا ثقله السياسي و الاقتصادي و العسكري و الحضاري في المنطقة، و بالتالي فكل منهما يتمسك بأحقيته في قيادة هذا النظام الإقليمي، و الواقع أن الصين لا تواجه الهند وحدها، بل مضاف إليها وزن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعترف بحق الهند في الارتقاء إلى مصاف القوى الكبرى، و في السيطرة على جنوب آسيا و المحيط الهندي ما دام ذلك في مصلحة واشنطن، و هو الأمر الذي يزيد من صعوبة وصول الصين لأن تكون الفاعل المهيمن في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بدون منازع.

* تميز الدور الصيني في تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا بقدر كبير من الاستمرار حيث بقيت محافظة على دورها كفاعل طامح للهيمنة، و سخرت إمكانياتها المختلفة لتكون فاعلا رئيسيا مؤثرا في تفاعلات النظام، و لتوجيه مسار تفاعلاته نحو خدمة مصالحها الحيوية في سياستها الإقليمية.

* لقد ظلت سياسة الصين الإقليمية تجاه جنوب آسيا، متمسكة بنفس الأهداف و هي الوصول إلى قيادة هذا النظام الإقليمي و فرض هيمنتها و نفوذها فيه، و بنفس الأدوات و هي التعاون مع وحداته عسكريا و اقتصاديا و ثقافيا، و تقديم نفسها لدول النظام على أنها عامل الاستقرار السياسي، و محرك عجلة النمو الاقتصادي، بدلا من الهند التي أدت سياستها تجاه دول النظام إلى زعزعة الاستقرار السياسي، بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول، و استغلالها لتفوقها الاقتصادي لإخضاع الدول الصغرى في النظام كنيبال، بالمقابل لم تلجأ الصين طيلة فترة الدراسة لاستعمال القوة العسكرية في علاقاتها بدول النظام، لأنها أدركت أن ذلك سيؤثر سلبا على مجهوداتها لكسب ولا ء الوحدات المشكلة للنظام، و لأن الصين قد رأت أن تاريخ العلاقات الهندية بوحدات النظام المتميز باستخدام القوة و التهديد باستخدامها، مثلما حدث مع باكستان و سريلانكا في عدة مناسبات، و استعمال العقوبات الاقتصادية كما حدث مع نيبال، قد جعل هذه الدول تطمح إلى التخلص من الهيمنة الهندية، و تسعى للتقارب مع الصين.

* إن التغير الملحوظ في الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا خلال فترة الدراسة، هو تغير في درجة الاهتمام بقضايا معينة، حيث لم يعد الاهتمام الصيني مقتصرا على القضايا الأمنية و الاستراتيجية و السياسية فقط،

مثل الصراع على القيادة الإقليمية مع الهند، بل أصبحت الصين تولي اهتماما كبيرا لقضايا التعاون الاقتصادي، وإجراءات بناء الثقة و تحسين العلاقات بين وحدات النظام، و هذا ما ظهر بوضوح منذ نهاية التسعينات، أين عمقت الصين علاقاتها الاقتصادية مع بقية وحدات النظام خاصة الهند رغم ما بينهما من خلافات، و سعت للانضمام إلى منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، و كثفت بكين من مشاركتها في الحوارات الأمنية و السياسية الثنائية و متعددة الأطراف الهادفة إلى بناء الثقة بين وحدات النظام، فقد أصبحت كل الفواعل في النظام الإقليمي لجنوب آسيا تسعى للاستفادة من بعضها رغم ما بينها من خلافات، و هذا ما يعكس المرونة التي أصبحت تميز العلاقات الإقليمية في جنوب آسيا خاصة بعد إجراء التجارب النووية الهندية- الباكستانية، و ما تبعها من أزمات كادت تؤدي إلى حرب مدمرة.

فضلا عن ذلك تبقى الهند مفتاح السلام و الإستقرار الإقليميين،وقد نعمت المنطقة في عام 1997 بفترة انفراج قصيرة عندما اتبعت الهند مباديء جوجرال و استجابت باكستان لذلك بشكل إيجابي،ولو كان للهند و باكستان أن تتجنبا الكارثة فلن يكون ذلك من خلال المساركة على استحياء في اجراءات الحد من التسلح وبناء الثقة وإنما من خلال التقارب،وعلى الصين أن تراعي هذا و لاتسعى إلى تفعيل الصراع كلما إقتضت مصالحها ذلك.

* حسب نموذج "تشارلز هرما ن" حول أشكال التغير في السياسة الخارجية و الذي اعتمدناه في الإطار النظري للدراسة، فإن التغير الذي مس الدور الصيني في تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا، يعتبر "تغير تكيفي"، لأنه شمل الاهتمام الموجه إلى قضايا معينة فقط، و لأن سياسة الصين الإقليمية تجاه جنوب آسيا بقية محافظة على استقرار و استمرار أهدافها وأدواتها، و التغير الحاصل فيها يعد تغير تكيفي و شكلي، يستهدف الاستجابة للضغوطات و التحديات والتطورات التي فرضتها البيئة الداخلية و الإقليمية و العالمية على صناع القرار في الصين أثناء فترة الدراسة.

في النهاية تجدر الإشارة إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع الصعود الصيني في الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية الكبرى في العالم الغربي، كأحد أهم المحاور البحثية في الدراسات الإستراتيجية الحالية، بفعل الأبعاد الخطيرة التي قد يحملها صعود هذه القوة الآسيوية بمقوماتها البشرية والاقتصادية الهائلة على الغرب بشكل عام، ورغم كل ذلك يلقى هذا الموضوع اهتماما ضئيلا في الأوساط الأكاديمية العربية، وهذا ما لمسناه في النقص الحاد في المراجع العربية ذات الصلة بالموضوع، رغم ما يحمله هذا الصعود من دلالات على المنطقة العربية التي قد تكون موضع تنافس مستقبلي بين الصين والعالم الغربي.

قائمة المراجع

التقارير

1-التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي. الكتاب السنوي 2003 ، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. ترجمة: فادي حمود و آخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،جانفي 2004.

2-التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي. الكتاب السنوي 2005 ، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. ترجمة: حسن حسن وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،. نوفمبر 2005.

الموسوعات و المعاجم

1-روبرت جيوفر و إدوارد، أليستري، المعجم الحديث للتحليل السياسي. ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي (بيروت: الدار العربية للموسوعات،1999).

2-مان ميشال، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل مختار الهواري و سعد عبد العزيزمصلوح،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1999).

3-هرميه غي و آخرون، معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية. ترجمة: هيثم اللمع،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2005).

4-الموسوعة العربية العالمية. الجزء رقم 04 ، (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع،الطبعة الثانية،1999).

5-الموسوعة العربية العالمية. الجزء رقم 15 ،(الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع،الكبعة الثانية،1999).

6-الموسوعة العربية العالمية. الجزء رقم 26 ،(الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع،الطبعة الثانية،1999).

7-موسوعة الأديان في العالم: الأديان القديمة.(بيروت: دار كريسبس إنترناشيونال،2000).

الكتب:-

1-إدريس محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية**: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية،(القاهرة: مر كز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،2002).

2-____ . ___ ، **النظام الإقليمي للخليج العربي**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000).

3-الأسود صادق، **علم الاجتماع السياسي: أسسه و أبعاده**،(بغداد، منشورات جامعة بغداد، 1986).

4-الحديثي هاني إلياس،**سياسة باكستان الإقليمية1971-1994**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة،1998).

-5- الشيخ نورهان، **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية-الروسية**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1998).

-6- اللاوندي سعيد، **القرن الحادي و العشرون هل سيكون أمريكيا؟**،(القاهرة: دار نهضة مصرللطباعة والنشر و التوزيع،2002).

-7 -المجذوب محمد، **التنظيم الدولي**، (بيروت: دار الجامعة، ، 1998).

- بريجنسكي زبيغنيو ،**رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيو استراتجيا**، ،تر.مركز الدراسات العسكرية،(بيروت:مركز الدراسات العسكرية،ط2، 1999).

-8- بن وو، **الصينيون المعاصرون:** التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، الجزء الأول، ترجمة: عبد العزيز حمدي. سلسلة عالم المعرفة عدد 210،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،1996).

-9 بورشتاين دانييل و دي كيزا أرنيه، **التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد و العشرين**، ترجمة: شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة، عدد 271،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب،2001)

-10 بيليس جون و سميث ستيف (محرران). **عولمة السياسة العالمية**. (دبي، مركز الخليج للأبحاث،2004).

-11 جرجس فواز، **النظام الإقليمي العربي و القوى الخمس الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-الدولية والعربية- العربية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998).

-12 حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

13- سليم محمد السيد و مسعد نيفين (محرران). **العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا**.(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة،1997).

-15- سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية**،(بيروت: دار الجيل، الطبعة الثانية 2001).

-16 سليم محمد السيد (محرر). **آسيا و التحولات العالمية**. (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة،1998).

-17 سليم محمد السيد (محرر). **الحركات الإسلامية في آسيا**. (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية،جامعة القاهرة،1997).

-18 شلبي السيد أمين، **التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة**،(القاهرة: عالم الكتاب، 2001).

-19 عبد الحي و ليد (محرر). **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع و مؤسسة عبد الحميد شومان،2002).

20-عبد الحي وليد سليم، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2000).

21- عبد الفضيل محمود، **العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000).

22- عبد الوهاب أيمن السيد، **المنظمات الإقليمية**،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2001).

23- كيسنجر هنري، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة: عمر الأيوبي.(بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية 2003).

24- مطر جميل و هلال علي الدين (محرران). **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن: رؤية عربية**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996).

25- مطر جميل و هلال علي الدين ، **النظام الإقليمي العربي**،(بيروت، مركز دراسات الوحدةالعربية، الطبعة الثانية 1980).

26- **توازن القوى في جنوب أسيا**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية،2001).

26- ناي جوزيف س، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. (الرياض، مكتبة العبيكان،2003).

27- ناي جوزيف و دوناهيو، جون د. (محرران). **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**. ترجمة: محمد الشريف الطرح.(الرياض: مكتبة العبيكان،2002).

28- نعمة كاظم هاشم، **سياسة الكتل في آسيا**،(طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية،1997).

29- ويلبورن توماس، **السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي الصين-اليابان- الولايات المتحدة الأمريكية**. سلسلة دراسات عالمية عدد 12 ،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،1997).

الدوريات:

1- أبو طالب حسن. "رؤية من بكين: الصينيون و الدور الخارجي لبلادهم". السياسة الدولية: عدد. 164 ، أفريل 2006.

2- أبو عامود محمد سعد. "الديمقراطية في الهند: الواقع و المستقبل". السياسة الدولية: عدد 146،. أكتوبر 2001.

3- أبو عامود محمد سعد. "العلاقات الأمريكية الصينية". السياسة الدولية: عدد 145 ، جويلية 2001.

4- أدهيكاري، رامش و يانج، يونجز هينغ. "ماذا سوف تعني عضوية منظمة التجارة العالمية للصينو شركائها التجاريين؟".التمويل و التنمية. دورية تصدر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002.

5- السعدني نيرمين. "الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية .. التحديات و الآثار". السياسة الدولية: عدد 149 ، جويلية 2002.

6- المراغي، محمود. "حرب الجلباب و الصاروخ". العربي: السنة الرابعة و الأربعون، عدد 519، فيفري 2002.

7- آهن سونج بوم. "الصين كرقم واحد". ترجمة: عبد الهادي عبلة. الثقافة العالمية: السنة الحادية و العشرون. عدد 114 ، سبتمبر 2002.

8- تشيماو تشن. "الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب: رؤية صينية". السياسة الدولية: عدد 145، جويلية 2001.

9- جلال محمد نعمان. "تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد و الدلالات". السياسة الدولية: عدد . 152 ، أفريل 2003.

10- راشد سامح. "إتفاق التعاون النووي بين الهند و الولايات المتحدة الأمريكية". السياسة الدولية: . عدد 164 ، أفريل 2006.

11- . راو. ن. فاسوكي. "النظام العالمي: رؤية هندية". السياسة الدولية: عدد 146 ، أكتوبر 2001.

12- سويلم حسام. "القواعد العسكرية في آسيا الوسطى". السياسة الدولية: عدد 164 ، أفريل2006.

13- شلبي، السيد أمين. "هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟". السياسة الدولية: عدد 165، جويلية 2006.

14- عبد الحميد عاطف. "أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى و بحر قزوين". السياسة الدولية: . عدد 164 ، أفريل 2006.

15- عبد العاطي بدر. "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة للسياسة اليابانية تجاه إسرائيل1973-2003".السياسة الدولية: عدد 153 ، جويلية،2003.

16- عبد العزيز عبد العزيز حمدي" قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا ."السياسة الدولية: عدد 145 ، جويلية 2001.

17- عبد الفتاح، بشير. "الهند و باكستان: صراع متجدد". السياسة الدولية: عدد 149 ، جويلية 2002.

-18-قابيل مي. "العلمانية الهندية: تداول السلطة و تعايش الأديان". السياسة الدولية: عدد 146، أكتوبر 2001.

19-محمد خديجة عرفة. "الصين و أمن الطاقة .. رؤية مستقبلية". السياسة الدولية: عدد 164،. أفريل 2006.

-20- محمد علاء جمعة. "منظمة شنغهاي: آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا". السياسة الدولية: . عدد 146 ، أكتوبر 2001.

-21- محمود أحمد إبراهيم. "الهند: القدرات الوطنية و العلاقات الإقليمية". السياسة الدولية: عدد 146 ، أكتوبر 2001.

-22- مخيمر أسامة. "الطاقة و العلاقات الروسية مع آسيا". السياسة الدولية: عدد 170 ، أكتوبر 2007.

-24 مظلوم جمال. "التعاون الصيني-الروسي في إطار منظمة شنغهاي". السياسة الدولية: عدد. 164 ، أفريل 2006.

-25 هارلاند بريس. "من أجل صين قوية". السياسة الدولية: عدد 107 ، أكتوبر 1994.

الرسائل الجامعية:

4-وليم أشعيا عوديشو،النظام السياسي و السياسة الخارجية اليابانية المعاصرة،رسالة ماجيستر الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية القانون والسياسة، 2008.

الجرائد:

1- قلالة سليم. "نصف البشرية في خطر".أسبوعية السفير. عدد7،84-13جانفي2002.

مواقع الإنترنت:

1- أبو الحسن محمد حسني. "الصين و العدوى الآسيوية". قراءات إستراتيجية: المجلد الثاني1999،العدد الأول،جانفي1999،تاريخ الإقتباس2009/01/15عن: ""http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1read72.Htm".

2-الإمام حسام. "أمريكا و الصين: التعاون و الصراع و الاستراتيجية". قراءات استراتيجية: المجلد الثاني 1999،العدد الثاني،فيفري1999،تاريخ الإقتباس2009/04/06عن: ""http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1read74.htm" .

-3- الإمام مروى صبري. "التوجهات المختلفة في الفكر الاستراتيجي الروسي". قراءات استراتيجية: المجلد التاسع2006،العدد التاسع،سبتمبر2006.تاريخ الإقتباس2009/09/10 عن:

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE1D43.Htm

4- الحلواني شيماء عاطف. "دبلوماسية الصين الجديدة". قراءات إستراتيجية: المجلد الثامن 2005، العدد الخامس، ماي 2005، عن:
""http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1 / Read 155. Htm".

-5- الصاوي عبد الحفيظ. "دور الصين المتصاعد في عالم السياسة". قراءات استراتيجية: المجلد الثاني1999، العدد الخامس، ماي 1999، تاريخ الإقتباس2009/04/25، عن:
"http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read52.htm

-6- الفاروق إيمان عمر. "صعود الهند كقوة كونية". قراءات إستراتيجية: المجلد التاسع 2006 ، العدد الرابع، أفريل2006، عن:
"http://www.ahram.org.rg/ecpss/ahram/2001/1/1/read25.htm"

-7- برايس غارث. "هل يمكن للصين والهند إعادة هيكلة النظام العالمي؟". دراسة نشرت للمعهد الملكي للدراسات الدولية، لندن، ترجمة مالك عساف، يومية الوسط،2جويلية 2007، عن:
"http://www.alwasta.com.kw/default.aspx?mgdip=1082988&pageId=78

8-خان ظفر الإسلام. "خلافات الهند و باكستان تخيم على سارك". تاريخ النشر2005/01/05، تاريخ الإقتباس2009/06/15، عن موقع إسلام أون لاين:
"http://www.islamonline.net/Arabic/news/2002-01/05/Article30.shtml"

9-داود محمد. "بعد زيارة فاجباي النيكسونية لبكين: صفحة جديدة في العلاقات الهندية الصينية".مجلة الجزيرة: عدد15، 42جويلية2003، تاريخ الإقتباس2009/07/02 عن:
""http://www.aljazira.com/magazine/15072003/almfsais5.htm

10-عبد العاطي محمد. "رابطة المحيط الهندي: أول تجمع إقْليمي في القرن ال 21"،20جانفي2000، تاريخ الإقتباس2010/03/13 عن:
-"http://wwwislamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-Jan
."alhadath10.asp/24

11- عبد العظيم، خالد. "التطورات الإستراتيجية في النظام الدولي". قراءات إستراتيجية: المجلد التاسع 2006 . العدد الأول، جانفي 2006 . عن:
""http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE1D17.HTM".

12- ___.___، "الهند تراهن على الولايات المتحدة". قراءات استراتيجية: المجلد العاشر2007، العدد الرابع، أفريل 2007، تاريخ الإقتباس 2009/04/22 عن:
"".http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE2D13.HTM

13-عسيلة صبحي. "الأسلحة النووية في جنوب آسيا: تصورات لضبط التسلح". قراءات إستراتيجية :المجلد الرابع 2001 ، العدد الثالث، مارس 2001 ، تاريخ الاقتباس 17 :نوفمبر 2009عن:"http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1:/".

14- عوض جابر سعيد. "الهند الإقليمية و الدولية". دراسات الجزيرة، 2006/05/17،تاريخ الاقتباس:2009/05/23 عن:-"http://www.aljazeera.net/NR/exers/AF572700 4FE0473524E.htm". AF6b-4F42-B5A5-

15-فرحات محمد فايز. "هل تتحول منظمة شنغهاي إلى حلف شرق آسيوي؟". ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 140،أوت2006،تاريخ الاقتباس 2009/09/10،عن: "http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FI1E96.HTM ".

16-فهمي شيرين حامد. "العلاقات الصينية الهندية.. تطبيع أم تصادم؟". قراءة في تقرير المركزالباكستاني للدراسات الإقليمية.2006/06/25،تاريخ الاقتباس:

17- ____.____، "الصين و جنوب آسيا.. ديناميكيات و معادلات جديدة". قراءة في تقريرالمركز الباكستاني للدراسات الإقليمية،2006/06/25:عن: "http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/06/article21a.shtml

18- ____.____، "جنوب آسيا .. بديل أمريكي أم صيني؟". قراءة في تقرير المركزالباكستاني للدراسات الإقليمية،2005/03/18،تاريخ الاقتباس2008/03/18،عن: http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/03/article16. "shtml

19- ____.____، "الصين و جنوب آسيا.. واقعية جديدة". قراءة في تقرير المركزالباكستاني للدراسات الإقليمية،2005/06/25،تاريخ الإقتباس2009/12/15،عن: ""http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/06/article21.shtml

20- ____.____، "الصين و جنوب آسيا.. تطور هائل في العلاقات الاقتصادية". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية،2006/06/25،تاريخ الاقتباس:2009/12/15 عن: "http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/06/article21c.shtml

21- ____.____، "العلاقات الباكستانية الصينية". قراءة في تقرير المركز الباكستانيللدراسات الإقليمية،2006/06/25نتاريخ الاقتباس:2009/12/15: -22"http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/06/article21e.shtml

كورلانتزك جوسوا. "قوة الصين الناعمة .. مقاصدها و أخطارها". ترجمة: عمرو فرحات. موجز لدراسة أعدها معهد كارنيجي للسلام الدولي، نشرت بتاريخ2006/7/5،تاريخ الاقتباس2009/2/18عن:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/Strategies/topic_04/2006/07/01.
shtml

23- محجوب فضيلة. "وعود و حدود الشراكة الأمريكية-الصينية". قراءات استراتيجية: المجلد الثامن 2005،العدد السادس،جوان 2005،تاريخ الاقتباس2008/03/16،عن: "http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read160.htm".

24- محمد خديجة عرفة."تأسيس و تطور منظمة شنغهاي للتعاون "قراءات استراتيجية : المجلد الثامن2005، العدد الخامس، ماي2005،تاريخ الاقتباس:2010/03/02 عن: "http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ156.HTM".

25-"العلاقات الصينية الهندية: الأفضل لم يتحقق بعد". تقرير إخباري لوكالة أنباء الصين الجديدة(شينخوا)،2006/11/20تاريخ الاقتباس:2009/07/02عن: "http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-11/20/content_349422.htm".

26-التغير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي .التقرير الاستراتيجي العربي 2001 ، مركزالأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، تاريخ الاقتباس2009/09/09عن:
"http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB35.HTM"

27-الولايات المتحدة و بناء تحالف دولي ضد الإرهاب. التقرير الاستراتيجي العربي 2001 ، مركزالأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة. تاريخ الاقتباس:2009/09/10 عن:"http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R1RB13.HTM: ".

28-بنغلاديش. عن موسوعة ويكيبيديا الحرة، تاريخ الاقتباس 5 مارس 2010 عن:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D8%BA%D9%84%D8%A7
D8%AF%D9%8A%D8%B4 %

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة.	2
الفصل الأول الإطار النظري للدراسة.	9
المبحث الأول: تحليل النظم الإقليمية.	10
المطلب الأول : تعريف النظام الإقليمي.	10
المطلب الثاني : أهمية النظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية.	15
المطلب الثالث : جوانب دراسة وتحليل النظم الإقليمية	21
المبحث الثاني : تحليل الأدوار الإقليمية	24
المطلب الأول : نشأة وتطورنظرية الدور	24
المطلب الثاني : نظرية الدورفي تحليل الأدوار الإقليمية.	28
الفصل الثاني المحددات الداخلية والإقليمية المتحكمة في الدورالإقليمي الصيني.	38
المبحث الاول المقومات الاقتصادية.	39
المطلب الاول :المقومات المجتمعية.	43
المطلب الثاني :المقومات القيادية.	45
المبحث الأول: تحديد الإطار الجيوسياسي للنظام.	50
المبحث الثاني :مستوى القوة و الإمكانيات في النظام	54
الفصل الثالث دورالصين في القضايا الرئيسية للنظام الإقليمي لجنوب آسيا.	66

المبحث الاول: تطوير الروابط الاقتصادية بين دول النظام.	67
المبحث الثاني: عناصر القوة الصينية و نفودها المتعاضم مند نهاية الحرب الباردة..	70
المطلب الأول :المقومات المادية.	71
المبحث الثالث : دور الصين في التفاعلات النزاعية للنظام.	73
المطلب الأول : النزاعات الحدودية..	73
المطلب الثاني : الصراع على النفوذ و القيادة الإقليمية	80
المطلب الثالث : سباق التسلح و انتشار الأسلحة النووية.	88
المطلب الرابع: بناء الثقة في النظام عبر الحوار الأمني و السياسي.	95
خاتمة.	100
قائمة المراجع	106